

السلسلة الكلامية

٣٧

عبد الكريم الشُّرستاني

الملل والنحل

الجزء الأول

دار كيرانيس للطباعة والنشر والتوزيع

2020

النّاشر: شركة كيرانيس للطباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة - عمارة عدد 3 - شقّة عدد 2 - المنار 2 - أريانة
الهاتف: +216 71886914
الفاكس: +216 71886872
العنوان الإلكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرف النّاشر : 9938-02
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 3-060-02-9938-978
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطباعة والنّشر والتّوزيع

عبد الكريم الشَّهْرستاني

الملل والنحل

الجزء الأول

القسم الأول

أدب العذابات والملا من المسلمين

وأهل الكتاب

وسمّه له شبة كتاب

الجزء الأول المسلمون

الباب السادس الشيعة

الشيعة هم: الذين شايعوا علياً -رضي الله عنه- على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته: نصاً ووصية؛ إما جلياً وإما خفياً.
واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده؛ وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده.

وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم؛ بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين؛ لا يجوز للرسول -عليهم السلام- إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله.
ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبار والصغائر، والقول بالتولي والتبري: قولاً، وفعلاً، وعقدًا؛ إلا في حال التقية. ويخالفهم بعض الزيدية¹ في ذلك.

¹ قالت الزيدية بأن الصفات ليس معان زائدة على الذات، وهو أصل معتزلي؛ وقالت بخلق القرآن، وأن الله لا يجبر العباد على المعاصي، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.
انظر: نشأة الفكر الفلسفي لسامي النشار، ج2/ص121 إلى ص137؛ الإمام زيد لمحمد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده)؛ دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية لعرفان عبد الحميد، ص65-66؛ الشهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ مقالات الأشعري، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتز) ص65-66؛ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ الشيعة في التاريخ لمحمد حسين الزين، ص70 إلى ص76؛ مروج الذهب، ج3/ص206 إلى ص209؛ الفهرست، ص226؛ موسوعة الإسلام المختصرة بإشراف هـ. جب، ص651-652؛ الصلة بين التصوف والتشيع لكامل مصطفى الشبيبي، ص169 إلى ص177.

ولهم في تعدية الإمامة: كلام، وخلاف كثير؛ وعند كل تعدية، وتوقف: مقالة، ومذهب، وخبط.

وهم خمس فرق:

1 - كيسانية¹؛

2 - وزيدية؛

3 - وإمامية²؛

4 - وغلاة؛

5 - وإسماعيلية³.

¹ راجع بشأن هذه الفرقة: كتاب الملل والنحل للشهرستاني، الجزء الأول، ص145 (من نشرة أحمد فهمي محمد. دار الكتب العلمي. بيروت. د. ت.)؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج1/ص50-51؛ الصلّة بين التصوّف والتشيع، ص116 إلى ص118.

² اصطلاح "الإمامية" يتضمّن أمرين يميّزان فرقة الشيعة: أحدهما خاصّ، والثاني عامّ. أمّا الأول: فقوهم بأنّ رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- نصّ على الخليفة الإمام من بعده بالاسم. وأمّا الثاني: فقوهم بالإمامة عمومًا بأنّها ركن الدّين وقاعدة الإسلام، وأنّها من العقائد، وأنّ الإمام يُعتمد في تنصيبه على النصّ والتعيين لا على البيعة والاختيار؛ بمعنى أنّها ليست من المصالح العاقبة التي تُفوّض إلى الناس. واستند رأيهم في الإمام والإمامة إلى قوهم بالعصمة. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي، ص234 من طبعة عبد الحميد.

³ وهم يقولون إنّ الإمام بعد جعفر الصادق: إسماعيل بن جعفر، ولكن لما مات إسماعيل في حالة حياة أخيه عادت الإمامة إلى أخيه.

انظر: مقالات الإسلاميين (طبعة عبد الحميد) ج1/ص98، و(طبعة ريتز) ص26؛ الشهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص149؛ التبصير، ص38؛ التوبختي، ص68؛ المواقف، ص421؛ السّفاريني، ج1/ص83؛ المنية، ص21؛ التنبيه، ص37؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص271 إلى ص387؛ تاريخ الفلسفة الإسلامية لهزري كوربان، ص132 إلى ص168؛ الشيعة في التاريخ لمحمد الزّين، ص79 إلى ص82؛ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة، ص89 إلى ص93؛ دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية لعرفان عبد الحميد؛ الصلّة بين التصوّف والتشيع، ص195 إلى ص213؛ موسوعة الإسلام المختصرة، ص179 إلى ص183؛

وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه.

1

أصحاب: كيسان²، مولى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه-،
وقيل: تلمذ للسيد: محمد بن الحنيفة -رضي الله عنه-. يعتقدون فيه اعتقاداً فوق حده

الإسماعيليين في المرحلة القرومية لسامي العياش؛ تاريخ الفلسفة العربية لحنا الفاحوري وتحليل الجز،
ج1/ص199 إلى ص217؛ تاريخ الدعوة الإسماعيلية لمصطفى غالب.

¹ اختلف أهل المقالات والفرق فيمن هو كيسان. فذكر الأشعري أنه المختار بن أبي عبيد الثقفي،
ويقال إنه مولى لعليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وتابعه البغدادي. وذكر الشهرستاني أنه مولى
عليّ -رضي الله عنه-. وذكر التوحيدي أن كيسان هو لقب المختار، وإنما سُمي كذلك "لأنّ صاحب
شرطته المكّي بأبي عمرة كان اسمه كيسان". وفي المقالات والفرق لأبي خلف القمي: هو أبو عمرة
السائب ابن مالك الأسعدي المتوفّي سنة 67 هـ. وكان يجاور المختار في سكنه، وكان صاحب سرّه
ومؤامراته؛ فلما قام ابن أبي عبيد جعله صاحب شرطته. ويذهب الطبري إلى أنه مولى غزينة أو مولى
بجلية، وهو أعجمي، كما يقول الشعبي. وكذا يذكر الدنيوري في الأخبار الطوال أنه أبو عمرة هذا.
(انظر: المختار بن أبي عبيد الثقفي).

حول ترجمته راجع: نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص50-51؛ الصلّة بين التصوّف والتشيع،
ص116 إلى ص118.

² هو عبد الرحمان بن كيسان الأصم، وكنيته: أبو بكر. قال أبو الحسن: كان من أفصح الناس
وأفقههم وأورعهم، لكنّه ينفي الأعراض. وله تفسير عجيب. وكان جليل القدر يكتابه السلطان.
وعنه أخذ ابن عليّ العلم. والذي نقم عليه المعتزلة بعد نفي الأعراض ازوراره عن عليّ -عليه
السلام-. وكان المعتزلة يقولون: بُلي بمنظرة هشام بن الحكم. فيغلوه هذا ويغلوه هذا. ويُقال: إنّه
كان يصلّي معه في مسجده بالبصرة ثمانون شيخاً، وهو أحد من له الرئاسة في حياته فقط. ولما بلغ
الشيخ أبو عليّ -رحمه الله- في التفسير إلى قوله: ﴿أُمّ يحسدون الناس على ما آتاهم الله من
فضله﴾ قال في ذلك، وكان لا يذكر غيره، فإذا ذكره قال: لو أخذ في فقهه ولغته كان خيراً له.
حول ترجمته راجع: طبقات المعتزلة، ص267-268.

ودرجته؛ من إحاطته بالعلوم كلها، واقتباسه من السيدين الأسرار بجملتها من علم التأويل والباطن؛ وعلم الآفاق والأنفس.

ويجمعهم القول بأنّ الذين طاعة رجل؛ حتّى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية؛ من الصلّاة، والصّيام، والزكاة، والحج... وغير ذلك... على رجال؛ فحملهم بعضهم على ترك القضايا الشرعيّة بعد الوصول إلى طاعة الرجل، وحمل بعضهم على ضعف الاعتقاد بالقيامة، وحمل بعضهم على القول بالتناسخ؛ والحلول؛ والرّجعة بعد الموت.

فمن مقتصر على واحد؛ معتقد أنّه: لا يموت، ولا يجوز أن يموت؛ حتّى يرجع، ومن معد حقيقة الإمامة على غيره؛ ثمّ: متحسّر عليه؛ متحير فيه، ومن مدّع حكم الإمامة؛ وليس هنا الشّجرة.

وكلّهم حيارى متقطعون.

ومن اعتقد أنّ الذين طاعة رجل ولا رجل له؛ فلا دين له. نعوذ بالله من الحيرة والخور بعد الكور. ربّ! أهدنا السبيل.

أصحاب المختار بن عبيد التّقفى¹، كان خارجياً، ثمّ صار زبيرياً، ثم صار شيعياً وكيسانياً. قال بإمامة محمّد بن الحنيفة بعد أمير المؤمنين عليّ -رضي الله عنهما-؛ وقيل: لا؛ بل بعد الحسن والحسين -رضي الله عنهما-، وكان يدعو الناس إليه، وكان يظهر أنّه من رجاله ودعائه، ويذكر علومًا مزخرفة بترهاته ينوطها به. وكان يظهر أنّه من رجاله ودعائه، ويذكر علومًا مزخرفة بترهات ينوطها به.

¹ وهو المختار بن أبي عبد الله التّقفى أو المختار بن أبي عبيد التّقفى، حسب الأشعري. وذكر التّوحيخي أنّ لقب المختار هو كيسان. (انظر كيسان).

حول ترجمته راجع: فهرس فرق الشّيعيّة؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص18.

ولما وقف محمد بن الحنفية¹ على ذلك: تبرأ منه، وأظهر لأصحابه أنه غنما لمس على الخلق ذلك، ليتمشى أمره، ويجتمع الناس عليه. وإنما انتظم له ما انتظم بأمرين:

- أحدهما: انتسابه إلى محمد بن الحنفية: علمًا، ودعوة.

- والثاني: قيامه بثأر الحسين بن علي -رضي الله عنهما-، واشتغاله ليلاً ونهارًا بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين.

فمن مذهب المختار: أنه يجوز البداء على الله -تعالى-، والبداء له معان: البداء في العلم، وهو أن يظهر له خلاف ما علم، ولا أظنّ عاقلًا يعتقد هذا الاعتقاد، والبداء في الأمر، وهو أن يأمر بشيء ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك. ومن لم يجوز التسخ، ظنّ أنّ الأوامر المختلفة في الأوقات المختلفة متناسخة.

¹ هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، المعروف بابن الحنفية؛ أمه الحنفية، خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة ابن الدؤل بن حنفية بن لجيم، ويُقال: بل كانت من سبي اليمامة، وصارت إلى عليّ -رضي الله عنه-، وقيل: بل كانت سنديّة سوداء، وكانت أمة لبني حنيفة ولم تكن منهم. وأما كنيته بأبي القاسم، فيقال إنّها رخصة من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأنه قال لعليّ -رضي الله عنه-: "سيولّد لك بعدي غلام وقد نحلته اسمي وكنيتي ولا تحلّ لأحد من أمتي بعده". وكان محمد المذكور كثير العلم والورع. وقد ذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص62). وكانت ولادته لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وتوفيّ -رحمه الله- في أول المحرم سنة 81 هـ. -وقيل: سنة 83 هـ، و قيل: 72 أو 73 هـ. بالمدينة-. وصلى عليه أبان بن عثمان بن عفان، وكان والي المدينة يومئذ. ودُفن بالبقيع. وقيل إنّّه خرج إلى الطائف هاربًا من ابن الزبير فمات هناك. وقيل إنّّه مات ببلاد أيلة.

حول ترجمته راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4/ص169 إلى ص173؛ طبقات ابن سعد، ج5/ص91؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج5/ص214 إلى ص223، وص260 إلى ص273؛ حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني، ج3/ص174؛ طبقات الشيرازي، ص62؛ البدء والتاريخ لمطهر بن طاهر المقدسي، ج5/ص75؛ المعارف لابن قتيبة، ص216؛ صفة الصغوة لابن الجوزي، ج2/ص42.

وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء، بأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال: إما بوحى يوحى إليه، وإما برسالة من قبل الإمام، فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء وحدث حادثة، فإن وافق كونه قوله: جعله دليلاً على صدق دعواه، وإن لم يوافق قال: قد بدى لربكم. وكان لا يفرق بين التسخ، والبداء، قال: إذا جاز النسخ في الأحكام: جاز البداء في الأخبار.

وقد قيل: إن السيد محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على الناس: أنه من دعائه، ورجاله، وتبرأ من الضلالات التي ابتدعتها المختار؛ من: التأويلات الفاسدة، والمخاريق المموهة.

فمن مخاريقه: أنه كان عنده كرسيّ قديم قد غشاه بالديباج وزينه بأنواع الزينة؛ وقال: هذا من ذخائر أمير المؤمنين عليّ - كرم الله وجهه-، وهو عندنا بمنزلة التابوت لبني إسرائيل؛ وكان إذا حارب خصومه يضعه في براح الصف ويقول: قاتلوا ولكم الظفر والنصرة، وهذا الكرسيّ محلّه فيكم محلّ التابوت في بني إسرائيل، وفيه السكينة، والبقية؛ والملائكة من فوقكم ينزلون مددًا لكم.

وحديث الحمامات البيض: معروف.

والأسجاع التي ألفها أبرد تأليف: مشهورة وإنما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفية كان: كثير العلم، غزير المعرفة، وقاد الفكر، مصيب الخاطر في العواقب؛ قد أخبره أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه عن أحوال الملاحم، وأطلعته على مدارج المعالم؛ وقد اختار العزلة: فأثر الخمول على الشهرة.

وقد قيل: إنّه كان مستودعا علم الإمامة حتى سلّم الأمانة إلى أهلها، وما فارق الدنيا إلا وقد أفرها في مستقرها.

وكان السيد الحميري¹، وكثير عزة الشاعر: من شيعته؛ قال كثير فيه:

¹ هو إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة، المعروف بالسيد الحميري. كان شاعرًا محسنًا كثير القول، وكان رافضيًا. له مدائح جمّة في آل البيت -عليهم السلام-. وكان مقيمًا بالبصرة. وكان أبواه يغيضان عليًا، وسمعهما يسبانه بعد صلاة الفجر، فلعنهما. وكان يرى رجعة محمد بن الحنفية في

ألا أن الأئمة من قريش	ولاية الحق: أربعة سواء:
علي، والثلاثة من بينه	هم الأسباط، ليس بهم خفاء
سبط: سبط الإيمان وبر	وسبط: غيبته كربلاء
وسبط: لا يذوق الموت حتى	يقود الخيل يقدمه اللّواء
تغيب لا يرى فيهم زمائاً	برضوى، عنده غسل وماء

وكان السيّد الحميري أيضاً يعتقد فيه: أنه لم يمّت، وأنه في جبل: رضوى؛ بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضاختان؛ تجريان بماء وغسل، وأنه يعود بعد الغيبة؛ فيملاً الأرض عدلاً؛ كما ملئت جوراً.

وهذا هو أول حكم بالغيبة والعودة بعد الغيبة حكم به الشيعة. وجرى ذلك في بعض الجماعة؛ حتى اعتقدوه: ديناً، وركناً من أركان التشييع.

ثمّ اختلف الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الإمامة؛ وصار كلّ اختلاف مذهباً.

الدنيا. وكان السيّد يعتقد أنّ ابن الحنفية لم يمّت، وأنه في جبل بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضاختان تجريان بماء وغسل، ويعود بعد الغيبة فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. ويُقال إنّ السيّد اجتمع بجعفر الصادق -عليه السلام- فعرفه خطأه، وأنه على ضلالة فتاب. وكان مُقدِّماً عند المنصور والمهدي. وكان أحد الشعراء الثلاثة الذين لم يضبط ما لهم من الشعر، هو وبشار وأبو العتاهية، وإتّما أمات ذكره وهجره الناس لسبّه الصحابة وبعض أمهات المؤمنين وإفحاشه في قذفهم، فتحاماه الرواة. وُلد السيّد سنة 105 هـ. ومات أول أيام الرّشيد سنة 173 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوقيات*، ج1/ص188 إلى ص193؛ *طبقات الشعراء لابن المعتز*، ص32؛ *الأغانى لأبي الفرج الأصبهاني*، ج7/ص2242؛ *وقيات الأعيان*، ج6/ص343؛ *الوافي*، ج9/رقم5003؛ فتوح ابن أعثم، ج2/ص234؛ *رجال الكشي*، ص242.

أتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية. قالوا: بانتقال محمد ابن الحنفية إلى رحمة الله ورضوانه؛ وانتقال الإمامة منه إلى ابنه أبي هاشم.

قالوا: فإنه أفضى إليه أسرار العلوم؛ وأطلعته على: مناهج على الباطن.
قالوا: إن لكل ظاهر باطنًا، ولكل شخص روحًا، ولكل تنزيل تأويلًا، ولكل مثال في هذا العالم حقيقة في ذلك العالم.

والمنتشر في الآفاق من الحكم والأسرار مجتمع في الشخص الإنساني؛ وهو: العلم الذي استأثر علي -رضي الله عنه- به ابنه: محمد بن الحنفية؛ وهو أفضى ذلك السر إلى ابنه أبي هاشم. وكل من اجتمع فيه هذا العلم؛ فهو الإمام حقًا.

واختلفت بعد أبي هاشم شيعته خمس فرق:

1 - فرقة قالت: أن أبا هاشم مات -منصرفًا من الشام بأرض الشّارة، وأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس¹، وأجرت في أولاده الوصية، حتى صارت الخلافة إلى بني العباس.

قالوا: ولهم في الخلافة حق لا تتصل النسب، وقد توفّي رسول الله -صلى الله عليه وسلم وآله- وعمّه العباس² أولى بالوراثة.

¹ هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، وهو والد السّمّاح والمنصور الخلفيتين. قال ابن قتيبة: وكان بينه وبين أبيه في العمر 14 سنة، وهو بعيد. وقيل: كانت ولادة محمد المذكور سنة 60 هـ، وهو مخالف لما تقدّم من أن بينه وبين أبيه في العمر 14 سنة. وذكر ابن همدون في كتاب التذكرة أن محمدًا المذكور مولده في سنة 62 هـ. وتوفّي محمد المذكور في سنة 126 هـ. -وقيل: سنة 122 هـ، وقيل: سنة 125 هـ- بالشّارة. وقال الطّبري في تاريخه: توفّي محمد بن علي مستهلّ ذي القعدة سنة 126 هـ، وهو ابن 63 سنة.

حول ترجمته راجع: وفيات الأعيان، ج4/ص186 إلى ص188؛ الوافي، ج4/ص103؛ الشّذرات، ج1/ص166؛ تاريخ الطّبري، حوادث 100، 120، 126؛ تاريخ ابن خلدون، ج3/ص172.

² هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، عمّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أبو الفضل. كان أسرّ من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بسنتين -وقيل: بثلاث-. كان العباس رئيسًا في الجاهلية وفي قري، و إليه كانت عمارة البيت والسقاية في الجاهلية. قال ابن عبد البر:

2 - ورفقة قالت: إنّ الإمامة بعد موت أبي هاشم لابن أخيه: الحسن بن عليّ ابن محمّد بن الحنفية.

3 - ورفقة قالت: لا؛ بل إنّ أبا هاشم أوصى إلى أخيه: عليّ بن محمّد، وعليّ أوصى إلى ابنه: الحسن¹؛ فالإمامة عندهم في بني الحنفية: لا تخرج إلى غيرهم².

أسلم العباس قبل فتح خيبر، وكان يكتُم إسلامه، ثمّ أظهر إسلامه يوم الفتح؛ وشهد حنيناً والطائف وتبوك. وكان يكتب بأخبار المشركين إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-. فلذلك قال رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- يوم بدر: "من لقي منكم العباس فلا يقتله، فإنّه أُخرج كُرْهاً". ثوّي سنة 32 هـ، وصلى عليه عثمان. ودفن بالبقيع. وعاش 88 سنة.

حول ترجمته راجع: الوافي بالوقيات، ج/ص 629 إلى ص 633؛ نكت الحميان في نكت العميان للصّاح الصّفدي، ص 175؛ طبقات ابن سعد، ج 4/ق 1/ص 1؛ المحبّر لابن حبيب، ص 16 و ص 63؛ طبقات خليفة، ص 10؛ تاريخ خليفة بن خياط، ص 168؛ تاريخ البخاري، ج 7/ص 2؛ أنساب الأشراف للبلاذري، (نشرة الدّوري) ج 3/ص 1 إلى ص 42؛ المعرفة والتاريخ، ج 1/ص 295 و ص 493؛ المعارف، ص 118 وما بعدها؛ ذيل المذيل، ص 505، و ص 548؛ المرجح والتعديل، ج 6/ص 210؛ معجم المرزباني، ص 101؛ جمهرة أنساب العرب لأبي محمّد ابن حزم الظاهري، ص 17 إلى ص 37؛ الاستيعاب، ص 810؛ الجمع بين رجال الصحّاحين، ج 1/ص 360؛ تحذيب ابن عساکر، ج 7/ص 229؛ صفة الصّفوة، ج 1/ص 203؛ أسد الغابة، ج 3/ص 109؛ تحذيب الأسماء واللّغات، ج 1/ق 1/ص 257؛ تاريخ الإسلام، ج 2/ص 98؛ سير أعلام النبلاء، ج 2/ص 78؛ العبر، ج 1/ص 33؛ البداية والنهاية، ج 7/ص 161؛ مرآة الجنان، ج 1/ص 85؛ الإصابة، ج 2/ص 271؛ تحذيب التهذيب، ج 5/ص 122؛ شذرات الذهب، ج 1/ص 38؛ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقيّ الدّين المكيّ، ج 5/ص 93؛ معجم الرجال، ج 3/ص 247.

¹ عليّ بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحنفية.

حول ترجمته راجع: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 20.

² جاء في عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب أنّ بني محمّد بن الحنفية قليلون جدّاً ليس بالعراق ولا بالحجاز منهم أحد، فالعقب المتصل من محمّد من رجلين: عليّ وجعفر قتيل الحره. إمّا عليّ بن محمّد بن الحنفية، وهو الأكبر، فمن ولده: أبو محمّد الحسن بن عليّ. كان فاضلاً؛ ادّعتة الكيسانية إمّا وأوصى إلى ابنه عليّ، فاتخذته الكيسانية إمّا بعد أبيه.

حول ترجمته راجع: عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، ص 364 إلى ص 368.

4 - وفرقة قالت: إن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي¹؛ وإن الإمامة خرجت من أبي هاشم إلى عبد الله؛ وتحوّلت روح أبي هاشم إليه. والرجل ما كان يرجع إلى علم وديانة؛ فاطّلع بعض القوم إلى خيانتته، وكذبه؛ فأعرضوا عنه؛ وقالوا بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب².

وكان من مذهب عبد الله: أنّ الأرواح تتناسخ من شخص إلى شخص، وإنّ الثّواب والعقاب: في هذه الأشخاص؛ إمّا أشخاص بني آدم، وإمّا أشخاص الحيوانات. قال: روح الله تناسخت حتّى وصلت إليه، وحلت فيه. وادّعى الإلهية، والنّبوة معاً؛ وأنّه يعلم الغيب. فعبدته شيعته الحمقى، وكفروا بالقيامة؛ لاعتقادهم: أنّ التناسخ يكون في الدنيا، والثّواب والعقاب في هذه الأشخاص، وتأول قول الله -تعالى-: ﴿كَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا...﴾³ الآية على أنّ من وصل إلى الإمام، وعرفه: ارتفع عنه الحرج في جميع ما يطعمن ووصل إلى الكمال والبلاغ.

¹ هو عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي، ويروى عبد الله بن الحارث.

حول ترجمته راجع: فهرس فرق الشّيعية، في ترجمة: عبد الله بن الحارث؛ الفرق، ص 233-234؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 6، وص 13، وص 22؛ مختصر الفرق، ص 151؛ الملل، ص 112.

² هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين، المقتول عام 129 هـ.

حول ترجمته راجع: مقالات الإسلاميين، (طبعة عبد الحميد) ج 1/ص 67، و(طبعة ريتز) ص 6؛ الفرق (طبعة عبد الحميد) ص 255، و(طبعة آفاق) ص 242؛ المنية، ص 30؛ المقرئ، ج 2/ص 353؛ التبصير، ص 126؛ السفاريني، ج 1/ص 81؛ التّوحيخي، ص 33؛ المواقف، ص 419؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج 2/ص 94 إلى ص 99؛ الصّلة بين التّصوّف والتّشيع، ص 131 إلى ص 136؛ المعارف، ص 418؛ دراسات في الفرق، ص 80-81.

³ سورة المائدة، الآية 93.

وعنه نشأتك الحزمية، والمزدكية¹ بالعراق. وهلك عبد الله بخرسان، وافتقرت أصحابه؛ فمنهم من قال: إنّه بعد حيي، لم يمّت؛ ويرجع. ومنهم من قال: بل مات وتحوّلت روحه إلى إسحاق بن زيد بن الحارث الأنصاري؛ وهم الحارثية: الذين يبيحون المحرّمات، ويعيشون عيش من لا تكليف عليه. وبين أصحاب عبد الله بن معاوية، وبين أصحاب محمّد بن عليّ: خلاف شديد في الإمامة؛ فإنّ كلّ واحد منهما يدعي الوصية من أبي هاشم إليه؛ ولم يثبت الوصية على قاعدة تعتمد.

¹ وهم أتباع مزدك بن نا ان. كان موبد موبدان في زمن قباذ بن فيروز والد أنوشروان العادل، ثم ادعى التبوّة وأظهر دين الإباحة. وانتهى أمره إلى أن ألزم قباذ إلى أن يعث إمرأته ليمتّع بها غيره. فتأذّى أنوشروان من ذلك الكلام غاية التأذّي، وقال لوالده: "أترك بيني وبينه لأناظره، فإن قطعني طاوعته، وإلا قتلته. فلما ناظر مع أنوشروان انقطع مزدك، وظهر عليه أنوشروان فقتله وأتباعه. وفي التنبيه للملطي: وهم صنف من الزنادقة. وذلك أنّهم زعموا أنّ الدنبا خلقها الله خلقتاً واحداً، وخلق لها خلقتاً واحداً، وهو آدم، جعلها له يأكل من طعامها، ويشرب من شرابها، ويتلذذ بلذائدها، وينكح نساءها. فلما مات آدم جعلها ميراثاً بين ولده بالتبوية ليس لأحد فضل في مال ولا أهل. فمن قدر على ما في أيدي الناس، وتناول نساءهم بسرقة أو خيانة أو مكر أو خلافة أو بمعنى من المعاني، فهو له مباح سائق؛ وفضول ما في أيدي ذوي الفضل محرم عليهم حتى يصير بالتبوية بين العباد سواء. وحكى الشهرستاني أنّ مزدك يقول كالمناوية في الكونين والأصلين، إلا أنّ مزدك كان يقول: إنّ النور يفعل بالقصد والاختيار، والظلمة تفعل عن الخبط والاتفاق؛ والنور عالم حساس، والظلام جاهل أعمى؛ وأنّ المزاج كان على الاتفاق والخبط، لا بالقصد والاختيار؛ وكذلك الخلاص إنّما يقع بالاتفاق دون الاختيار. ومذهبه في الأصول والأركان أنّها ثلاثة: الماء، والأرض، والنار؛ ولما اختلطت حدث عنها مدبّر الخير ومدبّر الشرّ؛ فما كان من صفوها، فهو مدبّر الخير، وما كان من كدرها، فهو مدبّر الشرّ... وقد افتقرت المزدكية إلى: كودية وأبي مسلمية وماهانية والأسيدحامكية".

انظر: الشهرستاني، (طبعة كيلاني) ج 1/ص 249، و(طبعة بدران) ج 1/ص 229؛ التنبيه، ص 91؛ المنية والأمل، ص 63؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج 1/ص 197؛ الفهرست، ص 406؛ مروج الذهب، ج 1/ص 263.

أتباع بيان بن سمعان التميمي¹.

قالوا بانتقال الإمامة من أبي هاشم إليه. وهو: من الغلاة القائلين بإلهية أمير المؤمنين عليّ -رضي الله عنه-؛ قال: حلّ في عليّ جزء إلهي، واتّحد بجسده: فنه كان يعلم الغيب؛ إذ أخبر عن آماكم وصحّ الخبر، وبه كان يحارب الكفّار؛ وله النصره والظفر، وبه قلع باب خيبر؛ وعن هذا قال: والله ما قلعت باب خيبر بقوة جسديّة، ولا بحركة غذائيّة؛ ولكن قلعت بحركة رحمانيّة ملكوتيّة، بنور ربها مضيئة. فالقوة الملكوتيّة في نفسه كالمصباح من المشكاة، والنور الإلهي كالنور من المصباح.

¹ هو بيان بن سمعان المهدي التميمي اليمني. ظهر في العراق بعد المائة الأولى. تأوّل قول الله -تعالى-: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى﴾ بأنه هو المذكور في القرآن، وادّعى النبوة. كما ادّعى أنّه نسخ بعض شريعة محمّد -صلى الله عليه وسلّم-. وقد قتله خالد بن عبد الله القسري حاكم الأمويين على الكوفة حرّقًا بالنار. ومن أقواله أنّه حلّ في عليّ جزء إلهي واتّحد بجسده، فيه كان يعلم الغيب إذا أُخبر عن الملاحم وصحّ الخبر، وبه كان يحارب الكفّار وله النصره والظفر، وبه قلع باب خيبر. وعن هذا قال: "والله ما قلعتُ باب خيبر بقوة جسديّة ولا بحركة غذائيّة، ولكن قلعت بحركة رحمانيّة ملكوتيّة بنور ربها مضيئة". ثمّ ادّعى أنّه انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع من التناسخ. حول ترجمته راجع: مقالات الإسلاميين، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص66، و(طبعة ريتز) ص5؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص236، و(طبعة آفاق) ص227؛ الشهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص152، و(طبعة بدران) ج1/ص136؛ التبصير، ص124؛ الملل للبغدادي، ص54؛ السفاريني، ج1/ص81؛ النويختي، ص28، و(ص34؛ المقرئ، ج2/ص352؛ الواقف، ص419؛ التنبيه، ص148؛ المنية، ص30؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص78 إلى ص81؛ لسان الميزان، ج2/ص69؛ المهديّة، ص76-77؛ الصلّة بين التّصوّف والتّشيع، ص123 إلى ص125.

قال: وربما يظهر علي في بعض الأزمان؛ وقال في تفسير قوله -تعالى-: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ﴾¹: أراد به عليًا؛ فهو الذي يأتي في الظل، والرعد صوته، والبرق تبسمه.

ثم ادعى بيان: أنه قد انتقل إليه الجزء الإلهي، بنوع من التناسخ؛ ولذلك استحق أن يكون إمامًا، وخليفة؛ وذلك الجزء هو الذي استحق به آدم -عليه السلام- سجود الملائكة. وزعم: أن معبوده على صورة إنسان: عضوًا فعضوًا، وجزءًا فجزءًا. وقال: يهلك كله إلا وجهه؛ لقوله -تعالى-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾².

ومع هذا الخزي الفاحش كتب إلى محمد بن علي بن الحسين الباقر³ -رضي الله عنهم-، ودعاه إلى نفسه؛ وفي كتابه: أسلم تسلم، ويرتقي من سلم؛ فإنك لا تدري حيث يجعل الله التوبة. فأمر الباقر: أن يأكل الرسول قرطاسه الذي جاء به، فأكلهن فمات في الحال. وكان اسم ذلك الرسول: عمر بن أبي عفيف.

وقد اجتمعت طائفة على بيان بن سمعان؛ ودانوا به ومذهبه؛ فقتله خالد ابن عبد الله القسري على ذلك؛ وقيل: أحرقه والكوفي المعروف بالمعروف ابن سعيد بالنار معًا.

¹ سورة البقرة، الآية 210.

² سورة القصص، الآية 88.

³ هو أبو جعفر محمد بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، الملقب: الباقر. أحد الأئمة الإثني عشر في اعتقاد الإمامية، وهو والد جعفر الصادق. كان الباقر عالمًا سيّدًا كبيرًا. وإنما قيل له الباقر، لأنه تبقر في العلم، أي توسع. ومولده يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة 57 هـ. وكان عمره يوم قتل جدّه الحسين -رضي الله عنه- ثلاث سنين. وأمه أم عبد الله بنت الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وتوفي في شهر ربيع الآخر سنة 113 هـ. -وقيل: في 23 من صفر سنة 114 هـ، وقيل: سنة 117 هـ، وقيل: في سنة 118 هـ-. بالحميمة. ونُقل إلى المدينة ودُفن بالبقيع في القبر الذي فيه أبوه وعمّ أبيه الحسن بن علي -رضي الله عنهم-.

حول ترجمته راجع: وقّيات الأعيان، ج4/ص174؛ الأئمة الإثنا عشر، ص81.

أتباع رزام بن رزم.

ساقوا الإمامة: من علي، إلى ابنه محمد، ثم إلى ابنه هاشم، ثم إلى علي بن عبد الله ابن عباس بالوصية¹، ثم ساقوها إلى محمد بن علي، وأوصى محمد إلى ابنه: إبراهيم الإمام²، وهو صاحب: أبي مسلم؛ الذي دعا إليه، وقال إمامته.

¹ هو أبو محمد علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، وهو جدّ السقّاح والمنصور الخليفتين. كان أصغر ولد أبيه. وقال الواقدي: وُلد أبو محمد المذكور في الليلة التي قُتل فيها علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وقال المبرد (الكامل، ج2/ص217): وضرب علي بالسيّاط مرتين كلتهما ضرب الوليد بن عبد الملك. وذكر ابن الكلبي في كتاب التّسبب أنّ الذي تولى ضرب علي بن عبد الله بن العباس -رضي الله عنهم- هو كلثوم بن عياض بن وحوح بن قشير بن الأعور بن قشير، كان والي الشرطة للوليد بن مروان. وكان علي المذكور عظيم الشّأن عند أهل الحجاز. وُلد علي بن عبد لله -على حدّ رواية الواقدي- في ليلة الجمعة 17 رمضان من سنة 40 هـ، وقيل غير ذلك. أمّا وفاته فكانت -حسب الواقدي- سنة 118 هـ، وقيل: بل في ذي القعدة. وقال خليفة ابن خياط: مات في سنة 114 هـ، وقال في موضع آخر: 118 هـ. وقال غيره: سنة 119 هـ.

حول ترجمته راجع: وقيّات الأعيان، ج3/ص274 إلى ص278؛ طبقات ابن سعد، ج5/ص312؛ حلية الأولياء، ج3/ص207؛ صفة الصّفوة، ج2/ص59؛ معجم المرزباني، ص133؛ عبر الذّهبي، ج1/ص148؛ شذرات الذّهب في أخبار من ذهب للعماد الحنبلي، ج1/ص148.

² هو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، المعروف بإبراهيم الإمام أخو السقّاح. كان مروان الحمار يمثال على الوقف على حقيقة الأمر وإلى من يدعو أبو مسلم الخراساني منهم، فلم يزل على ذلك إلى أن ظهر له أنّه يدعو إلى الإمام إبراهيم، فقبض عليه وأحضره إلى حرّان، فأوصى إبراهيم بالأمر من بعده لأخيه عبد الله السقّاح. ولما وصل إلى خراسان حبسه ثمّ غمّه بتراب في جراب طرح فيه نورة وجعل رأسه فيه وسدّه إلى أن مات -رحمه الله تعالى- في

وهؤلاء ظهوروا بخرا سان في أيام أبي مسلم؛ حتى قيل: إن أبا مسلم كان على هذا المذهب؛ لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبي مسلم: فقالوا: له حظ الإمامة، وادعوا: حلول روح الإله فيه؛ ولهذا: أيده على بني أمية؛ حتى قتلهم عن بكره أبيهم، وأصلهم. وقالوا بتناسخ الأرواح.

والمقنع الذي ادعى الإلهية لنفسه على مخاريق أخرجها كان في الأول على هذا المذهب، وتابعه مبيضه ما وراء التهر؛ وهؤلاء: صنف من الحرمة؛ دانوا بترك الفرائض، وقالوا: الدين: معرفة الإمام فقط.

ومنهم من قال: الدين أمران: معرفة الإمام، وأداء الأمانة؛ ومن حصل له الأمران، فقد وصل إلى الكمال، وارتفع عنه التكليف.

ومن هؤلاء: من ساق الغمامة إلى محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس من أبي هاشم بن محمد بن الحنفية: وصية إليه، لا من طريق آخر.

وكان أبو مسلم صاحب الدولة على مذهب الكيسانية في الأول، واقتبس من دعائم العلوم التي احتضنوها، وأحس منهم أن هذه العلوم مستودعة فيهم؛ فكان يطلب المستقر فيهم؛ فبعث إلى الصادق جعفر بن محمد¹ -رضي الله عنهما-: "أني قد أظهرت

صفر سنة 132 هـ. وقيل إنه قتله غير هذه القتلة، ولكن الأكثرون على هذا. وكان دفنه هناك في حران.

حول ترجمته راجع: الوافي بالوفيات، ج6/ص105-106؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج5/ص222؛ تهذيب تاريخ ابن عساکر، ج2/ص287.

¹ هو أبو الحسن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم-. أحد الأئمة الاثني عشر -رضي الله عنهم أجمعين-. قال الخطيب في تاريخ بغداد: "كان موسى يُدعى العبد الصالح، من عبادته واجتهاده. وكان يسكن المدينة، فأقدمه المهدي ببغداد وحجسه، ثم رده إلى أهله بالمدينة، وأقام بالمدينة إلى أيام هارون الرشيد، فقدم هارون منصرفاً من عمرة شهر رمضان سنة 179 هـ، فحمل موسى معه إلى بغداد وحجسه بها إلى أن توفّي في محبسه" (ج13/ص30-31). وكانت ولادته يوم الثلاثاء قبل طلوع الفجر سنة 129 هـ. -وقال الخطيب: سنة 128 هـ. - بالمدينة. وتوفّي في رجب سنة 183 هـ. -وقيل:

الكلمة، ودعوت الناس عن موالاة بني أمية إلى موالاة أهل البيت، فإن رغبت فيه، فلا مزيد عليك". فكتب إليه الصادق -رضي الله عنه-: "ما أنت من رجالي، ولا الزمان زماني". فحاد أبو مسلم إلى أبي العباس عبد الله ابن محمد السفاح¹، وقلده أمر الخلافة.

أتباع: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب² -رضي الله عنهم-.

186 هـ. - ببغداد، وقيل إنه توفي مسموماً. وقال الخطيب: توفي في الحبس. ودُفن في مقابر الشونيزيين خارج القبية.
حول ترجمته راجع: وفيات الأعيان، ج5/ص308 إلى ص310؛ الأئمة الاثنا عشر لابن طولون، ص87؛ صفة الصفوة، ج2/ص103؛ ميزان الاعتدال، ج4/ص201؛ منهاج السنة، ج2/ص115 و ص124؛ عبر الذهبي، ج1/ص287؛ تاريخ ابن خلدون، ج4/ص115؛ فرق الشيعة، (صفحات متفرقة).

¹ هو أبو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أمير المؤمنين السفاح. أول خلفاء بني العباس. وُلد بالحيمية؛ مولده سنة 108 هـ، وتُوفي في سنة 136 هـ. بالجدري، وعاش 28 سنة. وتُوبع له بالكوفة سنة 131 هـ، وهو ابن 24 سنة. وقد كانت ولايته أربع سنين وثمانية أشهر. وهو أول من نزل العراق من خلفاء بني العباس، بُنيت له مدينة الهاشمية إلى جانب الأنبار، وبها قبره.

حول ترجمته راجع: فوات الوفيات، ج2/ص215-216؛ أخبار العباس وولده؛ أنساب الأشراف.

² هو زيد بن علي بن الحسين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وُلد سنة 80 هـ. روى عن أبيه وأخيه محمد بن علي وأبان بن عثمان. وروى عنه جعفر الصادق والزّهرى وشعبة وغيرهم. ويرى الدكتور النّشار أنّ زيداً لم يكن شيعياً على الإطلاق، ولم تكن حركته للشيعة. ومن آرائه: أنّ لا وصية ولا نصّ على الخلافة، وأنّ الأئمة غير معصومين، وأنّه يجوز خروج إمامين يستجمعان خصال الإمام، ويكون كلّ واحد منهما واجب الطّاعة. وأما في علم الكلام، فيذكر ابن المرتضى أنّ زيداً كان لا يخالف المعتزلة إلا في المنزلة بين المنزلتين. وقد قالت الزيدية بأنّ الصفات ليس معان

ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة -رضي الله عنها-، ولم يجوّزوا ثبوت الإمامة في غيرهم؛ إلاّ أنّهم جوّزوا أن يكون كل: فاطمي، عالم، زاهد، شجاع، سخي، خرج بالإمامة أن يكون غمماً واجب الطاعة؛ سواء كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين -رضي الله عنهما-.

وعن هذا جوّز قوم منهم: إمامة محمّد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا غي أيام المنصور وقتلا على ذلك؛ وجوزوا: خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة.

زائدة على الذات، وهو أصل معتزلي؛ وقالت بخلق القرآن؛ وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي؛ وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص. وعدّه ابن سعد ضمن الطبقة الثالثة من طبقات المعتزلة. ولما وفد زيد على هشام بن عبد الملك، فرأى منه جفوة، فكانت سبب خروجه وطلبه الخلافة. وسار إلى الكوفة فقام إليه منها شيعة، فظفر به يوسف بن عمر الثَّقفي فقتله وصلبه وحرّقه. وصلبوه بالكناسة سنة ثلاث وعشرين ومائة، وله أربع وأربعون سنة، ثمّ أحرقوه بالنار. وقيل: لم يزل مصلوباً إلى سنة ست وعشرين، ثمّ أنزل بعد أربع سنين.

حول ترجمته راجع: الكتبي، فوات الوقيات، ج2/ص35 إلى ص38؛ طبقات المعتزلة، ص17؛ ابن خلكان، وقيات الأعيان، ج5/ص122، ج6/ص110؛ تحذيب التهذيب، ج3/ص419، الحور العين لنشوان بن سعيد الحميري، ص188؛ الشَّهْرَتَانِي، الملل والنحل، (طبعة كيلاني) ج1/ص154-157، (طبعة بدران) ص137-140؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص30 إلى ص37؛ مختصر الفرق لعبد الرزاق ابن رزق الله الرّسعني، ص33؛ ابن عسّاكر، التهذيب، ج6/ص15؛ نشأة الفكر الفلسفي للدكتور النشار، ج2/ص121 إلى ص137؛ الإمام زيد محمّد أبو زهرة؛ دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة لعرفان عبد الحميد، ص65-66؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129-132، (طبعة ريتز)، ص65-66؛ أبو زهرة، المذاهب الإسلاميّة، ص72-78؛ محمّد حسن الزّين، الشيعة في التاريخ، ص70-76؛ مروج الذهب، ج3/ص206-209؛ ابن التّلم، الفهرست، ص226؛ موسوعة الإسلام المختصرة، ص651-652؛ الصّلة بين التّصوّف والتّشيع لكامل مصطفى الشّبيبي، ص169-177.

وزيد بن عليّ لما كان مذهبه هذا المذهب أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم؛ فتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الأثغ رأس المعتزلة ورئيسهم؛ مع اعتقاد واصل: أنّ جدّه عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجبل وأهل الشام ما كان على يقين من الصّواب؛ وأن أحد الفريقين كان على الخطأ لا بعينه. فاقتبس منه الاعتزال، وصارت أصحابه كلهم: معتزلة.

وكان من مذهبه: جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل؛ فقال: كان علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أفضل الصحابة، إلّا أنّ الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها: من تسكين نائرة الفتنة، وتطيب قلوب العامة؛ فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة: كان قريباً، وسيف أمير المؤمنين عليّ عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف بعد، والضّعائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي... فما كانت القلوب تميل إليه كلّ الميل ولا تنقاد له الرقاب كلّ الانقياد؛ فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه باللّين، والتّؤدة، والتّقدّم بالسّن، والسّبق في الإسلام، والقرب من رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-.

ألا ترى أنّه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطّاب¹؛ لشدته، وصلابته، وغلظه في الدين، وفضالته على الأعداء... حتّى سكنهم أبو بكر بقوله: "لو سألتني ربّي لقلت: ولّيت عليهم خيرهم: لهم"²... وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماماً والأفضل قائم؛ فيرجع إليه في الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا.

¹ هو أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه-، أبو حفص العدوي الفاروق، وزير رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-. وهو الذي سنّ المحدثين التّبتّ في النّقل، وربّما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب. وقد كان عمر أمر الصّحابة أن يقلّوا الرّواية عن نبيّهم ولعلّاً يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن. استشهد أمير المؤمنين عمر في أواخر ذي الحجّة من سنة ثلاث وعشرين، وعاش نحوًا من ستّين سنة، وقيل إنّه عاش خمسين سنة، والأرجح أنّه عاش ثلاثًا وستّين سنة. حول ترجمته راجع: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1/ص5 إلى ص8.

ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشّيخين: رفضوه حتى أتى قدره عليه؛ فسميت رافضة¹.

¹ أو التّوافض. وإنما سمّوا بالتّوافض لأنّ زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلا مائتا فارس. فقال لهم -أي زيد بن عليّ-: "رفضتموني"، قالوا: "نعم"، فبقي عليهم هذا الاسم. وهم أربع طوائف: الزّيدية، الإمامية، الكيسانية، الغالية. وفي مقالات الإسلاميين للإمام الأشعري: سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجتمعون على أنّ النبيّ -صلى الله عليه وسلّم- نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصحابة ضلّوا بتركهم الإقتداء به بعد وفاة النبيّ -صلى الله عليه وسلّم-، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ وتوقيف، وأنّها قرابة، وأنّه جائز للإمام في حال التّقية أن يقول إنّه ليس بإمام... (ص 17 من طبعة ريتز). وفي تاج العروس للزّبيدي: فرق من الشّيعه. قال الأصمعي: سمّوا بذلك لأنّهم تركوا زيد بن عليّ، كذا نصّ الصّحاح. وفي اللسان والعباب قال الأصمعي: كانوا بايعوا زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رحمهم الله تعالى-، ثمّ قالوا له: "تبرأ -وفي بعض النّصوص: ابرأ- من الشّيخين نقاتل معك"، فأبى وقال: "كانا وزيريّ جدّي -صلى الله عليه وسلّم-، فلا أبرأ منهما"، وفي بعض النسخ: "أنا مع وزيريّ جدّي"، فتركوه وأرفضوا عنه... فسمّوا رافضة... (ج 5/ص 34). وفي فرق الشّيعه للتّوحيدي: لما توفّي أبو جعفر -عليه السلام- افتقدت أصحابه فرقتين: فرقة منهما قالت بإمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الخارج بالمدينة المقتول بها؛ وزعموا أنّه القائم، وأنّه الإمام المهدي، وأنّه قُتل؛ وقالوا إنّه حيّ لم يموت، مقيم بجبل يقال له العلميّة... وكان المغيرة بن سعيد قال بهذا القول لما توفّي أبو جعفر محمّد بن عليّ وأظهر المقالة بذلك، فبرئت منه الشّيعه أصحاب عبد الله جعفر بن محمّد -عليهما السلام- ورفضوه، فزعم أنّهم رافضة، وأنّه هو الذي سمّاهم بهذا الاسم... (ص 62-ص 63). ويستعمل الأشعري والبغدادي والإسفرابني والملطي لفظ التّوافض بالمعنى العامّ للفظ الشّيعه، ويعدّون من فرقهم الزّيدية والإمامية والكيسانية وغلاة... وهكذا يكون معنى رافضة وأسباب تسميتهم بها يدور على عدّة تفسيرات: الأولى: رفض زيد أن يتبرأ من الشّيخين، وهو يعني أنّ الرّافضة هم الزّيدية، ولعلّه أطلق على الشّيعه عموماً هذا اللّقب من باب إطلاق الجزء على الكلّ (رأي الرازي، وقد سبق أن ذكره الأشعري في المقالات). الثّانية: أنّهم سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (رأي الأشعري).

وجرت بينه وبين أخيه الباقر: محمد بن علي مناظرات لا من هذا الوجه؛ بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء، ويقتبس العلم ممن يجوز الخطأ على جده في قتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين؛ ومن حيث يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت؛ ومن حيث إنّه كان يشترط الخروج شرطاً في كون الإمام إماماً؛ حتّى قال له يوماً: على مقضى مذهبك: والدك ليس بإمام؛ فإنّه لم يخرج قط، ولا تعرض للخروج.

ولما قتل زيد بن علي وصلب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد¹، ومضى إلى خراسان، واجتمعت عليه جماعة كثيرة. وقد وصل إليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد بأنّه يقتل كما قتل أبوه، ويصلب كما صلب أبوه؛ فجرى عليه الأمر كما أخبر.

وقد فوّض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم الإمامين، وخرجا بالمدينة، ومضى إبراهيم إلى البصرة، واجتمع الناس عليهما، وقتلا أيضاً.

وأخبرهم الصادق بجميع ما تمّ عليهم، وعرفهم: أن آباءه -رضي الله عنهم- أخبروه بذلك كله؛ وأن بني أمية يتطاولن على الناس حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها، وهم يستشعرون بغض أهل البيت.

ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتّى يأذن الله -تعالى- بزوال ملكهم؛ وكان يشير إلى أبي العباس، وإلى أبي جعفر: ابني محمد بن عليّ ابن عبد الله بن العباس. وقال: إنّنا لا نخوض في الأمر حتى يتلاعب به هذا وأولاده، وأشار إلى المنصور. فزيد بن عليّ قتل بكناسة الكوفة؛ قتله هشام بن عبد الملك، ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان؛

القائلة: أنّ الذين سمّوا رافضة هم فرقة من الشيعة (رأي التّوحيدي). وقد نُقل عن الطّبري أنّ الشيعة سمّوا بالكوفة بالرافضة لكونهم رفضوا زيد بن عليّ.

انظر أيضاً مادّة رافضة في موسوعة الإسلام المختصرة، ص 466.

¹ هو يحيى بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

حول ترجمته وخروجه راجع: فهرس فرق الشيعة، 66/ص 78-79؛ مقالات الإسلاميين، ص 78-79؛ المسعودي، ج 6/ص 2 إلى ص 4؛ مقاتل الطّالبيين، ص 61 إلى ص 64؛ تناكرة خواصّ الأئمة، ص 189.

قتله أميرها، ومحمد الإمام قتل بالمدينة؛ قتله عيسى بن همام؛ وإبراهيم الإمام قتل بالبصرة... أمر بقتلهما المنصور.

ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم: ناصر الأطروش، فطلب مكانه؛ ليقتل، فاختم، واعتزل الأمر، وصار إلى بلاد الديلم والجليل ولم يتحلوا بدين الإسلام بعد؛ فدعا الناس دعوة إلى الإسلام على مذهب زيد بن عليح فدانوا بذلك ونشئوا عليهن وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين.

وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة ويلي أمرهم. وخالفوا بني أعمامهم من الموسوية في مسائل الأصول، ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضل، وطعن في الصحابة طعن الإمامية.

وهم أصناف ثلاثة: جارودية¹، وسليمانية، وبترية².

¹ الجارودية هم أصحاب أبي الجارود، وهو زياد بن المنذر الهمداني. وهم يطعنون في أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-. ويرى الجارودية أنّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- نصّ على عليّ -رضي الله عنه- بالوصف دون التسمية. وقالوا بتفضيل عليّ ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه، وزعموا أنّ من دفع عليّاً عن هذا المكان فهو كافر، وأنّ الأئمة كفرت وضلّت في تركها بيعته. ويذهب قسم منهم إلى أنّ الإمام بعد زيد هو محمد بن عبد الله بن الحسن، وعلى رأيهم في ذلك: أبو حنيفة. والقائلين بإمامة محمد ابن عبد الله بن الحسن ذهب بعضهم إلى أنّه المهدي، وأنّه حيّ لم يقتل، وسيخرج فيما الأرض عدلاً. وذهب آخرون أنّه قُتل، وانتقل الأمر منه إلى محمد بن القاسم بن عمرو بن عليّ ابن الحسين، صاحب الطالقان. وكانت العامة تلقّبه الصوّفي، لأنّه كان يدمن لبس الصّوف. وقد مات في حبس المعتصم. وفرقة تدّعي انتقال الإمامة ليحيى بن عمر، صاحب الكوفة. وهو يحيى بن عمر يحيى بن الحسين بن زيد. وقُتل في أيام المستعين. فهؤلاء أتباع أبي الجارود، وكان يُسَمّى سرحوب. سمّاه بذلك الإمام الباقر (ع)، وقد فسّره الإمام (ع) بأنّه شيطان أعمى يسكن البحر.

انظر: عقيدة الشيعة الإمامية للسيد هاشم معروف، ص 224-225؛ مقالات الإسلاميين (طبعة عبد الحميد) ج 1/ص 133، و(طبعة ريتز) ص 66؛ التّوحيخي، ص 81؛ الشّهستاني، (طبعة كيلاني) ج 1/ص 157، و(طبعة بدران) ج 1/ص 140؛ التّبصير، ص 27؛ المواقف، ص 423؛ السّفاريني، ج 1/ص 85؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص 30، (طبعة آفاق)، ص 22؛ المنية، ص 20 و 90؛ التّوحيخي، ص 21؛ المقرزي، ج 2/ص 352؛ التّنبيه، ص 30؛ الفهرست،

والصالحية منهم والبترية: على مذهب واحد.

أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد¹.

زعموا: أنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- نص على عليّ -رضي الله عنه- بالوصف دون التسمية؛ وهو الإمام بعده. والناس قصرُوا؛ حيث لم يتعرفوا بذلك. وقد خالف الجارود في هذه المقالة إمامة: زيد بن علي؛ فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد.

ص226-ص227؛ مروج الذهب، ج3/ص208؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص147 إلى ص149.

² أو أبترية. البترية والصالحية هم أصحاب كثير التواء الأبتري؛ فليس بين قولهم وقول من تقدمهم، فيما يرجع إلى الإمامة وأصول الدين، اختلاف جوهري، غير أنّهما يجيزان ظهور إمامين في عصر واحد، كل واحد في قطر خاص.

انظر: عقيدة الشيعة الإمامية للسيد هاشم معروف، ص231-ص232.

¹ وهو في تهذيب التهذيب لابن حجر: هو زياد بن المنذر الهمداني-ويقال: النهدي، ويقال: الثقفى-؛ أبو الجارود والأعمى الكوفي. قال أحمد بن حنبل: "متروك الحديث" وضعفه جداً. وقال يحيى بن معين: "كذاب عدوّ الله ليس يسوى فلسناً". وقال البخاري: "يتكلمون فيه". وقال النسائي: "متروك". وقال ابن حبان (ج3/ص386-ص387): "كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-...".
حول ترجمته راجع: ميزان الاعتدال، ج2/ص93.

وهما متفقان في المذهب. وقولهم في الإمامة كقول السليمانية¹؛ إلا أنهم توقفوا في أمر عثمان: أهو مؤمن، أم كافر؟ قالوا: إذا سمعنا الأخبار الواردة في حقه، وكونه من العشرة المشرين في الجنة، وإذا رأينا الأحداث التي أحدثها: من استهتاره بتريبة بني أمية وبني مروان، واستبداده بأمور لم توافق سيرة الصحابة... قلنا: يجب أن نحكم بكفره؛ فتحيرنا في أمره، وتوقفنا في حاله ووكلائه إلى أحكم الحاكمين.

وأما عليّ، فهو أفضل الناس بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأولاهم بالإمامة، لكنّه سلّم الأمر لهم راضياً، وفوض إليهم الأمر طائِعاً وترك حقه راغِباً. فنحن راضون بما رضى، وهم الذين جوزوا: إمامة المفضول، وتأخير الفضل والافضل؛ إذا كان الأفضل راضياً بذلك.

وقالوا: من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين رضى اللع عنهما وكان: عالماً، زاهداً، شجاعاً؛ فهو الإمام؛ وشرط بعضهم صباحة الوجه.

¹ أو السليمانية. هم أتباع سليمان بن جرير، وهم يعظّمون أبا بكر وعمر، ويكفّرون عثمان -رضي الله عنه-. وكان سليمان يرى أنّ الإمامة شورى بين المسلمين، وأنها تنعقد برجلين من خيار الأمة، وأنها تصح في المفضول مع وجود الأفضل. وهو يخطئ الأمة في اختيارها غير عليّ (ع)، ويرى أنّ عثمان قد أحدث في الإسلام ما لم يُعهد من قبل، ويرى ضلال عائشة وطلحة والزبير لإقدامهم على قتال الخليفة الشرعيّ. وتبعه كثير بن إسماعيل النّوّاء. قالوا بوجود الإمامة لإقامة الحدود، وولاية الأيتام، وحفظ بيضة الإسلام، وقتال الأعداء، وغير ذلك من المصالح الرّاجعة لشؤون المسلمين. ولا يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه، لأنّ هذه المصالح تقوم بالمفضول، كما تقوم بالأفضل. انظر: عقيدة الشّيعّة الإماميّة للسّيّد هاشم معروف، ص231؛ مقالات الإسلاميين (طبعة عبد الحميد) ج1/ص135، و(طبعة ريتز) ص68؛ الشهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص159، و(طبعة بدران) ج1/ص141؛ التبصير، ص28؛ الموقف، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص32، (طبعة آفاق)، ص27؛ المنية، ص90؛ التّوحيّ، ص64؛ المقرّزي (وسمّاها الجريريّة)، ج2/ص352؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص152 إلى ص154؛ الوابي بالوقيات، ج15/ص360.

ولهم خبط عظيم في إمامين وجدت فيهما هذه الشرائط، وشهرا سيفهما: ينظر إلى الأفضل والأزهد، وإن تساويا: ينظر إلى الأمتن رأياً، والأحزم أمراً، وإن تساويا تقابلاً؛ فينقلب الأمر عليهم كلا، ويعود الطلب جذعاً، والإمام مأموماً، والأمير مأموراً. ولو كانا في قطرين: أفرد كل واحد منهم بقطره؛ ويكون واجب الطاعة في قومه. ولو أفتى أحدهما بخلاف ما يفتي الآخر كان كل واحد منهما مصيباً؛ وإن أفتى باستحلال دم الغمام الآخر.

وأكثرهم في زماننا مقلدون؛ لا يرجعون إلى رأي أو اجتهاد: أما في الأصول؛ فيرون رأي المعتزلة: حذو القذة بالقذة؛ ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت.

وأما في الفروع؛ فهم على مذهب أبي حنيفة، إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعي¹ - رحمه الله - والشيعة.

¹ هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبید بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلب الشافعي. وهو أول من تكلم في أصول الفقه، وهو الذي استنبطه مؤسساً بذلك أحد المذاهب الأربعة، نعتي: المذهب الشافعي. وكان مولده سنة 150 هـ. بمدينة غزّه. وحمل من غزّه إلى مكّة وهو ابن سنتين، فنشأ بها. ووصل إلى مصر - بعد حلّ وترحال - سنة 199 هـ، ولم يزل بها إلى أن توفّي يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة 204 هـ، ودفن بالقرافة الصغرى.

حول ترجمته راجع: وقّيات الأعيان، ج4/ص163 إلى ص169؛ طبقات السبكي، ج1؛ طبقات الشيرازي، ص71؛ معجم الأدباء، ج17/ص281؛ حلية الأولياء، ج9/ص63؛ تاريخ بغداد، ج2/ص56؛ طبقات الحنابلة، ج1/ص280؛ الفهرست، ص209؛ اللديج، ص227؛ ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، ج1/ص382؛ طبقات ابن هداية الله، ص2؛ حسن المحاضرة لجلال الدين السيوطي، ج1/ص121؛ تذكرة الحفاظ، ص361؛ تهذيب التهذيب، ج9/ص25؛ غاية النهاية، ج2/ص95؛ صفة الصنعة، ج2/ص140.

أبو الجارود زياد بن المنذر العبدي؛ لعنه جعفر ابن محمد الصادق -رضي الله عنه-، والحسن بن صالح بن حي، ومقاتل بن سليمان والدّاعي ناصر الحقّ: الحسن بن عليّ بن الحسن بن زيد ابن عمر بن الحسين بن عليّ، والدّاعي الآخر صاحب طبرستان: الحسين بن زيد ابن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ، ومحمد بن نصر.

الإماميّة هم القائلون بإمامة عليّ -رضي الله عنه- بعد النبيّ -عليه السلام-: نصّاً ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين. قالوا: وما كان في الدّين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام؛ حتّى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة؛ فإنه إنما بعث: لرفع الخلاف، وتقرير الوفاق؛ فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملًا: يرى كل واحد منهم رأيًا، ويسلك كلّ منهم طريقًا، لا يوافقه في ذلك غيره؛ بل يجب أن يعيّن شخصًا هو المرجوع إليه، وينصّ على واحد هو الموثوق به والمعول عليه. وقد عيّن عليًا -رضي الله عنه- في مواضع: تعريضًا؛ وفي مواضع: تصريحًا.

أمّا تعريضاته، فمثل: أن بعث أبا بكر ليقرأ سورة براءة على النّاس في المشهد، وبعث بعده عليًا، ليكون هو القارئ عليهم، والمبلغ عنه إليهم؛ وقال: نزل على جبريل -عليه السلام- فقال: يبلغه رجل منك؛ أو قال: من قومك؛ وهو يدل على تقديمه عليًا عليه.

ومثل أن كان يؤمر على أبي بكر وعمر غيرهما مكن الصحابة في البوئح وقد أمر عليهما: عمرو بن العاص في بعث، وأسامة بن زيد في بعث؛ وما أمر على علي أحدًا قط.

وأما تصريحاته، فمثل ما جرى في نأنة الإسلام؛ حين قال: من الذي يبايعني على ماله؟ فبايعته جماعة، ثمّ قال: من الذي يبايعني على روحه وهو وصي عنه يده إليه فبايعه على روحه ووفى بذلك؛ حتّى كانت قريش تعير أبا طالب: أنّه أمر عليك ابنك. ومثل: ما

جرى في كمال الإسلام، وانتظام الحال؛ فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس: فلمّا وصل إلى غدِير خم أمر بالدوحات فقممن ونادوا: الصّلاة جامعة.
ثمّ قال -عليه السّلام-، وهو على الرّحال: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِي مَوْلَاهُ؛ اللَّهُمَّ: وال من والاه وعاد من عاداه، وأنصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحقّ معه حيث دار. ألا هل بلغت: ثلاثاً".

فادعت الإماميّة: أن هذا نص صريح،
فإنا ننظر: مَنْ كان النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَوْلَى لَهُ؟ وبأيّ معنى؟ فنطرد ذلك في حقّ عليّ -رضي الله عنه-.

وقد فهمت الصّحابة من التّولية ما فهمناه؛ حتّى قال عمر حين استقبل عليّاً: طوبى لك يا عليّ! أصبحت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة. قالوا: وقول النَّبِيِّ -عليه السّلام-: "أقضاكم عليّ" نصّ في الإمامة؛ فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون: أفضى القضاة في كلّ حادثة، والحاكم على المتخاصمين في كل واقعة؛ وهو معنى قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ١﴾؛ قالوا فأولوا الأمر: من إليه القضاء والحكم. حتّى وفي مسألة الخلافة لما تخاصمت المهاجرون والأنصار؛ كان القاضي في ذلك هو: أمير المؤمنين على دون غيره فإنّ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ كما حكم لكل واحد من الصّحابة بأخص وصف له؛ فقال: أفرضكم زيد، وأقرؤكم له؛ وهو قوله: "أقضاكم عليّ" والقضاء يستدعي كل علم، وما ليس كل علم يستدعي القضاء.

ثمّ إنّ الإماميّة تحطت عن هذه الدرجة إلى الوقعة في كبار الصّحابة: طعناً، وتكفيراً؛ وأقله: ظلماً، وعدواناً.

وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم، والرّضا عن جملتهم؛ قال الله -تعالى-:
﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾²، وكانوا إذ ذاك ألفاً

¹ سورة النساء، الآية 59.

² سورة الفتح، الآية 18.

وأربعمائة، وقال الله -تعالى- على المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان -رضي الله عنهم-: والسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ -رضي الله عنهم ورضوا عنه- وقال: لقد تاب الله على النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ، وقال -تعالى-: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾¹...

وفي ذلك دليل على عظم قدرهم عند الله -تعالى-، وكرامتهم ودرجتهم عند الرَّسُولِ -صلى الله عليه وسلم-.

فليت شعري! كيف يستجير ذو دين الطَّعَنَ فيهم، ونسبة الكفر إليهم؟! وقد قال النَّبِيُّ -عليه السَّلام-: "عشرة من أصحابي في الجنَّة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزَّبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرَّحمن ابن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح"؛ إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في حقِّ كلِّ واحد منهم على انفراد وإن نقلت هنات من بعضهم، فليتدبر النقل؛ فإنَّ أكاذيب الرِّوَاغِضِ كثيرة، وإحداث المحدثين كثيرة.

ثمَّ إنَّ الإمامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد: الحسن، والحسين، وعليّ بن الحسين² -رضي الله عنهم- على رأي واحد؛ بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق

¹ سورة التَّور، الآية 55.

² هو أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، المعروف بزَيْنِ الْعَابِدِينَ، ويُقال له: عليّ صغير. وليس للحسين -رضي الله عنه- عقب إلا من ولد زَيْنِ الْعَابِدِينَ. وهو أحد الأئمة الإثني عشر، ومن سادات التَّابعِينَ. وأمه سلافة بنت يزيد، آخر ملوك الفرس. وهي أم يزيد بن الوليد الأموي، المعروف بالتَّاقِص. وكان يُقال لزَيْنِ الْعَابِدِينَ: ابن الخيزرتين، لقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الله تعالى من عباده خيرتان، فخيرته من العرب قريش، ومن العجم فارس". وكانت ولادته يوم الجمعة في بعض شهور سنة 38 هـ. وتوفي سنة 94 هـ. -وقيل: 92 هـ- بالمدينة. ودُفِنَ في البقيع في قبر عمته: الحسن ابن عليّ -رضي الله تعالى عنه-، في القبة التي فيها قبر العباس.

كلّهما؛ حتّى قال بعضهم: إن نيفًا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشيعة خاصة؛ ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة.
وهم متفقون في الإمامة، وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق -رضي الله عنه-،
ومختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده، وقيل: ستّة: محمد¹، وإسحاق²، وعبد الله³،

حول ترجمته راجع: *وقتيات الأعيان*، ج3/ص266 إلى ص269؛ *الأئمة الإثنا عشر*، ص75؛
صفة الصفوة، ج2/ص52؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص133؛ *عبر الذهب*، ج1/ص111.
¹ هو محمد بن جعفر الصادق بن محمد الباقر، لُقّب الدّيباج. لُقّب بذلك لحسن وجهه. خرج بمكّة
أوائل دولة المأمون، ودعا لنفسه فبايعوه، فندب عسكريًا لقتاله فأخذوه، وقدم صحبة المعتصم إلى
بغداد. وكان بطلاً شجاعاً عاقلاً، يصوم يومًا ويفطر يومًا. قيل إنّه دخل الحمام بعدما جامع وأفصد
في يوم واحد، فمات فجأة بجرجان، فصلّى عليه المأمون ونزل في لحده. وكانت الوفاة سنة 204 هـ.
-وقيل: سنة 203 هـ-، وهو الصّحيح. ولما رأى المأمون جنازته ترجل وحمل نعشه.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوقتيات*، ج2/ص291.

² هو إسحاق بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -عليهم السّلام-،
المدنيّ؛ ويكنى أبا محمّد، ويلقّب: المؤتمن. وُلد بالعريض. وكان من أبه التّاس برسول الله -صلّى الله
عليه وسلّم-. وكان محدثًا جليلاً. وكان ابن كاسب وسفيان بن عيينة إذا حدّثا عنه يقولان: "حدّثني
الثقة الرضا إسحاق بن جعفر". وكان إسحاق بن جعفر يقول بإمامة أخيه موسى، وروى عن أبيه
النصّ بالإمامة على أخيه موسى. وادّعت فيه طائفة من الشيعة الإمامة. وهو أقلّ المعقّبين من ولد
جعفر الصادق عددًا. وأعقب من ثلاثة رجال: محمد والحسين والحسن. وتُعرف ذريته بالإسحاقيين.
قدم مصر ومات بها.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشيعة*، ج3/ص268-269.
³ هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الجواد؛ له صحبة ورواية. وُلد بالحبيشة من أسماء بنت عميس.
روى عن أبويه وعن عمّه عليّ بن أبي طالب -كريم الله وجهه-. وهو آخر من رأى النبي -صلّى
الله عليه وسلّم- من بني هاشم. وهو أوّل مولود وُلد في الإسلام بالحبيشة. سكن المدينة. وكان
يُسمّى بحر الجود لسخائه. وكان إذا قدم على معاوية أنزله داره وأكرمه. وتوفيّ في سنة 80 هـ.
حول ترجمته راجع: *فوات الوقتيات* لابن شاکر الكتبي، ج2/ص170-171؛ *الاستيعاب* لأبي
عمر بن عبد البرّ، ص880؛ *أسد الغابة* في معرفة الصحابة لعزّ الدين لابن الأثير الجزري،

وموسى، وإسماعيل¹، وعلي².

وَمَنْ ادَّعى مِنْهُمْ النَّصَّ والتَّعْيِينَ: مُحَمَّد، وَعبد الله، وموسى، وإسماعيل.
ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ مات؛ ولم يعقب، ومنهم مَنْ مات؛ وأعقب. ومنهم مَنْ قال
بالتوقُّف، والإنتظار، والرَّجعة. ومنهم مَنْ قال بالسَّوق والتعدية؛ كما سيأتي ذكر
اختلافاتهم، عند ذكر طائفة طائفة.

وكانوا في الأوَّل على مذهب أئمَّتهم في الأصول، ثُمَّ لما اختلفت الروايات عن
أئمَّتهم، وتمتدَّى الزَّمان: اختارت كلَّ فرقة مِنْهُمْ طريقة؛ فصارت الإمامية بعضها: إمَّا
وعيدية؛ وإمَّا تفضيلية، وبعضها إخبارية: أمَّا مشبهة، وإمَّا سلفية.
وَمَنْ ضلَّ الطَّرِيق، وتاه؛ لم يبال الله به؛ في أيِّ واد هلك.

3

ج3/ص133؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، ج4/ص48؛ تهذيب التهذيب،
ج5/ص170؛ البداية والنهاية، ج9/ص43.

¹ هو إسماعيل بن جعفر الصادق -رضي الله عنه-، وهو ابنه الأكبر. وإليه تُنسب الفرقة الإسماعيلية.
توفي في حياة أبيه سنة 132 هـ.

حول ترجمته راجع: الوافي بالوفيات، ج9/ص101 إلى ص104.

² هو علي بن جعفر الصادق، المعروف بالعريض. له قبر في قم عليه قبة مزور. ومَنْ صرَّح بأنه قبره في
قم: المجلسي الأول، وقال المجلسي الثاني: "أما كونه مدفوناً بقم فغير مذكور في الكتب المعتمدة".
حول ترجمته راجع: أعيان الشيعة، ج3/ص177.

³ يقولون إنَّ الإمامة انتقلت من الحسن العسكري إلى أخيه جعفر. وقد يُظنَّ خطأً أنَّ الجعفرية هنا هي
المنسوبة إلى جعفر الصادق، لا بل إنَّها فرقة من الفرق التي اختلفت بعد موت الحسن العسكري.
يقول التوحيدي: وقالت الفرقة الثالثة: إنَّ الحسن بن عليّ توفي والإمام بعده أخوه جعفر، وإليه أوصى
الحسن، ومنه قيل الإمامة، وعنه صارت إليه. فلمَّا قيل لهم: إنَّ الحسن وجعفرًا ما زالاً متهاجرين
متصارميين متعادين طول زمانهما، وقد وقفت على صنائع جعفر ومخلفي الحسن، وسوء معاشرته له
في حياته وهم من بعد وفاته في اقتسام موارثه؛ قالوا: "إنَّما ذلك بينهما في الظاهر، فأما في الباطن
فكانا متراضيين متصافيين لا خلاف بينهما، ولم يزل جعفر مطيعاً له سامعاً منه، فإذا ظهر منه

أتباع محمد الباقر بن علي زين العابدين وابنه جعفر الصادق. قالوا بإمامتهما، وإمامة والدهما: زين العابدين. إلا أنّ منهم من توقّف على واحد منهما وما ساق الإمامة إلى أولادهما؛ ومنهم من ساق.

وإنّما ميّزنا هذه: فرقة، دون الأصناف المتشعبة التي نذكرها؛ لأنّ من الشيعة من توقّف على الباقر، وقال برجعته، كما توقّف القتلون بإمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق؛ وهو ذو علم غزير في الدين وأدب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا، وورع تامّ عن الشهوات.

وقد أقام بالمدينة مدّة: يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم، ثمّ دخل العراق وأقام بما مدّة: ما تعرض للإمامة قطّ، ولا نازع أحدًا في الخلافة قطّ.

ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شط، ومن تعالَى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حطّ...

وقيل: من أنس بالله توخّش عن الناس، ومن استأنس بغير الله نخبه الوسواس. وهو من جانب الأب: ينتسب إلى شجرة النبوة، ومن جانب الأم: ينتسب إلى أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-.

وقد تبرأ عمّا كان ينسب إليه بعض الرافضة، وحمقاتهم؛ من القول بالغيبية، والرّجعة، والبداء، والتّناسخ، والحلول، والتّشبيه.

لكنّ الشيعة بعده افترقوا؛ وانتحل كل واحد منهم مذهبًا، وأراد أن يروجه على أصحابه؛ فنسبه إليه وربطه به. والسيد بريء من ذلك، ومن الاعتزال، والقدر أيضًا. هذا قوله في الإرادة: "إنّ الله -تعالى- أراد بنا شيئًا، وأراد منا شيئًا؛ فما أراد بناك طواه عنا، وما أراد منا: أظهره لنا؛ فما بالنّا نشتغل بما أراد بنا، عما أراد منا؟!".

شيء من خلافه فعن أمر الحسن، فجعفر وصيّ الحسن وعنه أفضت إليه الإمامة...". (ص98-ص99).

وهذا قوله في القدر: هو أمر بين أمرين: لا جبرن ولا تفويض.
وكان يقول في الدعاء: اللهم لك الحمد إن أطعتك، ولك الحجة إن عصيتك؛ لا
صنع لي، ولا لغيري في إحسان؛ ولا حجة لي، ولا لغيري في إساءة.
فنذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه، ونعدهم؛ لا على أنهم من تفاصيل أشياعه،
بل: على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته، وفروع أولاده؛ ليعلم ذلك.

1

أتباع رجل يقال له: ناووس؛ وقيل: نسبوا إلى قرية: ناوسا.
قالت: إن الصادق حي بعد، ولن يموت حتى يظهر؛ فيظهر أمره، وهو القائم
المهدي، ورووا عنه أنه قال: لو رأيتم رأسي يدهده عليكم من الجبل فلا تصدقوا؛ فيأتي:
صاحبك من صاحب السيف.
وحكى أبو حامد الزوزني: أن الناووسية زعمت أن علياً باق، وستنشق الأرض
عنه قبل يوم القيامة؛ فيملاً الأرض عدلاً.

¹ وهم يقولون إن جعفرًا لم يموت، لكنّه غائب، وهو الإمام. وسبب تسمية هذه الفرقة بالناووسية أنّها
سمّيت بذلك لرئيس لهم من أهل البصرة يُقال له فلان بن فلان الناووس (ذكره التّوحيّتي). واسمه عند
الأشعري: عجلان بن ناوس من أهل البصرة. ويرى البغدادي أنّهم أتباع رجل من أهل البصرة كان
ينتسب إلى ناووس بما.

انظر: الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص61؛ مقالات الإسلاميين (طبعة عبد الحميد) ج1/ص97،
و(طبعة ريتز) ص25؛ الشّهريستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص166، و(طبعة بدران) ج1/ص148؛
التبصير، ص37؛ الخطط للمقرئبي، ج2/ص352؛ التّوحيّتي، ص67؛ المنية، ص21 و95؛
نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص211.

1

قالوا بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه: عبد الله الأفطح، وهو أخوه إسماعيل من أبيه وأمه، وأمهما: فاطمة بنت الحسين ابن الحسن بن علي، وكان أسنّ أولاد الصادق.

زعموا أنّه قال: الإمامة في أكبر أولاد الإمام. وقال: الإمام من يجلس مجلسي؛ وهو الذي جلس مجلسه، والإمام: لا يغسله ولا يصلى عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلاّ الإمام؛ وهو الذي تولى ذلك كلّهُ. ودفع الصادق وديعة إلى بعض أصحابه، وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وان يتخذها إمامًا، وماتن ولم يعقب ولدًا ذكرًا.

أتباع: يحيى بن أبي شميطة.

¹ يقول التّوحيخي في فرقى الشّيعيّة إنّ القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر الملقّب بالأفطح هم الفطحيّة: "وهو وإسماعيل لأُمّ واحدة، وأكبر أولاد الإمام جعفر. وفي فصول المفيد: زعموا أنّ أباه قد قال: "الإمامة لا تكون إلاّ في الأكبر من ولد الإمام". وقد كان عبد الله أفطح الرّجلين. وقيل إنّ لهم رئيسًا من أهل الكوفة اسمه عبد الله الأفطح. ومهما يكن من الأمر، فقد قال بإمامة عبد الله بن جعفر جمع كبير من الشّيعيّة، وساعده على ذلك تكتم الإمام موسى خوفًا من المنصور والرّشيد. وبعد أن اختبره بعض الأعيان من الشّيعيّة في بعض أمور الدّين، رجعوا عن إمامته. وفي الإرشاد للشّيخ المفيد أنّ عبد الله بن جعفر كان أكبر أولاد الإمام جعفر بعد إسماعيل، ولم تكن منزلته عند أبيه كغيره من ولده، وكان متهمًا بالخلاف عليه في الاعتقاد ويخالط الحشويّة، ويميل إلى مذهب المرجئة، وادّعى لنفسه الإمامة".
انظر: عقيدة الشّيعيّة الإماميّة للسّيّد هاشم معروف، ص 239-240؛ كتاب الملل والنحل للشّهريستاني (انظر الجزء الأوّل، ص 168 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.).

قالوا: إن جعفرًا قال: إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم. وقد قال له والداه -رضوان الله عليهما-: إن ولد لك ولد، فسمّيته باسمي؛ فهو الإمام؛ فالإمام بعده: ابنه محمد.

قالوا: إنّ الإمام بعد جعفر: إسماعيل؛ نصًّا عليه باتِّفاق من أولاده؛ إلّا أنّهم اختلفوا في موته في حال أبيه:

فمنهم من قال: لم يمت؛ إلّا أنّه أظهر موته تقيّة من خلفاء بني العبّاس؛ وأنّه عقد محضراً وأشهد عليه عامل المنصور بالمديونة.

ومنهم من قال: موته صحيح، والنص لا يرجع قهقري؛ والفائدة في النص: بقاء الإمامة في أولاد المنصوص عليه؛ دون غيرهم. فالإمام بعد إسماعيل: محمد ابن إسماعيل. وهؤلاء يقال لهم: المباركية¹.

ثمّ منهم من وقف على محمد ابن إسماعيل؛ وقال برجعته بعد غيبته. ومنهم من ساق الإمامة في المستورين منهم، ثمّ في الظّاهرين القائمين من بعدهم، وهم الباطنية²؛ وسنذكر مذاهبيهم على الإنفراد.

¹ يقول النّوبختي في كتابه فرق الشّيعيّة إنّ الفرقة الثّانية من فرق الإسماعيلية تُدعى المباركية، نسبة إلى المبارك مولى إسماعيل بن جعفر. وأصحابه هم القائمون بإمامة محمد بن إسماعيل، قالوا إنّ الإمامة كانت لإسماعيل، فلمّا مات في حياة أبيه جعلها جعفر بن محمد لولده محمد بن إسماعيل. ولا تنتقل الإمامة من أخ إلى أخ بعد الحسن والحسين، ولا تكون إلّا في الأعقاب، وليس لعبد الله -وهو ابن جعفر- في الإمامة من نصيب، كما لم يكن لمحمد ابن الحنفية حقّ فيها مع أخيه عليّ ابن الحسين (ع).

انظر: عقيدة الشّيعيّة الإماميّة للسّيّد هاشم معروف، ص 235.

² تشير هذه اللفظة إلى مدلولين متلازمين: الأوّل: أنّهم يفرّقون بين ظاهر النصّ وباطنه. فالنصّ الظّاهر هو مجرد رموز لفهم باطنيّ خاصّ، كاعتبار الوضوء موالاة الإمام، والتّيمّم هو الأخذ من المأذون عند غيبة الإمام، الصّلاة، التّطيق، والغسل: تجديد العهد، والجنّة: راحة الأبدان من التّكاليف، والتّار

وإنما مذهب هذه الفرقة: الوقف على إسماعيل بن جعفر، أو محمد بن إسماعيل.
والأسماعيلية المشهورة في الفرق منهم؛ هم: الباطنية التعليمية¹ الذين لهم مقالة مفردة.

2

مشقتها بمزاولة التكاليف. والثاني: أنهم يفرقون بين المجتمع والدولة الظاهرتين، والمجتمع السري والدولة الباطنية التي لها عهودها والتزاماتها ورتبها. ولهذا اعتبرت هذه الدعوة مجوسية الأصل، والمقصود بها هدم شريعة الإسلام وعقائدها وهدم دولة الإسلام. وقد تمثل هذا أيتاما تمثل في الحركات الباطنية السياسية بمختلف أشكالها وعقائدها. وقد اعتبر البغدادي أنّ ضرر الباطنية السياسية بمختلف أشكالها وعقائدها أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس والذهرية بل والدجال! يقول: "الذي يصح عندي من دين الباطنية أنهم ذهريّة زنادقة يقولون بقدوم العالم وينكرون الرسل، والشرائع كلّها عليها إلى استباحة كلّ ما يميل إليه الطبع. والدليل على أنهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجم بالسياسة والبلاغ الأكيد والتأموس الأعظم، وهي رسالة عبيد الله بن الحسين القيرواني إلى سليمان بن الحسن بن سعيد الجنائي". ويظهر من كتاب الملل والنحل للشهرستاني أنّ الباطنية كانوا يسمون في العراق: القرامطة، وفي خراسان: الملاحدة، وأنهم من فرق الإسماعيلية، وأنّ مذهبهم نشأ في منتصف القرن الثالث، ويمتازون عن فرق الشيعة باسم الإسماعيلية، وأنهم لا يثبتون الوجود والعدم لله، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، لأنّ الإثبات الحقيقي له - سبحانه - يقتضي الشراكة بينه وبين سائر الموجودات، وذلك يؤدي إلى التشبيه. ولا يحكمون عليه بالإثبات المطلق، ولا بالتفني المطلق، لأنّه إله المتقابلين.

انظر: عقيدة الشيعة الإمامية للسيد هاشم معروف، ص 236-237.

¹ لقبوا بذلك لأنّ مبدأ مذهبهم إبطال الرأي وإفساد تصرف العقول ودعاء الخلق إلى التعليم من الإمام المعصوم وأنّه لا يدرك العلوم إلّا بالتعليم.

انظر: عبد الله سلوم السامرائي، الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية، ص 107؛ ابن الجوزي، تلييس ابليس، ص 108 إلى ص 112.

² تُدعى أيضاً الموسوية. قالت بإمامة موسى بن جعفر نصّاً عليه بالاسم، حيث قال الصادق - رضي الله عنه - "سابعكم قائمكم"، وقيل: "صاحبكم قائمكم، ألا هو سمّي صاحب التوراة". ولما رأت الشيعة أنّ أولاد الصادق على تفرّق، وكان موسى هو الذي تولّى الأمر وقام به بعد موت أبيه رجعوا إليه، واجتمعوا عليه، مثل المفضل بن عمر، وزرارة بن أعين، وعمّار الساباطي. وروت المفضلية عن

فرقة واحدة قالت بإمامة موسى بن جعفر، نصًّا عليه بالاسم؛ حيث قال الصادق -رضي الله عنه-: "سابعكم قائمكم، وقيل: إنَّ أولاد الصادق على تفرق: فمن ميت في حال حياة أبيه؛ ولم يعقب، ومن مختلف في موته، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة، ومن ميّت غير معقب..."

وكان موسى هو الذي تولّى الأمر، وقام بعد موت أبيه: رجعوا إليه، واجتمعوا عليه؛ مثل: المفضل بن عمر، وزرارة بن أعين¹، وعمار السَّاباطي².

الصادق -رضي الله عنه- قال لبعض أصحابه: "عُدَّ الأيام"، فعدها من الأحد حتّى بلغ السَّبْت، فقال له: "كم عددت؟"، فقال: "سبعة"، فقال جعفر: "سبت السَّبوت وشمس الدهور ونور الشَّهور، من لا يلهو ولا يلعب، وهو سابعكم قائمكم هذا"، وأشار إلى ولده موسى الكاظم. وقال فيه أيضًا: "إنَّه شبيهه بعيسى -عليه السَّلام-". ثمَّ إنَّ موسى، لما خرج وأظهر الإمامة، حمله هارون الرِّشيد من المدينة، فحبسه عند عيسى ابن جعفر، ثمَّ أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السَّندي بن شاهك. وقيل إنَّ يحيى بن خالد ابن برمك سمَّه في رطب فقتله وهو في الحبس؛ ثمَّ أُخرج ودُفن في مقابر قريش ببغداد، واختلقت الشيعة بعده. فمنهم من توقّف في موته وقال: "لا ندري أ مات أم لم يمّت!"، ويُقال لهم الممطورة؛ سمَّاهم بذلك عليّ بن إسماعيل، فقال: "ما أنتم إلَّا كلاب ممطورة". ومنهم من قطع بموته، ويُقال لهم القطعية. ومنهم من توقّف عليه، وقال إنَّه لم يمّت وسيخرج بعد الغيبة؛ و يُقال لهم الواقفة.

انظر: الشَّهرستاني، الملل والنحل، ص168-ص169.

¹ وزرارة لقبه، واسمه: عبد ربه؛ أخوه: عمران بن أعين، وكان نحوًّا، وابنه حمزة بن عمران وبكير بن أعين وابنه عبد الله بن بكير وعبد الرِّحمان بن أعين وعبد الملك بن أعين وابنه ضريس بن عبد الملك من أصحاب أبي جعفر محمَّد بن عليّ -عليه السَّلام-. وكان أعين بن سنيس عبدًا روميًّا لرجل من بني شيبان، تعلَّم القرآن ثمَّ اعتنقه فعرض عليه أن يدخل في نسبه فأبا أعين ذلك وقال: "أقرَّبني على ولائي". وكان سنيس راهبًا في بلد الرُّوم، ويكنَّى بكبير أبا الجهم، وزرارة يكنَّى أبا عليّ أيضًا. ومن ولده الحسين بن زرارة. والحسين بن زرارة من أصحاب جعفر بن محمَّد. وزرارة أكبر رجال الشيعة فقهاً وحديثاً ومعرفة بالكلام والتَّشيع. روى عن زرارة ابن أعين عبيد بن زرارة.

حول ترجمته راجع: الفهرست لابن التَّلمس، (طبعة بيروت) ص220.

² في البحار: هو عمار بن موسى. وفي التَّنقد: اسمه عمرو بن سعيد المدائني، وقد يُطلق على عمار بن موسى. وزاد أبو عليّ: وأخويه: قيس وصباح، وابنه: إسحاق. وفي مشرَّكات الطَّريحي والكاظمي في

وروت الموسويّة عن الصادق - رضي الله عنه - أنّه قال لبعض أصحابه: "عدّ الأيام"، فعدها من الأحد... حتّى بلغ السبب؛ فقال له: "كم عددت؟"، فقال: "سبعة: سبت السبوت، وشمس الدهور، ونور الشهور: من لا يلهو ولا يلعب؛ وهو سابعم قائمكم هذا"، وأشار إلى ولده: موسى الكاظم.

وقال فيه أيضًا: إنّه شبيهه بعيسى - عليه السلام -.

ثمّ إنّ موسى لما خرج وأظهر الإمامة: حمله هارون الرّشيد¹ من المدينة؛ فحبسه عند عيسى بن جعفر، ثمّ أشخصه إلى بغداد؛ فحبسه عند السندي بن شاهك.

باب المشترك في النسب: ومنهم الساباطي المشترك بين عمرو بن سعيد الموثق وبين غيره، ويمكن استعمال أنّه هو بما ذكر في بابيه وبرواية مصدق بن صدقة عنه، وكثيرًا ما يرد مطلقًا ويُراد به هو. حول ترجمته راجع: أعيان الشّيعّة، ج7/ص169.

¹ هو هارون بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أمير المؤمنين الرّشيد ابن المهدي ابن المنصور. كان كثير الحجّ والغزو، حجّ في خلافته ثماني حجج - وقيل: تسع-، وغزا ثماني غزوات؛ ولم يحجّ خليفة بعده؛ وكان في أيامه فتح هرقله. وكان يحجّ سنة ويغزو سنة. واجتمع له ما لم يجتمع لغيره: وزاؤه البرامكة، وقاضيه أبو يوسف، وشاعره مروان بن أبي حفصة، ونديمه العباس بن محمّد عمّ أبيه، وحاجبه الفضل بن الرّبيع أتية الناس وأعظمهم، ومغنيّه إسحاق بن إبراهيم الموصلي، وزوجته زبيدة. وكان جوادًا بالمال، واعتمد على البرامكة في دولته، فزيتها إلى أن أكثروا الدّالة عليه، ففتك بهم. ولكن ساء تدبيره للملك بعدهم وظهر الاختلال في دولته بعدهم. وُلد هارون الرّشيد سنة 147 هـ. في نصف شوال بمدينة الريّ، وبويع له بمدينة السلام في ربيع الأوّل سنة 170 هـ. يوم مات الهادي، وكان وليّ العهد بعده، وله يومئذ اثنا وعشرون سنة ونصف. وتوفيّ بطوس في جمادى الآخرة سنة 193 هـ، وله 46 سنة. وكانت مدّة خلافته 23 سنة وشهرين وستّة عشر يومًا.

حول ترجمته راجع: قوات الوقيات، ج4/ص225 إلى ص227؛ تاريخ بغداد، ج14/ص5؛ الديارات للشّاشقي، ص144؛ تاريخ الخميس، ج2/ص331؛ البداية والنهاية، ج10/ص213؛ معجم المرزباني، ص462؛ الزّركشي، ص340؛ بلغة الطّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي، ص48؛ الفخري، ص175؛ تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص329 إلى ص343؛ خلاصة الذهب المسبوك، ص107.

وقيل: إنَّ يحيى بن خالد بن برمك¹ سمَّه في رطب؛ فقتله وهو في الحبس. ثمَّ أُخرج
 ودُفن في مقابر قريش ببغداد.
 واختلفت الشيعة بعده:
 فمنهم من توقف في موته وقال: لا ندري أمات أم لم يمّت! ويقال لهم المضمورة
 سماهم بذلك علي بن إسماعيل؛ فقال: ما أنتم إلا كلاب مطمورة.
 ومنهم من قطع بموته؛ ويقال لهم القطيعة.
 ومنهم من توقّف عليه، وقال: إنّه لم يمّت، وسيخرج بعد العيبة، ويقال لهم:
 الواقفة.

2

¹ هو أبو الفضل يحيى بن خالد بن برمك، وزير هارون الرشيد. وكان جدّه برمك من مجوس بلخ، وكان
 يخدم التّوهمار، وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه التيران. واشتهر برمك المذكور وبنوه
 بسدانه، وكان برمك عظيم المقدار عندهم. كان المهديّ بن أبي جعفر المنصور قد ضمّ إلى يدي
 ولده هارون الرشيد وجعله في حجره، فلما استخلف هارون عرف له حقه ودفع له خاتمه. وكان
 يعظّمه وجعل إصدار الأمور وإيرادها إليه، إلى أن نكب البرامكة، فغضب عليه وخلّده في الحبس
 إلى أن مات فيه، وقتل ابنه جعفرًا. ولما قتل هارون الرشيد جعفر بن يحيى البرمكي نكب البرامكة
 وحبس يحيى وابنه الفضل، وكان حبسهما في الرافقة. ولم يزل يحيى في حبسه إلى أن مات في الثالث
 من محرّم سنة 190 هـ. فجأة من غير علّة، وهو ابن 70 سنة -وقيل: 74-، وصلّى عليه ابنه
 الفضل. ودُفن في شاطئ الفرات في رضى هرثمة.

حول ترجمته راجع: *وقيات الأعيان*، ج 6/ص 219 إلى ص 229؛ *معجم الأدباء لياقوت الحموي*،
 ج 20/ص 5؛ *البداية والنهاية*، ج 10/ص 204؛ *تاريخ بغداد*، ج 14/ص 128؛ *معجم المرزباني*،
 ص 488؛ *مرآة الجنان لأبي محمّد اليافعي*، ج 1/ص 424؛ *عبر الدّهبي*، ج 1/ص 306؛ *شرح*
البسامة (شرح قصيدة ابن عبدون)، ص 222.

² إنَّ الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصادق، وسمّوا قطعيّة، ساقوا الإمامة بعده في
 أولاده، فقالوا: الإمام بعد موسى الكاظم: ولده عليّ الرضا، ومشهده بطوس؛ ثمَّ بعده: محمّد التّقيّ
 الجواد أيضًا، وهو في مقابر قريش ببغداد؛ ثمَّ بعده: ابنه محمّد القائم المنتظر الذي هو بسرّ من رأى،

إنّ الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصادق وسموا: قطعية، ساقوا الإمامة بعده في أولاده؛ فقالوا: الإمام بعد موسى الكاظم ولده: عليّ الرضي؛ ومشهده بطوس. ثم بعده: محمّد النقي الجواد أيضاً؛ وهو في مقابر قريش ببغداد ثم بعده: علي بن محمّد النقي؛ ومشهده بقم.

وبعده: الحسن العسكري الرّكي. وبعده ابنه: محمّد القائم المنتظر؛ الذي هو بسرّ من رأى؛ وهو الثاني عشر. هذا هو طريق الإثني عشرية في زماننا. إلا أنّ الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الإثني عشرية، والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوانهم وبني أعمامهم... وجب ذكرها؛ لئلاّ يشدّ عنّا مذهب لم نذكره، ومقالة لم نوردها.

وهو الثاني عشر. هذا هو طريق الإثنا عشرية إلى يومنا هذا. إلا أنّ الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الإثنا عشرية والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوانهم وبني أعمامهم لا تؤهلنا اليوم إلى الحديث عن فرقة واحدة بعينها حامله لهذا الاسم، بل أننا نجد الإثنا عشرية في زماننا مؤرّعين على أكثر من مذهب وقائلين بأكثر من مقالة.

انظر: مقالات الإسلاميين (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتز) ص17؛ فرق الشيعة للتوّجّحي، ص81؛ الشّهستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص105؛ التبصير، ص39؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص64، (طبعة آفاق)، ص47؛ المنية، ص21، المقرئزي، ج2/ص351؛ التنبيه للملطي، ص38؛ الشيعة في التاريخ لمحمّد حسن الرّين، ص85 إلى ص94.

فاغلم أنّ الشّيعيّة من قال بإمامة: أحمد بن موسى بن جعفر¹ دون أخيه: عليّ الرضوي. ومن قال بعليّ: شكّ أولاً في محمّد بن عليّ؛ إذ مات أبوه، وهو صغير غير مستحقّ للإمامة، ولا علم عنده بمنهجها. وثبت قوم على إمامته. واختلفوا بعد موته أيضاً: فقال قوم بإمامة موسى بن محمّد. وقال قوم آخرون بإمامة: عليّ بن محمّد؛ ويقولون: هو العسكري. واختلفوا بعد موته أيضاً: فقال قوم بإمامة جعفر بن عليّ، وقال قوم بإمامة محمّد بن عليّ، وقال قوم بإمامة الحسن بن عليّ. وكان لهم رئيس يقال له: عليّ بن فلان الطاحن، وكان من أهل الكلام: قوى أسباب جعفر ابن عليّ، وأمال الناس إليه، وأعانه فارس بن حاتم بن ماهويه؛ وذلك أن عليّاً قد مات، وخلف الحسن العسكري. قالوا: امتحنّا الحسن، فلم نجد عنده علماً؛ ولقبوا من قال بإمامة الحسن: الحماريّة²؛ وقوموا أمر جعفر بعد موت الحسن؛ واحتجوا بأنّ الحسن مات بلا خلف؛

¹ هو أحمد ابن الإمام موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب -عليهم السّلام-، العلويّ الحسيّ المدنيّ. أمّه أمّ ولد، أمّ أخويه محمّد وحمزة. عن المحدث التّيسابوري أنّه قال: كان مقدّمًا عند أبيه أدخله في ظاهر الوصيّة وأخرجه في التّسخة المختومة. وفي الوسيلة: قال بعضهم إنّ من جملة طوائف الشّيعيّة من يقول بإمامة أحمد بعد أبيه موسى دون أخيه الرضا. وعن كتاب لبّ الأنساب: يُقال إنّ كان لأحمد بن موسى ثلاثة آلاف مملوك وأعتق ألف مملوك، وكتب ألف مصحف بيده المباركة. وروى عن أبيه وآبائ -عليهم السّلام- أحاديث كثيرة. وكان ساكنًا في دار السّلام بغداد، ولما سمع قضيّة الإمام عليّ بن موسى الرضا -عليهما السّلام- الهائلة حزن كثيرًا وبكى بكاءً شديدًا، وخرج من بغداد لطلب ثأره ومعه ثلاثة آلاف من أحفاد الأئمّة الطّاهرين قاصدًا حرب المأمون. ولما وصلوا إلى قتم حارهم عاملها من قبيل المأمون، واستشهد منهم جماعة ودُفِنوا هناك، ولهم مشهد مزور. ولما وصلوا إسفرايين من ناحية خراسان نزلوا في أرض سبخة بين جبلين، فهجم عليهم عسكر المأمون وحارهم وقتلهم، واستشهد أحمد ودُفن هناك، وقبره هناك مزور. وقيل: بل مشهده بشيراز.

حول ترجمته راجع: أعيان الشّيعيّة، ج3/ص191-ص192.

² هي الفرقة التي قالت بإمامة الحسن، ولقبهم أصحاب جعفر: الحماريّة. كما أنّ هؤلاء لقبوا أولئك الطّاحنيّة. وافتقرت هذه الفرقة التي قالت بإمامة الحسن بعده، وفي بادئ الأمر، إحدى عشرة فرقة.

فبطلت إمامته ولأنه لم يعقب والإمام لا يموت إلا ويكون له خلف وعقب. وحاز جعفر ميراث الحسن، بعد دعاوى ادعاها عليه: أنه فعل ذلك من جبل في جوار أبيه، وغيرهم. وانكشف أمره عند السلطان، والرعية، وخواص الناس، وعوامهم.

وتشتت كلمة من قال بإمامة الحسن، وتفرقوا أصنافاً كثيرة؛ منهم: الحسن بن علي بن فضال، وهو من أجل أصحابهم وفقهائهم؛ كثير الفقه والحديث. ثم قالوا بإمامة جعفر: بعلي بن جعفر وفاطمة بنت علي: أخت جعفر. وقال قوم بإمامة علي بن جعفر، دون فاطمة السيّدة. ثم اختلفوا بعد موت علي وفاطمة اختلافاً كثيراً. وغلا بعضهم في الإمامة غلوّاً كأبي الخطاب الأسدي.

وأما الذين قالوا بإمامة الحسن؛ فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة، وليست لهم ألقاب مشهورة، ولكننا نذكر أقابولهم:

- الفرقة الأولى: قالت: إن الحسن لم يموت، وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهراً؛ لأن الأرض لا تخلو من إمام، وقد ثبت عندنا: أنّ القائم له غيبتان؛ وهذه إحدى الغيبتين، وسيظهر، ويعرف، ثم يغيب غيبة أخرى.

- الثانية: قالت: إن الحسن مات، ولكنّه يحيا، وهو القائم؛ لأننا رأينا أن معنى القائم: هو القيام بعد الموت، فنقطع بموت الحسن ولا نشك فيه، ولا ولد له؛ فيجب أن يحيا بعد الموت.

- الثالثة: قالت: إنّ الحسن قد مات، وأوصى إلى جعفر أخيه، ورجعت الإمامة إلى جعفر.

وليست لهم ألقاب مشهورة. ثم تنازعا بعد ذلك في دواعيهم وبطلت أصول تفرّعهم إلى كلّ تلك الفرق، وأقاموا جملتهم على فرقتين: منهم من يقول بإمامة ولد الحسن، ومنهم من يقول بإمامة ولد جعفر.

انظر: الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية، ص 292-293.

- الرابعة: قالت: إنّ الحسن قد مات، والإمام جعفر؛ وإنا كنا مخطئين في الائتمام به؛ إذ لم يكن إمامًا، فلما مات ولا عقب له تبينا: أن جعفر كان محمّدًا في دعواه، والحسن مبطلًا.

- الخامسة: قالت: إن الحسن قد مات: وكنا مخطئين في القول به، وإن الإمام كان محمّد بن علي أبا الحسن وجعفر، ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به؛ وعلمنا أن الحسن كان علي مثل حاله إلاّ أنّه كان يتستر: عرفنا أنّهما لم يكونا إمامين، فرجعنا إلى محمد، ووجدنا له عقبًا؛ وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه.

- السادسة: قالت: إنّ الحسن كان له ابن، وليس الأمر على ما ذكروا: أنّه مات ولم يعقب؛ بل ولد له ولد قبل وفاة أبيه بستين فاستتر خوفًا من جعفر وغيره من الأعداء؛ واسمه محمّد؛ وهو: الإمام، القائم، الحجّة، المنتظر.

- السابعة: قالت: إن له إبنًا؛ ولكنّه ولد بعد موته بثمانية أشهر، وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل؛ لا، ذلك لو كان لم يخف، ولا يجوز مكابرة العيان.

- الثامنة: قالت: صحّت وفاة الحسن، وصحّ أنّ لا ولد له، وبطل ما ادعى: من الحيل في سرّيّة له؛ فثبت أنّ الإمام بعد الحسن غير موجود؛ وهو جائز في المقولات: أن يرفع الله الحجّة عن أهل الأرض؛ لمعاصيهم، وهي: فترة، وزمان لا إمام فيه، والأرض اليوم بلا حجة؛ كما كانت الفترة قبل مبعث النبيّ -صلى الله عليه وسلّم-.

- التاسعة: قالت: إن الحسن قد مات، وصحّ موته، وقد اختلف الناس هذه الاختلافات، ولا ندري كيف هو؟ ولا نشك أنه قد ولد له ابن، ولا ندري: قبل موته؟ أو بعد موته؟؛ إلاّ أنّنا نعلم يقينًا: أنّ الأرض لا تخلو من حجة، وهو: الخلف الغائب؛ فنحن نتولاه، ونتمسك به باسمه؛ حتى يظهر بصورته.

- العاشرة: قالت: نعلم أن الحسن قد مات، ولا بد للناس من إمام؛ فلا تخلو الأرض من حجة، ولا ندري: من ولده؟ أم من ولد غيره؟

- الحادية عشرة: فرقة: توقفت في هذا التخابط، وقالت: لا ندري على القطع حقيقة الحال، لكننا نقطع في الرضي¹ ونقول بإمامته. وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه: فنحن من الواقفة في ذلك، إلى أن يظهر الله الحجة، ويظهر بصورته؛ فلا يشك في إمامته من أبصره، ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبينة؛ بل معجزته: اتباع الناس بأسرهم إياه، من غير منازعة، ولا مدافعة. فهذه جملة الفرق الإحدى عشرة قطعوا على كل واحد واحد: ثم قطعوا على الكل بأسرهم.

¹ هو الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد الهاشمي المدني. روى عن أبيه وعن زوجته فاطمة بنت الحسين وعن عبد الله بن جعفر. روى عنه ابنه عبد الله وابن عمه الحسن بن محمد بن الحنفية وإبراهيم ابن الحسن، وغيرهم. وروى له التستائي. كان وصي أبيه الحسن وولي صدقة علي بن أبي طالب، فأراد الحجاج أن يدخل معه عمه عمر بن علي فلم يرض، وسانده في موقفه ذلك ضد الحجاج عبد الملك ثم الوليد من بعده. وكان الحسن هذا يشتد على الزائفة، قال لرجل منهم: "إن قتلك لقرية إلى الله. لكن أمكن الله منكم لنقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولا تقبل لكم توبة". وشهد قتل الحسين بكربلاء. في ذلك اليوم استصغر فتجا وضرب أيام عبد الملك بالمدينة في ولاية هشام بن إسماعيل، لأن عبد الملك طلب من هشام أن يقيم آل علي فيشتمو عليًا، ويقيم آل الزبير فيشتمو الزبير، فأبوا ذلك وكتبوا وصاياهم، فأشير على هشام أن يأمر آل علي فيشتمو آل الزبير، وآل الزبير ليشتموا آل علي؛ فأقيم الحسن بن الحسن فلم يفعل، فضرب حتى سال دمه؛ ولم يحضر علي بن الحسين ولا عامر بن عبد الله بن الزبير. ولما مات الحسن بن الحسن أوصى إلى إبراهيم بن محمد بن طلحة، وهو أخوه لأخته، وكذلك داود وأبو القاسم ابنا محمد بن طلحة. واعتكفت فاطمة بنت الحسين على قبر زوجها سنة. وكانت وفاته أيام خلافة الوليد، وقيل سنة 97 هـ.

حول ترجمته راجع: الوافي بالوقيات للصلاح الصفدي، ج 4/ص 416 إلى ص 418؛ طبقات ابن سعد، ج 5/ص 319؛ تاريخ الطبري، ج 3/ص 213؛ تهذيب ابن عساکر، ج 4/ص 162؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج 3/ص 356؛ طبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار، ص 17؛ تهذيب التهذيب، ج 2/ص 263؛ تقريب التهذيب، ص 87؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج 7/ص 293.

ومن العجب! أنهم قالوا: الغيبة قد امتدت مائتين ونيّفًا وخمسين سنة؛ وصاحبنا قال: إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم، ولسنا ندري كيف تنقضي مائتان ونيّف وخمسون سنة في أربعين سنة؟!

وإذا سئل القوم عن مدة الغيبة: كيف تتصور؟ قالوا: أليس الخضر وإلياس - عليهما السلام - يعيشان في الدنيا من آلا السنين؛ لا يحتاجان إلى طعام وشراب؟ فلم لا يجوز ذلك في واحد من أهل البيت؟. قيل لهم: ومع اختلافكم هذا؛ كيف يصحّ لكم دعوى الغيبة؟

ثمّ الخضر - عليه السلام - ليس مكلفًا بضمان جماعة، والإمام عندكم: ضامن، مكلف بالهداية والعدل؛ والجماعة مكلفون بالإقتداء به والإستئنان بسنته، ومن لا يرى كيف يقتدى به؟.

فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول؛ وبالمشبهة في الصفات؛ متحيزين تأهين.

وبين الإخباريون منهم والكلامية: سيف وتكفير. وكذلك بين التضيئية والوعيدية: قتال، وتضليل. أعاذنا الله من الخيرة!.

ومن العجب! أنّ القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم الذي بينت: لا يستحيون، فيدعون فيه أحكام الألوهية، ويتأولون قوله - تعالى - عليه: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾¹.

قالوا: هو الإمام المنتظر الذي يرد إليه علم الساعة؛ ويدعون فيه أنه لا يغيب عنا، وسيخبرنا بأحوالنا، حين يحاسب الخلق. إلى تحكيمات باردة، وكلمات عن العقول شاردة.

لقد طفت في تلك المعاهد كلّها وسيرت طريقي بين تلك المعالم

فلم أر: إلا واضعًا كف حائر على ذقن، أوقاعًا سن نادم

¹ سورة التوبة، الآية 105.

أسامي الأئمة الإثني عشرية عند الإمامية: المرتضى، والمجتبي، والشهيد، والسجاد، والباقر، والصادق، والكاظم، والرضي¹، والتقي²، والتقي³، والزكي⁴، والحجة القائم

¹ في الأصل: الرضي.

وهو أبو الحسن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن عليّ زين العابدين. وهو أحد الأئمة الإثني عشر على اعتقاد الإمامية. وكان المأمون قد زوجه ابنته أم حبيب في سنة 202 هـ، وجعله وليّ عهده، وضرب اسمه على الدينار والدرهم. ونما الخبر إلى من بالعراق من أولاد العباس، فعملوا أنّ في ذلك خروج الأمر عنهم، فخلعوا المأمون وبايعوا إبراهيم بن المهدي، وهو عمّ المأمون، وذلك يوم الخميس لحمس خلون من المحرم سنة 202 هـ. -وقيل: سنة 202 هـ. - وكانت ولادة عليّ الرضا يوم الجمعة في بعض شهور سنة 153 هـ. -وقيل: بل وُلد في شوال سنة 151 هـ. وتوفيّ في آخر يوم من صفر سنة 202 هـ. -وقيل: بل توفيّ خامس ذي الحجة، وقيل: 13 ذي القعدة سنة 203 هـ. - بمدينة طوس. وصلى عليه المأمون، ودفنه ملاصق قبر أبيه الرشيد. وكان سبب موته أنّه أكل عنبًا فأكثر منه، وقيل: بل كان مسمومًا، فاعتلّ منه، ومات.

حول ترجمته راجع: الأئمة الإثنا عشر، ص 89.

² هو أبو جعفر محمد بن محمد بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر، المعروف بالجواد. أحد الأئمة الإثني عشر أيضًا. قدم إلى بغداد وافدًا على المعتصم، ومعه امرأته أم الفضل ابنة المأمون، فتوفيّ بها، وحملت امرأته إلى قصر عمّتها المعتصم، فنجعلت مع الحرم. وكانت ولادته يوم الثلاثاء خامس شهر رمضان -وقيل: منتصفه- سنة 195 هـ. وتوفيّ يوم الثلاثاء لحمس خلون من ذي الحجة سنة 220 هـ. -وقيل: سنة 219 هـ. - ببغداد. ودُفن عند جدّه موسى بن جعفر -رضي الله عنهم أجمعين- في مقابر قريش، وصلى عليه الواثق ابن المعتصم.

حول ترجمته راجع: وفيات الأعيان، ج 4/ص 175؛ الأئمة الإثنا عشر، ص 103.

³ هو أبو الحسن عليّ الهادي بن محمد الجواد بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم-، ويعرف بالعسكري. وهو أحد الأئمة الإثني عشر عند الإمامية. وكانت ولادته يوم الأحد ثالث عشر رجب -وقيل: يوم عرفة- سنة 214 هـ. - و قيل: 213 هـ. - ولما كثرت السعاية في حقّه عند المتوكل أحضره من المدينة، وكان مولده بها، وأقرّه بسرّ من رأى وهي تدعى بالعسكر، لأنّ المعتصم لما بناها انتقل إليها بعسكره، فقيل لها: العسكر؛ ولهذا قيل لأبي الحسن المذكور: العسكري، لأنّه منسوب

إليها. فأقام بها عشرين سنة وتسعة أشهر. وتوفي بها في جمادى الآخرة - وقيل: في رجب - سنة 254 هـ، ودُفن في داره.

حول ترجمته راجع: *وقيات الأعيان*، ج3/ص272-273؛ *الأئمة الإثنا عشر*، ص107.

⁴ هو أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - وهو أحد الأئمة الإثني عشر على اعتقاد الإمامية. وهو والد المنتظر صاحب السرداب، ويُعرف بالعسكري، وأبوه يعرف أيضًا بهذه التسمية. وكانت ولادة الحسن المذكور يوم الخميس في بعض شهور سنة 231 هـ. -وقيل: سادس شهر ربيع الأول، وقيل: الآخر-، سنة 232 هـ. وتوفي يوم الجمعة -وقيل: يوم الأربعاء لثمان ليال خلون من شهر ربيع الأول، وقيل: جمادى الأول-، سنة 260 هـ. بسر من رأى. ودُفن بجانب قبر أبيه.

حول ترجمته راجع: *وقيات الأعيان*، ج2/ص94-95؛ *الأئمة الإثنا عشر*، ص113؛ *الأعلام للزركلي*، ج2/ص216.

¹ هو محمد ابن الحسن العسكري بن علي التقي بن محمد التقي بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. يقول سعد محمد الحسن في *المهاتية في الإسلام*: "وقالت الإثنا عشرية: إن للحسن ولدًا هو محمد المهدي، خاتم الأئمة الإثني عشر. وقد وُلد ببغداد يوم الجمعة منتصف شعبان سنة 255 هـ. من أم ولد يُقال لها نرجس - و قيل: حمط-، وشهدت بذلك قابله حكيمة بنت محمد بن علي بن موسى التي تلقته، وزعمت أنّها سمعته يتكلم ويقرأ القرآن حين نزل من بطن أمه...! وقد مات أبوه، وهو ابن سنتين - وقيل: خمس سنين-، أتاه الله فيها الحكمة، كما أتاه يحيى صبيًا. وقد اختفى محمدًا هذا ولم يبلغ الثامنة من عمره -وقيل: في التاسعة-، وذلك عام 265 هـ، إذ يزعمون أنه دخل مع أمه سردابًا بالحلة بالقرب من بغداد، ففقد ولم يعد، فهم ينتظرونه إلى الآن. ويُقال إنهم يقفون كل ليلة عند باب السرداب ببغلة مشدودة ملجمة من الغروب إلى مغيب الشفق ينادون: "أيها الإمام قد كثر الظلم وظهر الجور، فاخرج إلينا".

حول ترجمته راجع: *الشهرستاني*، (طبعة كيلاني) ج1/ص171، و(طبعة بدران)، ج1/ص152؛ *فرق الشيعة للتوبختي*، ص102-103.

هؤلاء هم الذين غالوا في حقّ أئمتهم حتّى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية؛ فرّبما شبّهوا واحداً من الأئمة بالإله، وربّما شبّهوا الإله بالخلق. وهم على طرفي الغلوّ والتقصير.

وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية، ومذاهب التناسخية، ومذاهب اليهود والتّصاري؛ إذ اليهود شبّهت الخالق بالخلق، والتّصاري شبّهت الخلق بالخالق. فسرت هذه الشّبّهات في أذهان الشيعة الغلاة؛ حتّى حكمت بأحكام الإلهية في حقّ بعض الأئمة.

وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة، وإنّما عادت إلى بعض أهل الشيعة بعد ذلك، وتمكّن الإعتزال فيهم؛ لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول، وأبعد من التشبيه والحلول.

وبدع الغلاة محصورة في أربع: التشبيه، والبداء، والرجعة، والتناسخ. ولهم ألقاب؛ وبكل بلد لقب: فيقال لهم بأصبهان: الخرمية والكوزية، وبالريّ: المردكية والسنباذية، وبأذربيجان: الدقولية؛ وبموضع: الحمرة وبما وراء النهر: المبيضة. وهم أحد عشر صنفاً:

1

¹ هم أتباع عبد الله بن سبأ. وكان يزعم أنّ عليّاً هو الله -تعالى-. وقد أحرق عليّ (ع) منهم جماعة، وقال: "إني إذا رأيت منكراً أحتجّ ناراً ودعوت قنبراً". وشخصية ابن سبأ الذي تُنسب إليه أقوال الغلوّ في عليّ -رضي الله عنه-، ويُقال له أحياناً: ابن السوداء، شخصية عليها بعض الغموض. قال ابن أبي حديد في المجلد الأول من شرح النهج: وأول من جهر بالغلوّ في أيام عليّ (ع): عبد الله بن سبأ، قام إليه وهو يخطب، فقال له: "أنت أنت"، وجعل يكررها، فقال له: "ويلك من أنا؟"، فقال: "أنت الله!"، فأمر بأخذه وأخذ قوم كانوا معه، وعرضهم على النار، فمن تاب ورجع

أصحاب عبد الله بن سبأ؛ الذي قال لعلّي -كريم الله وجهه-: "أنت، أنت"،
يعني: أنت الإله؛ فنفاه إلى المدائن.

زعموا: أنه كان يهوديًا فأسلم؛ وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون وصي
موسى -عليهما السلام- مثل ما قال في عليّ -رضي الله عنه-. وهو أول من أظهر
القول بالنص بإمامة عليّ -رضي الله عنه-. ومنه انشعبت أصناف الغلاة.

زعم أن عليًا حيّ لم يمّت؛ ففيه الجزء الإلهي؛ ولا يجوز أن يستولي عليه، وهو
الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته، والبرق تبسمه؛ وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك؛
فيملأ الرض عدلاً كما ملئت جوراً.

وإنما أظهر ابن سبأ هذه المقالة بعد انتقال عليّ -رضي الله عنه-، واجتمعت
عليه جماعة، وهو أول فرقة قالت بالتوقف، والغيبة، والرجعة؛ وقالت بتناسخ الجزء الإلهي
في الأئمة بعد عليّ -رضي الله عنه-.

حلّى سبيله، ومن أصرّ على مقالته أحرقه بالنار. وكان عبد الله بن سبأ ممن أظهر التوبة، وتشقّع فيه
عبد الله ابن الباس، فنفاه عليّ (ع) إلى المدائن، فأقام بما إلى أن قُتل عليّ (ع). ولما بلغه قتله قال:
"والله لو جئتمونا بدماعه في سبعين صرة، لعلمنا أنه لم يمّت ولا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه".
ونقل هذه المقالة التّوخيّ في كتابه فرق الشّيعّة.

انظر: الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص 233، و(طبعة آفاق) ص 223؛ مقالات الإسلاميين (طبعة
عبد الحميد) ج 1/ص 85، و(طبعة ريتز) ص 15؛ الشّهستاني، (طبعة كيلاني) ج 1/ص 174،
و(طبعة بدران) ج 1/ص 175؛ المواقف، ص 419؛ المقرئ، ج 2/ص 352؛ السّفاري،
ج 1/ص 80؛ المنية، ص 29؛ عقيدة الشّيعّة الإماميّة للسّيد هاشم معروف، ص 216؛ الفصل في
الملل والنحل لابن حزم، ج 5/ص 36؛ التبصير في الدّين للإسفرائيني، ص 123؛ التّوخيّ، ص 22؛
التّنبية للملطي، ص 25؛ المهديّة، ص 91؛ الصّلة بين التّصوّف والتّشيع لكامل مصطفى الشّيباني،
ص 84 إلى ص 92؛ الشّيعّة في التاريخ لمحمّد حسن الزّين، ص 54-55 و ص 211-212؛
المذاهب الإسلاميّة لمحمّد أبي زهرة، ص 63 إلى ص 65؛ نشأة الفكر الفلسفي لسامي التّشار،
ج 1/ص 68-69، وج 2/ص 36 إلى ص 41؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد،
ج 2/ص 309؛ لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، ج 3/ص 289.

قال: وهذا المعنى مما كان يعرفه فيه حين فقأ عين واحد بالحدّ في الحرم ورفعت
القصة إليه: ماذا أقول في يد الله فقأت عيننا في حرم الله؟ فأطلق عمر اسم الإلهية عليه؛ لما
عرف منه ذلك.

1

أصحاب أبي كامل².

أكفر جميع الصحابة بتركها بيعة عليّ -رضي الله عنه-. وطعن في عليّ أيضاً
بتركه طلب حقّه، ولم يعذره في القعود؛ قال: وكان عليه أن يخرج ويظهر الحقّ، على أنه
غلا في حقّه.

¹ يروي عبد القاهر البغدادي أنّ الشّاعر بشّار بن برد كان على مذهبهم. كما ذكر الشّهستاني أنّه
كان يقول: "الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص، وذلك النور في شخص يكون نبوة وفي
شخص يكون إمامة، وربّما تناسخ الإمامة فتصير نبوة. وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت".
وقال الشّهستاني: "من فرق غلاة الشيعة: الكاملية، أصحاب أبي كامل. وهؤلاء كفّروا جميع
الصّحابة بتركهم بيعة عليّ (ع)، وطعنوا في عليّ لأنّه لم يطالب بحقّه وقالوا بالتناسخ، وأنّ الإمامة
نور يتناسخ من شخص لآخر، وهو في شخص نبوة وفي آخر إمامة.
انظر: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، (طبعة عبد الحميد) ص54، و(طبعة آفاق) ص93؛
مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتز) ص17؛
الشّهستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص174، و(طبعة بدران) ج1/ص156؛ الموقف، ص419؛
خطط المقرئ، ج2/ص352؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل
لابن المرتضى، ص29؛ عقيدة الشيعة الإمامية للسيد هاشم معروف، ص218.
² ممّا قاله فيه عبد القاهر البغدادي في كتاب الفرق بين الفرق (انظر: ص17 و39): "أبو كامل،
وهو أفحشهم قولاً في عليّ وفي سائر الصّحابة -رضي الله عنهم-، وهو من الرافضة. وكان يزعم أنّ
الصّحابة كفّروا بتركهم بيعة عليّ، وكفّر عليّ بتركه قتالهم. وكان يلزمه قتالهم -كما لزمه قتال
أصحاب صفّين".

وكان يقول: الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص، وذلك النور: في شخص يكون نبوة، وفي شخص يكون إمامة؛ وربما تناسخ الإمامة فتصير نبوة. وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت.

والغلاة على أصنافها كلهم متفقون على: التناسخ، والحلول. ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل ملة تلقوها من: الجوس المزدكية، والهند البرهمية، ومن الفلاسفة، والصائبة.

ومذهبهم: أنّ الله -تعالى- قائم بكلّ زمان، ناطق بكلّ لسان، ظاهر في كلّ شخص من أشخاص البشر؛ وذلك بمعنى الحلول.

وقد يكون الحلول بجزء، وقد يكون بكلّ: أمّا الحلول بجزء؛ فهو كإشراق الشمس في كوة؛ أو كإشراقها على البلور، أمّا الحلول بكلّ؛ فهو كظهور ملك بشخص؛ أو شيطان بحيوان.

ومراتب التناسخ أربع: التسخ، والمسح، والفسخ، والرسخ. وسيأتي شرح ذلك عند ذكر فرقهم من الجوس على التفصيل. وأعلى المراتب: مرتبة الملكية أو النبوة، وأسفل المراتب: الشيطانية أو الجنية. وهذا أبو كامل كان يقول بالتناسخ ظاهرًا، من غير تفصيل مذهبهم.

أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي؛ وقال قوم: هو الأسدي. وكان يفضّل عليًّا على النبيّ -صلى الله عليه وسلّم-، وزعم أنّه الذي بعث محمّدًا، يعني عليًّا، وسمّاه إلهًا.

وكان يقول بدمّ محمّد -صلى الله عليه وسلّم-، وزعم أنّه بعث ليدعو إلى علي فدعا إلى نفسه.

ويسمّون هذه الفرقة: الذمّية.

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً ويقدمون علياً في أحكام إلهية، ويسمونهم: العينية.
 ومنهم من قال: بإلهيتهما جميعاً، ويفضّلون محمّداً في الإلهية ويسمونهم: الميمية.
 ومنهم من قال: بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء: محمّد، وعليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين. وقالوا خمستهم شيء واحد، والروح حالة فيهم بالسوية، لا فضل لواحد منهم على الآخر؛ وكرهوا أن يقولوا: فاطمة بالتأنيث؛ بل قالوا: فاطم؛ بلا هاء؛ وفي ذلك يقول بعض شعرائهم: تولّيت بعد الله في الدّين خمسة: نبياً، وسبطية، وشيخلاً، وفاطماً.

1

أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي².

¹ تُدعى الفرقة المؤلفة من أتباع مغيرة بن سعيد العجلي: المغيرية. وقد ادّعى العجلي الإلهية. ثمّ أحرقوا بالتلفظ والنار. يقول ابن حديد في شرح التّهج المجلّد الثاني: "ثمّ ظهر المغيرة بن سعيد -مولى بجيلة-، فأراد أن يحدث لنفسه مقالة يستهوي بها قوماً وينال بها ما يريد الظفر به من الدنيا؛ فعلى في عليّ (ع) وقال: "لو شاء عليّ (ع) لأحبي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك". وعن خطط المقرئ أن المغيرية من الغلاة، وصاحبهم المغيرة بن سعيد. لقد ادّعى أولاً أنّ الإمام بعد الباقر (ع) هو محمّد ابن عبد الله الحسن، ثمّ ادّعى الإمامة لنفسه، وادّعى بعد ذلك النبوة، وقال بالتشبيه. انظر: الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص238، و(طبعة آفاق) ص229؛ مقالات الإسلاميين (طبعة عبد الحميد) ج1/ص68، و(طبعة ريتز) ص6؛ الشّهريستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص176، و(طبعة بدران) ج1/ص157؛ المواقف، ص419؛ التّوحيخي، ص59؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ المنية، ص30؛ الفصل لابن حزم، ج2/ص272؛ التّبصير، ص125؛ التّنبية، ص152؛ الصّلة بين التّصوّف والتّشيع، ص125 إلى ص129؛ البدء والتّاريخ للمقدسي، ج5/ص130؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص82؛ المهديّة، ص77 إلى ص79؛ الشيعة في التّاريخ، ص217؛ خطط المقرئ، ص218؛ عقيدة الشيعة الإمامية للسيد هاشم معروف، ص219؛ الوافي بالوقيات، ج3/ص299-300.

² اختلف في اسمه: فهو المغيرة بن سعيد العجلي، كما في الفرق بين الفرق والتّبصير؛ وهو المغيرة بن سعيد البجلي عند الشّهريستاني؛ والمغيرة بن أبي سعيد مولى بني بجيلة، عند ابن حزم. وكان ساحراً،

ادّعى أن الإمامة بعد محمد بن علي بن الحسين في: محمد النفس الزكية بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن؛ الخارج بالمدينة، وزعم أنه حي لم يموت.
وكان المغيرة مولى لخالد بن عبد الله القسري، وادّعى الإمامة لنفسه بعد الإمام محمد، وبعد ذلك ادّعى النبوة لنفسه، واستحلّ المحارم، وغلا في حقّ عليّ -رضي الله عنه- غلوًا لا يعتقده عاقل.

وزاد على ذلك قوله بالتشبيه؛ فقال: إنّ الله -تعالى- صورة وجسم ذو أعضاء على مثال حروف الهجاء؛ وصورته صورة رجل من نور، على رأسه تاج من نور، وله قلب تنبع منه الحكمة.

وزعم أنّ الله -تعالى- لما أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم، فطار، فوقع على رأسه تاجًا؛ قال: وذلك قوله: سبح اسم ربك الأعلى، الذي خلق فسوى.
ثمّ اطّلع على أعمال العباد وقد كتبها على كفه؛ فغضب من المعاصي، ففرق، فاجتمع من عرقه بحران: أحدهما مالح، والآخر عذب؛ والمالح مظلم، والعذب نير.
ثمّ اطّلع في البحر النّير، فأبصر ظلّه؛ فانتزع عين ظلّه؛ فخلق منها الشّمس والقمر؛ كلّ من البحرين؛ فخلق المؤمنون من البحر النّير، وخلق الكفّار من البحر المظلم

وادّعى النبوة لنفسه، وقُتل بسبب ذلك. وكان سفيًا -كما يقول ابن قتيبة- وصاحب نيرنجات. ومن آرائه أيضًا التجسيم: أنّ الله عنده جسم، هو صورة رجل من نور وعلى رأسه تاج من نور، وله أعضاء وجوف، وأعضاؤه على صورة حروف الهجاء. وزعم أنّ تأوّل قوله -تعالى- في الإمامة: ﴿ظَلُمَا جَهْلًا﴾ هو أبو بكر وعمر. قُتل سنة 119 هـ.

حول ترجمته راجع: مقالات الإسلاميين، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص68، و(طبعة ريتز) ص6؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص238، و(طبعة آفاق) ص229؛ الشّهستاني (طبعة كيلاني) ج1/ص186، و(طبعة بدران) ج1/ص157؛ المواقف، ص419؛ التّوحيدي، ص59؛ السّفاري، ج1/ص81؛ التّبصير، ص125؛ التّنبية، ص152؛ المنية، ص30؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص82؛ البدء والتّاريخ للمقدسي، ج5/ص130؛ الفصل لابن حزم، ج2/ص272؛ المهديّة، ص77 إلى ص79؛ الصّلة بين التّصوّف والتّشيع، ص125 إلى ص129؛ الشّيعية في التّاريخ، ص217.

وخلق ظلال الناس أول ما خلق، وأول ما خلق هو ظلّ محمد -عليه السّلام- وظلّ عليّ؛
قبل خلق ظلال الكلّ.

ثمّ عرض على السّموات والأرض والجبال أن يحملن الأمانة؛ وهي أن يمنعن عليّ
بن أبي طالب من الإمامة، فأبين ذلك، ثمّ عرض ذلك على الناس؛ فأمر عمر بن الخطّاب
أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك، وضمن له أن يعينه على الغدر به على شرط أن يجعل
الخلافة له من بعده؛ فقبل منه، وأقدا على المنع متظاهرين؛ فذلك قوله -تعالى-:
﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۗ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾¹.

وزعم أنّه نزل في حقّ عمر قوله -تعالى-: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ
اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ﴾².

ولما أن قتل المغيرة اختلف أصحابه: فمنهم من قال بانتظاره ورجعته، ومنهم من
قال بانتظار إمامة: محمّد؛ كما كان يقول بانتظاره.

وقد قال المغيرة بإمامة أي جعفر محمّد بن عليّ -رضي الله عنهما-؛ ثم غلا فيه
وقال بإلهيته؛ فتبرأ منه الباقر ولعنه. وقد قال المغيرة لأصحابه: انتظروه؛ فإنّه يرجع وجبريل
وميكائيل يبايعانه بين الركن والمقام؛ وزعم: أنّه يحيي الموتى.

¹ سورة الأحزاب، الآية 72.

² سورة الحشر، الآية 16.

***** أصحاب أبي منصور العجلي¹، وهو الذي عزا بنفسه إلى أبي جعفر محمد بن عليّ الباقر في الأوّل، فلمّا تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنّه هو الإمام؛ ودعا النّاس إلى نفسه، ولما توفّي الباقر قال: انتقلت الإمامة عليّ وتظاهر بذلك. وخرجت جماعة منهم بالكوفة في بني كندة، حتّى وقف يوسف بن عمر التّقفي² والي العراق في أيّام هشام بن

¹ قُتل أبو منصور العجلي عام 121 هـ. وتذكر المصادر الشّيعيّة أنّه قد لعنه الإمام جعفر ثلاثاً. ويرى أنّ آل محمّد هم السّماء، والشّيعيّة هم الأرض؛ وأنّه هو الصّلة بين اثنين، عرج به إلى السّماء، فمسح الله على رأسه، وقال له بالسّريانيّة: "أي بُني انزل فبلّغ عني". ثمّ أنزله الله على الأرض، وهو الكسف السّاقط من السّماء في قوله -تعالى-: ﴿وإن يرد كسفا من السّماء ساقطاً. ويقولوا سبحانه مركوم﴾، وهو الكلمة. وأعلن أنّ التّبوء لا تنقطع. وقال لأتباعه: "من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه، فإنّ هذا الجهاد خفيّ". وشاع في مذهبه الغيلة والخنق. ونادى أبو منصور بأنّه مسيح... إلخ.

حول ترجمته راجع: مقالات الإسلاميين، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص74، و(طبعة ريتز) ص9؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص243، و(طبعة آفاق) ص234؛ الشّهستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص178، و(طبعة بدران) ج1/ص158؛ المنية، ص30؛ المقرئ، ج2/ص353؛ التّنبية، ص150؛ التّصير، ص125؛ الإسفراني، ج1/ص82؛ التّوختي، ص38؛ مواقف، ص42؛ الملل للبغدادي، ص55؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص87 إلى ص93؛ المهديّة، ص79؛ الصّلة بين التّصوّف والتّشيع، ص129 إلى ص131؛ الشّيعيّة في التاريخ، ص217.

² هو أبو عبد الله يوسف بن عمر بن محمّد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود التّقفي، ابن عمّ الحجاج، يجتمعان في الحكم بن أبي عقيل. قال خليفة بن الخياط: ولّى هشام بن عبد الملك يوسف بن عمر اليمن، فقدمها لثلاث بقين من شهر رمضان سنة 106 هـ، فلم يزل والياً بها حتّى كتب إليه هشام في سنة 120 هـ. بولايته على العراق، فاستخلف على اليمن ابنه الصّلت ابن يوسف. وقال البخاري: كانت ولاية يوسف بن عمر العراق سنة 121 هـ. إلى سنة 124 هـ. واستمرّ يوسف على ولاية العراق بقيّة مدّة هشام بن عبد الملك الذي توفّي في يوم الأربعاء لسبّ خلون من ربيع الآخر سنة 125 هـ. بالرّصافة من أرض قنسرين، وبها قبره. وكان عمره 55 سنة -وقيل: 54، وقيل: 52-. توفّي ابن أخيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك بعده فأقرّ يوسف ابن عمر على ولايته بالعراق. ولما قُتل الوليد بن يزيد وتوفّي بعده ابن عمّه يزيد بن الوليد بن عبد الملك خلع يوسف بن عمر وولّاه منصور بن جمهور، ثمّ حبس الوليد يوسف. ومكث يوسف في سجنه مدّة

عبد الملك على قصّته وخبث دعوته؛ فأخذه، وصلبه.
زعم أبو منصور العجلي: أنّ عليّاً -رضي الله عنه- هو الكسف الساقط من
السّماء، وربّما قال: الكسف الساقط من السّماء هو الله -تعالى-.
وزعم حين ادّعى الإمامة لنفسه أنّه عرج به إلى السّماء، ورأى معبوده، فمسح
بيده رأسه، وقال له: يا بني! أنزل فبلغ عني، ثمّ أهبطه إلى الأرض؛ فهو الكسف الساقط
من السّماء.

وزعم أيضاً: أنّ الرّسل لا تنقطع أبداً، والرّسالة لا تنقطع.
وزعم: أنّ الجنّة رجل أمرنا بموالاته، وهو إمام الوقت؛ وأنّ التّار رجل أمرنا بمعاداته
وهو خصم الإمام. وتأوّل المحرّمات كلّها على أسماء رجال أمرنا الله -تعالى- بمعاداتهم.
وتأوّل الفرائض على أسماء رجال أمرنا بموالاتهم. واستحلّ بأصحابه: قتل مخالفهم، وأخذ
أموالهم، واستحلال نسائهم. وهم صنف من الحرميّة.
وإنّما مقصودهم من حمل الفرائض والمحرّمات على أسماء رجال: هو أنّ من ظفر
بذلك الرّجل وعرفه؛ فقد سقط عنه التّكليف، وارتفع الخطاب؛ إذ قد وصل إلى الجنّة،
وبلغ الكمال.

ومّا أبدعه العجلي أنّه قال: إنّ أوّل ما خلق الله -تعالى- هو عيسى ابن مريم
-عليه السّلام-، ثمّ عليّ بن أبي طالب -كرّم الله وجهه-.

ولاية الوليد، التي انتهت في ذي الحجة سنة 126 هـ، ثمّ مدّة ولاية إبراهيم بن الوليد، التي انتهت
في شهر ربيع الآخر سنة 127 هـ. إلى أن تولى الأمر مروان بن محمّد آخر ملوك بني أميّة، فقتل
يوسف بن عمر في سجنه، وكان ذلك سنة 127 هـ، وهو ابن نيف وستين سنة.
حول ترجمته راجع: وقّيات الأعيان، ج7/ص101 إلى ص112.

أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع -مولى بني أسد-، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر ابن محمد الصادق -رضي الله عنه-. فلما وقف الصادق على غلوّه الباطل في حقّه: تبرأ منه ولعنه، وأمر أصحابه بالبراءة منه، وشدّد القول في ذلك، وبالغ في التبرّي منه، واللّعن إليه؛ فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه.

زعم أبو الخطاب: أنّ الأئمة أنبياء ثمّ آلهة، وقال بإلهية جعفر بن محمد وإلهية آبائه -رضي الله عنهم-؛ وهم أبناء الله وأحباؤه. والإلهية نور في النبوة، والتبوة نور في الإمانة، ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار.

وزعم أنّ جعفرًا هو الإله في زمانه، وليس هو المحسوس الذي يرونه؛ ولكن لما نزل إلى هذا العالم: لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها. ولما توقف عيسى بن موسى -صاحب المنصور-¹ عن حثّ دعوته: قتله بسبحة الكوفة.

وافترقت الخطّابيّة بعدة فرقًا:

فزعمت فرقة: أنّ الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له: معمر، ودانوا به؛ كما دانوا بأبي الخطاب.

وزعموا أنّ الدنيا لا تفتى، وأنّ الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية، وأنّ النار: هي التي تصيب الناس من شرّ ومشقة وبليّة.

واستحلّوا: الخمر، والزنا، وسائر المحرّمات.

ودانوا بترك الصلّاة والفرائض؛ وتسمّى هذه الفرقة: المعمرية.

¹ كان محمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى -المتوفى سنة 148 هـ- وُلّي القضاء لبني أمية ثمّ وليه لبني العباس، وعيسى بن موسى على الكوفة وأعمالها. ولما توفّي أبان بن تغلب الرعي في خلافة أبي جعفر لم يزل عيسى بن موسى واليًا على الكوفة. وقد ولى عيسى بن موسى عبد الله بن شيرمة -المتوفى سنة 148 هـ-، وكان يكتفى أبا شيرمة، قضاء أرض الخراج. حول ترجمته راجع: طبقات ابن سعد، ج6/ص350، وص358، وص360.

وزعمت طائفة: أنّ الإمام بعد أبي الخطاب: بزيع¹.
 وكان يزعم: أنّ جعفرًا هو الإله؛ أي ظهر الإله بصورته للخلق.
 وزعم: أنّ كل مؤمن يوحى إليه من الله، وتأول قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾²، أي: بوحى إليه من الله؛ وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾³.
 وزعم: أنّ من أصحابه من هو أفضل من جبريل وميكائيل.
 وزعم: أنّ الإنسان إذا بلغ الكمال لا يُقال له: إنّه قد مات: ولكن الواحد منهم إذا بلغ النهاية، قيل: رجع إلى الملكوت.
 وادّعوا كلهم معاينة أمواتهم، وزعموا أنّهم يرونهم: بكرة، وعشيًا.
 وتسمّى هذه الطائفة: البريغية⁴.
 وزعمت طائفة: أنّ الإمام بعد أبي الخطاب: عمير بن بيان العجلي، وقالوا: كما قالت الطائفة الأولى؛ إلا أنّهم اعترفوا بأنهم يموتون، وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة الكوفة

¹ حول ترجمته راجع: فهرس فرق الشيعة؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص12؛ مناهج السنة النبوية لابن تيمية، ج1/ص239؛ البدء والتاريخ، ص130؛ الغنية، ص61؛ الملل، ص137؛ أصول الدين، ص137.

² سورة يونس، الآية 100.

³ سورة النحل، الآية 68.

⁴ وهم أصحاب بزيع بن موسى. وزعم بزيع أنّ جعفرًا هو الإله، أي ظهر الإله بصورته للخلق. وزعم أنّ كلّ مؤمن يوحى إليه من الله. واستعمل التأويل من أجل أن يهدم مبدأ النبوة، فقال في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، أي يوحى إليه من الله؛ وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾، وتوجهوا إلى الملائكة والرّسول محمّد، وادّعوا أنّ منهم من هو خير من جبريل وميكائيل ومحمّد، وزعموا أنّه لا يموت منهم أحد، وأنّ أحدهم إذا بلغت عبادته رفع إلى الملكوت، وادّعوا معاينة أمواتهم، وزعموا أنّهم يرونهم بكرة وعشيّة.
 انظر: عبد الله سلوم السامرائي، الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية، ص101-102؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص77-78؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ص383.

يُجتمعون فيها على عبادة الصّادق -رضي الله عنه-؛ فرفع خبرهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة؛ فأخذ عميراً، فصلبه في كناسة الكوفة.
وتسمّى هذه الطّائفة: العجالية، والعميريّة أيضاً.
وزعمت طائفة: أنّ الإمام بعد أبي الخطاب مفضل الصّيرفي.
وكانوا يقولون بربوبيّة جعفر، دون نبوته، ورسالته. وتسمّى هذه الفرقة المفضليّة.
وتبرأ من هؤلاء كلّهم جعفر بن محمّد لصادق -رضي الله عنه-، وطردهم ولعنهم؛ فإنّ القوم كلّهم: حيارى، ضالّون، جاهلون بحال الأئمة تائبون.

أتباع: أحمد بن الكيال، وكان من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمّد الصّادق؛ وأظنّه من الأئمة المستورين.
ولعلّه سمع كلمات علميّة برأيه الفائل وفكره العاطل، وأبدع مقالة في كلّ باب علميٍّ؛ على قاعدة غير مسموعة ولا معقولة، وربّما عاند الحسن في بعض المواضع.
ولما وقفوا على بدعته: تبرءوا منه، ولعنوه وأمروا شيعتهم بمناذته وترك مخالطته.
ولما عرف الكيال ذلك منهم: صرف الدّعوة إلى نفسه، وادّعى الإمامة أولاً، ثمّ ادّعى أنّه القائم ثانياً.
وكان من مذهبه: أنّ كلّ من قدر الآفاق على الأنفس، وأمكّنه أن يبيّن مناهج العالمين؛ أعني: عالم الآفاق؛ وهو العالم العلوي، وعالم الأنفس؛ وهو العالم السفلي...
كان هو: الإمام، وأن كل من قرر الكلّ في ذاته، وأمكّنه أن يبيّن كلّ كلّ في شخصه المعين الجزئي... كان هو: القائم. قال: ولم يوجد في زمن من الأزمان أحد يقرّر هذا التّقرير إلّا: أحمد الكيال؛ فكان هو: القائم.
وإنّما قتله من انتمى إليه أولاً؛ على بدعته ذلك: أنّه هو الإمام، ثم القائم وبقيت من مقالته في العالم تصانيف عربية وأعجمية؛ كلها: مزخرفة، مردودة: شرعاً، وعقلاً.

قال الكيال: العوالم ثلاثة: العالم الأعلى، والعالم الأدنى، والعالم الإنساني. وأثبت في العالم الأعلى خمسة أماكن: الأول: مكان الأماكن، وهو مكان فارغ، لا يسكنه موجود، ولا يدبره روحاني؛ مكان النفس الأعلى، ودونه: مكان النفس الناطقة، ودونه: مكان النفس الحيوانية، ودونه: مكان النفس الإنسانية.

قال: وأرادت النفس الإنسانية الصعود إلى عالم النفس الأعلى، فصعدت وخرقت المكانين؛ اعني: الحيوانية، والناطقة؛ فلما قربت من الوصول إلى عالم النفس الأعلى: كلت، وانحسرت، وتحيّرت، وتعفنت واستحالت أجزاءها... فأهبطت إلى العالم السفلي، ومضت عليها أكوار وأدوار؛ وهي في تلك الحالة من العفونة والاستحالة، ثم ساحت عليها النفس الأعلى وأفاضت عليها من أنوارها جزءاً؛ فحدثت التراكيب في هذا العالم، وحدثت: السماوات، والأرض، والمركبات: من المعادن، والنبات، والحيوان، والإنسان؛ ووقعت في بلايا هذا التركيب: تارة سروراً، وتارة غمماً، وتارة فرحاً، وتارة ترحاً؛ وطوراً سلامة وعافية، وطوراً بلية ومحنة... حتى يظهر: القائم، ويتردها إلى حال الكمال، وتنحلّ التراكيب، وتبطل المتضادات؛ ويظهر الروحاني على الجسماني؛ وما ذلك القائم إلا: أحمد الكيال.

ثم دلّ على تعيين ذاته بأضعف ما يتصوّر، وأوهى ما يقدر؛ وهو أن اسم أحمد مطابق للعوالم الأربعة: فالألف من اسمه في مقابلة النفس الأعلى، والحاء؛ في مقابلة النفس الناطقة، والميم؛ في مقابلة النفس الحيوانية، والدال؛ في مقابلة النفس الإنسانية.

قال: والعوالم الأربعة هي المبادئ والبسائط. وأما: مكان الأماكن؛ فلا وجود فيه البتة.

ثم أثبت في مقابلة العوالم العلوية: العالم السفلي الجسماني؛ قال: فالسماء خالية؛ في مقابلة مكان الأماكن، ودونها التار، ودونها الهواء، ودونه الأرض، ودونها الماء. وهذه الأربعة في مقابلة العوالم الأربعة.

ثمّ قال: الإنسان؛ في مقابلة النار، والطائر؛ في مقابلة الهواء، والحيوان؛ في مقابلة الأرض، والحوت؛ في مقابلة الماء؛ وكذلك ما في معناه. فجعل مركز الماء أسفل المراكز، والحوت أحسّ المركبات.

ثمّ قابل العالم الإنساني الذي هو أحد الثلاثة وهو عالم الأنفس مع آفاق العالمين الأولين: الروحاني، والجسماني؛ قال: الحواس المركّبة فيه خمس: فالسمع: في مقابلة: مكان الأماكن: إذ هو فارغ، وفي مقابلة السماء.

والبصر: في مقابلة: النفس الأعلى من الرّوحاني، وفي مقابلة النّار من الجسماني، وفيه إنسان العين؛ لأنّ الإنسان مختص بالنار.

والشمّ: في مقابلة: النّاطق من الرّوحاني، والهواء من الجسماني؛ لأنّ الشمّ من الهواء: يتروّح، ويتنشم.

والدّوق: في مقابلة: الحيواني من الرّوحاني، والأرض من الجسمانيّين والحيوان مختص بالأرض؛ والطعم بالحيوان.

واللمس: في مقابلة الإنساني من الرّوحاني، والماء من الجسماني؛ والحوت مختص بالماء، واللمس بالحوت. وربما عبر عن اللمس بالكتابة.

ثمّ قال: أحمد؛ هو: ألف، وحاء، وميم، ودال؛ وهو في مقابلة العالمين: أمّا في مقابلة العالم العلوي الرّوحاني؛ فقد ذكرناه.

وأما في مقابلة العالم السفلي الجسماني؛ فالألف تدلّ على الإنسان، والحاء تدلّ على الحيوان، والميم على الطّائر، والدّال على الحوت؛ فالألف من حيث استقامة القامة: كالإنسان، والحاء: كالحيوان؛ لأنّه معوجّ منكوس؛ ولأنّ الحاء من ابتداء اسم الحيوان، والميم: تشبه رأس الطائر، والدال: تشبه ذنب الحوت.

ثمّ قال: إنّ الباري -تعالى- إمّا خلق الإنسان على شكل اسم: أحمد: فالقامة: مثل الألف، واليدان: مثل الحاء، والبطن: مثل الميم، والرجلان: مثل الدال.

ثمّ من العجب أنّه قال: إنّ الأنبياء هم قادة أهل التّقليد، وأهل التّقليد عميان. والقائم قائد أهل البصيرة، وأهل البصيرة أولوا الألباب؛ وإنّما يحصلون البصائر بمقابلة؛ فكيف يرضى أن يعتقدوها؟! وأعجب من هذا كلّه: تأويلاته الفاسدة، ومقابلاته بين الفرائض الشّرعيّة والأحكام الدّينيّة؛ وبين موجودات عالمي الآفاق والأنفس. وادّعاؤه أنّه منفرد بها. وكيف يصحّ له ذلك؛ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك؛ لا على الوجه المزيّف الذي قرّره الكيال؛ وحمله الميزان على العالمين، والصّراط على نفسه، والجنّة على الوصول إلى علمه من البصائر، والتّار على الوصول إلى ما يضاذه؟! ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه: فانظر كيف يكون حال الفروع؟! ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه: فانظر كيف يكون حال الفروع؟!

أصحاب المشاميين: هشام بن الحكم، صاحب المقالة في التّشبيه، وهشام بن سالم الجواليقي¹، الذي نسج على منواله في التّشبيه. وكان هشام بن الحكم من متكلّمي الشّيعيّة، وجرت بينه وبين أبي هذيل مناظرات في علم الكلام: منها في التّشبيه، ومنها في تعلق علم الباري - تعالى -. حكى ابن الرّاوندي عن هشام أنّه قال: إنّ بين معبوده وبين الأجسام تشابهاً ما، بوجه من الوجوه؛ ولولا ذلك لما دلّت عليه.

¹ هشام بن سالم الجواليقي هو أبو ملك الحضرمي ابن مملك الأصفهاني، أبو عبد الله بن مملك الأصفهاني. من متكلّمي الشّيعيّة، وله مع أبي عليّ الجبائي مجلس في الإمامة وتثبيتها بحضرة أبي محمّد القاسم بن محمّد الكرخي. وله من الكتب: كتاب الإمامة، كتاب نقض الإمامة على أبي عليّ ولم يتّمّه.

حول ترجمته راجع: الفهرست لابن التّدسم، ص 177؛ فهرس فرق الشّيعيّة؛ الواقي للصفدي؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 23 ومن ص 43 إلى ص 45 وص 209 وص 515.

وحكى الكعبي عنه أنه قال: هو جسم ذو أبعاد له قدر من الأقدار؛ ولكن لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء.

ونقل عنه أنه قال: هو: سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه في مكان مخصوص، وجهة مخصوصة، وأنه يتحرك؛ وحركته فعله، وليست من مكان إلى مكان. وقال: هو متناه بالذات، غير متناه بالقدرة.

وحكى عنه أبو عيسى الوراق¹ أنه قال: إن الله -تعالى- ممسّ لعرشه؛ لا يفضل منه شيء عن العرش، ولا يفضل من العرش شيء عنه.

ومن مذهب هشام أنه قال: لم يزل الباري -تعالى- عالماً بنفسه، ويعلم الأشياء بعد كونها؛ بعلم: لا يقال فيه: إنه محدث، أو قديم؛ لأنه صفة، والصفة لا توصف؛ ولا يقال فيه: هو هو، أو غيره، أو بعضه.

وليس قوله في القدرة والحياة كقوله في العلم؛ إلا أنه لا يقول بحدوثهما. قال: ويريد الأشياء، وإرادته حركة: ليست هي عين الله؛ ولا هي غيره.

وقال في كلام الباري -تعالى-: إنه صفة الباري -تعالى-؛ ولا يجوز أن يقال: هو مخلوق، أو غير مخلوق.

وقال: الأعراض لا تصلح ان تكون دلالة على الله -تعالى-؛ لأنّ منها ما يثبت استدلالاً؛ وما يستدل على الباري -تعالى- يجب أن يكون ضروريّ الوجود؛ لا استدلالياً.

وقال: الاستطاعة: كلّ ما لا يكون الفعل إلاّ به: كالألات، والجوارح، والوقت والمكان.

¹ هو أبو عيسى محمّد بن هارون الوراق؛ له تصانيف على مذهب المعتزلة. كان من المعتزلة ثمّ خلط، وعنه أخذ ابن الرّاوندي. مات سنة 247 هـ.

حول ترجمته راجع: مروج الذهب، ج4/ص105؛ لسان، ج5/ص412؛ الانتصار، ص73 وص108 وص110-ص111؛ ابن التّلم، ص: منهج المقال، ص328؛ منتهى المقال، ص296 وص349؛ رجال التّجاشي، ص263؛ مجالس المؤمنين، ص177؛ فرق الشّيعية، ص يطك؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص33 وص34 وص64.

وقال هشام بن سالم إنّه -تعالى- على صورة إنسان: أعلاه مجوف، وأسفله مصمت، وهو نور ساطع يتألاً؛ وله حواس خمس، ويد، ورجل، وأنف، وأذن، وعين، وفم، وله وفرة سوداء: هي نور أسود؛ لكنه ليس بلحم ولا دم.

وقال هشام بن سالم: الاستطاعة بعض المستطيع. وقد نُقل عنه: أنّه أجاز المعصية على الأنبياء؛ مع قوله بعصمة الأئمة.

ويفرّق بينهما بأنّ النبيّ يوحى إليه؛ فينبّه على وجه الخطأ؛ فيتوب منه، والإمام لا يوحى إليه؛ فتجب عصمته.

وغلا هشام بن الحكم في حقّ عليّ -رضي الله عنه-، حتّى قال: إنّه إله واجب الطّاعة.

وهذا هشام بن الحكم صاحب عور في الأصول؛ لا يجوز أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة؛ فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم، ودون ما يظهره من التشبيه... وذلك أنّه ألزم الغلاف فقال: إنك تقول: الباري -تعالى- عالم بعلم، وعلمه ذاته؛ فيشارك المحدثات في أنّه عالم بعلم، ويباينها في أنّ علمه ذاته؛ فيكون عالماً لا كالعالمين، فلم لا تقول: إنّه جسم لا كالأجسام، وصورة لا كالصور، وله قدر لا كالأقدار... إلى غير ذلك؟؟

ووافق زرار بن أعين في حدوث علم الله -تعالى-، وزاد عليه بحدوث قدرته، وحياته، وسائر صفاته؛ وإنه لم يكن قبل حدوث هذه الصفات: عالماً، ولا قادراً، ولا حياً، ولا سمياً، ولا بصيراً، ولا مريداً، ولا متكلماً.

وكان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر؛ فلمّا فاضحه في مسائل، ولم يجده بما ملياً رجع إلى موسى بن جعفر وقيل أيضاً: إنّه لم يقل بإمامته، إلّا أنّه أشار إلى المصحف؛ وقال: هذا إمامي؛ وإنه كان قد التوى على عبد الله بن جعفر بعض الالتواء.

وحكى عن الزّراريّة: أنّ المعرفة ضرورية، وأنّه لا يسع جهل الأئمة؛ فإنّ معارفهم كلها فطريّة ضروريّة، وكلّ ما يعرفه غيرهم بالتّظنّ، فهو عندهم أوّلي ضروريّ، وفطريّاتهم لا يدركها غيرهم.

أصحاب محمد بن النعمان أبي جعفر الأحول، الملقب بشيطان الطاق¹: وهم:
الشَّيْطَانِيَّةُ أَيْضًا.

والشَّيْعة تقول: هو مؤمن الطاق.

وهو تلميذ الباقر محمد بن علي بن الحسين -رضي الله عنهم-، وأفضى إليه
أسرارًا من أحواله وعلومه. وما يحكى عنه في التشبيه، فهو غير صحيح.

قيل: وافق هشام بن الحكم في أن الله تعالى لا يعلم شيئًا حتى يكون.

قال محمد بن النعمان: إن الله عالم في نفسه، ليس بجاهل؛ ولكنه إنما يعلم
الأشياء إذا قدرها وأرادها، فأما من قبل أن يقدرها ويريدها فمحال أن يعلمها، لا لأنه

¹ هو أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان الأحول، مولى بجيلة، المشتهر عند أهل السنة بشيطان
الطاق، وعند الشيعة بمؤمن الطاق. كان من خواص أصحاب جعفر الصادق. وقد روى عنه وعن
أبيه وجدّه. كان من أبرز رجال مدرسة هشام بن الحكم الكلامية. وله من الكتب -كما يذكر ابن
الندم-: الإمامة، المعرفة، الرد على المعتزلة في إمامة المفضل، كتاب في أمر طلحة والزبير وعائشة
-رضي الله عنهم-. ويذكر الشهرستاني أنه صنّف للشيعة كتاب افعل-لم فعلت؟. وكتاب افعل لا
تفعل. وله مناقشات مع الإمام أبي حنيفة. وكان مجسمًا يقول بأن الله جسم. ويرى أن الله لا يعلم
الأشياء قبل أن يقدرها، لا لأنه ليس بعالم، ولكن لأنّ الشيء لا يكون شيئًا حتى يقدره وينبته
بالتقدير، والتقدير هو الإرادة... إلخ.

حول ترجمته راجع: مقالات الإسلاميين، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص107 و ص113 و ص267،
و(طبعة ريتز) ص45 و ص219؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص71، و(طبعة آفاق) ص53؛
الشهرستاني، (طبعة كيلاني)، ج1/ص186، (طبعة بدران) ج1/ص166؛ المنية، ص31؛
التبصير، ص40؛ السفراييني، ج1/ص83؛ المقرئ، ج2/ص353؛ المواقف، ص421؛
الفهرست، ص224؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص204 إلى ص207؛ التوحيدي، ص78؛
الصلة بين التصوّف والتشيع، ج1/ص140؛ رجال الكشي، ص122 إلى ص126؛ نضد
الإيضاح، ص308؛ منهج المقال، ص310؛ منتهى المقال، ص228؛ عيون الأخبار لابن قتيبة،
ج2/ص203؛ ابن الجوزي، أخبار الطوائف والمتماجنين، ص34-35.

ليس بعالم؛ ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره وينشئه بالتقدير، والتقدير عنده: الإرادة، والإرادة: فعله -تعالى-.

وقال: إنّ الله -تعالى- نور على صورة إنسان رباني، ونفى أن يكون جسمًا، لكنه قال: قد ورد في الخبر: إن الله خلق آدم على صورته، وعلى صورة الرحمن؛ فلا بدّ من تصديق الخبر. ويحكى عن مقاتل بن سليمان: مثل مقالته في الصورة.

وكذلك يحكى عن: داود الجواربي، ونعيم بن حماد المصري؛ وغيرهما من أصحاب الحديث: أنّه -تعالى- ذو صورة وأعضاء.

ويحكى عن داود أنّه قال: اعفوني عن الفرج واللحية، وأسألوني عمّا وراء ذلك؛ فإنّ في الأخبار ما يثبت ذلك.

وقد صنّف ابن التّعمان كتبًا جمّة للشيعة؛ منها افعل لم فعلت، ومنها: افعل لا تفعل؛ ويذكر فيها: أنّ كبار الفرق أربعة: الفرقة الأولى عنده: القدرية، الفرقة الثانية عنده: الخوارج، الفرقة الثالثة عنده: العامة، الفرقة الرابعة عنده: الشيعة.

ثم عيّن الشيعة بالنّجاة في الآخرة من هذه الفرق.

وذكر عن هشام بن سالم ومحمّد بن التّعمان: أمهما أمسكا عن الكلام في الله؛ ورويا عنّ يوجبان تصديقه: أنّه سئل عن قول الله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ﴾¹؛ قال: إذا بلغ الكلام إلى الله -تعالى- فأمسكوا؛ فأمسكا عن القول في الله، والتّفكّر فيه حتى ماتا...

هذا نقل الوراق.

ومن جملة الشيعة:

¹ سورة النجم، الآية 42.

أصحاب: يونس بن عبد الرحمن القمّي - مولى آل يقطين-¹.
زعم أن الملائكة تحمل العرش، والعرش يحمل الربّ -تعالى-؛ إذ قد ورد في الخبر:
أنّ الملائكة تطئ أحياناً من وطأة عظمة الله -تعالى- على العرش.
وهو من مشبّهة الشيعة؛ وقد صنّف لهم كتباً في ذلك.

من جملة غلاة الشيعة، ولهم جماعة ينصرون مذهبهم، ويدبّون عن أصحاب
مقالاتهم؛ وبينهم خلاف في كيفية إطلاق الإلهية على الأئمة من أهل البيت.
قالوا: ظهور الرّوحاني بالجسد الجسماني أمر لا ينكره عاقل: أما في جانب الخير؛
فكظهور جبريل -عليه السلام- ببعض الأشخاص، والتّصوّر بصورة أعرابي، والتّمثّل
بصورة البشر.

وأما في جانب الشرّ؛ فكظهور الشّيطان بصورة إنسان، حتّى يعمل الشرّ بصورته؛
وظهور الجنّ بصورة بشر حتّى يتكلّم بلسانه... فكذلك نقول: إنّ الله -تعالى- ظهر
بصورة أشخاص.

ولما لم يكن بعد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- شخص أفضل من عليّ
-رضي الله عنه-، وبعده أولاده المخصوصون، وهم خير البرية؛ فظهر الحقّ بصورتهم،
ونطق بلسانهم، وأخذ بأيديهم؛ فعن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم.
وإنّما أثبتنا هذا الاختصاص لعليّ -رضي الله عنه- دون غيره؛ لأنه كان مخصوصاً
بتأييد إلهي من عند الله -تعالى-، فيما يتعلّق بباطن الأسرار.

¹ هو من أصحاب موسى بن جعفر -عليه السلام-، من موالي آل يقطين. علامة زمانه، كثير
التّصنيف والتّأليف على مذاهب الشيعة. وله من الكتب: كتاب علل الأحاديث، كتاب الصّلاة،
كتاب الصّيام، كتاب الرّكاة، كتاب الوصايا والفرائض، كتاب جامع الآثار، كتاب البداء.
حول ترجمته راجع: الفهرست لابن النّسب، (طبعة بيروت) ص220.

قال النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "أنا أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر".
وعن هذا كان قتال المشركين إلى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ وقاتل المنافقين
إلى عليّ -رضي الله عنه-.

وعن هذا: شبهه يعيسى بن مريم -عليه السلام-؛ فقال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:
: لولا أن يقول النَّاسُ فيكَ ما قالوا في عيسى بن مريم -عليه السلام-: لقلت فيكَ
مقالاً. وربما أثبتوا له شركة في الرِّسالة؛ إذ قال النَّبِيُّ -عليه السلام-: "فيكم من يقاتل
على تأويله؛ كما قاتلت على تنزيله؛ ألا وهو خاصف النعل".

فعلم التَّأويل، وقاتل المنافقين، ومكالمة الجرن، وقلع باب خير لا بقوة جسديّة:
من أدلّ الدليل على أنّ فيه جزءاً إلهياً، وقوة ربانية.

ويمون هو الذي ظهر الإله بصورته، وخلق بيديه، وأمر بلسانه؛ وعن هذا قالوا:
كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض. قال: كنّا أظلمه على يمين العرش، فسبحنا،
فسبحت الملائكة بتسبيحنا؛ فتلك الظلال؛ وتلك الصّور التي تنبئ عن الظلال:
هي حقيقته، وهي مشرقة بنور الربّ -تعالى- إشراقاً لا ينفصل عنها؛ سواء كانت في هذا
العالم أو في ذلك العالم.

وعن هذا: قال عليّ -رضي الله عنه-: أنا من أحمد كالضوء من الضّوء يعني: لا
فرق بين النورين؛ إلا أنّ أحدهما سابق، والثاني لا حقّ به تال له. قالوا: وهذا يدلّ على
نوع من الشركة.

فالتصيرية: أميل إلى تقرير: الجزء الإلهي.

والإسحاقية: أميل إلى تقرير: الشركة في النبوة.

ولهم اختلافات كثيرة أخرى: لا نذكرها.

وقد أنجزت الفرق الإسلاميّة، وما بقيت إلاّ فرقة البطنية؛ وقد أوردتهم أصحاب
التصانيف في كتب المقالات: إمّا خارجة عن الفرق، وإمّا داخلة فيها. وبالجملة: هم قوم
يخالفون الاثنتين والسبعين فرقة.

رجال الشيعة ومصنفي كتبهم من المحدثين: فمن الزيدية: أبو خالد الواسطي¹ ومنصور بن الأسود، وهارون بن سعد العجلي... جارودية.

ووكيع بن الجراح، ويحيى بن آدم، وعبيد الله بن موسى، وعلي بن صالح، والفضل بن دكين، وأبو حنيفة... بترية. وخرج محمد بن عجلان؛ مع محمد الإمام.

وخرج: إبراهيم بن سعيد، وعباد بن عوام، ويزيد بن هارون، والعلاء ابن راشد، وهشيم بن بشير، والعوام بن حوشب، ومستلم بن سعيد؛ مع إبراهيم الإمامة.

ومن الامامية وسائر أصناف الشيعة: سالم بن أبي الجعد، وسالم ابن أبي حفصة، وسلمة بن كهيل، وثوير بن أبي فاختة، وحبيب بن أبي ثابت، وأبو المقدام، وشعبة، والأعمش، وجابر الجعفي، وأبو عبد الله الجدلي، وأبو إسحاق السبيعي، والمغيرة، وطاووس، والشعبي، وعلقمة، وهبيرة ابن بريم، وحبدة العري، والحارث الأعور.

ومن مؤلفي كتبهم: هشام بن الحكم، وعلي بن منصور، ويونس ابن عبد الرحمن²، والشكال، والفضل بن شاذان، والحسين بن إشكاب، ومحمد بن عبد الرحمن، وابن قبة، وأبو سهل النوبختي³، وأحمد بن يحيى الرواندي. ومن المتأخرين: أبو جعفر

¹ هو محمد بن زيد الواسطي، ويكنى بأبي القاسم. وهو متكلم جدل، وله مناظرات نقل القاضي عبد الجبار في كتابه فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة نبذة منها. وينتمي أبو القاسم الواسطي -حسب الحاكم الجشمي وابن المرتضى والقاضي عبد الجبار- إلى الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، وهو بذلك معاصر لأبي هاشم الجبائي المتوفى سنة 321 هـ.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين، ص329؛ ابن المرتضى، المنية والأمل في شرح الملل والنحل، ص193.

² هو يونس بن عبد الرحمن القمي، مولى آل يقطين. وهو من مؤلفي كتب الشيعة. حول ترجمته راجع: فهرس فرق الشيعة؛ رجال الكشي، ص184؛ رجال النجاشي، ص311؛ مقالات الإسلاميين، ص29، وص35، وص63.

³ وهو الحسن ابن عليّ النوبختي، ابن أخت أبي منهل إسماعيل ابن عليّ بن نوبخت. كان متكلماً فيلسوفاً فاضلاً على مذهب الشيعة. وكان جماعة للكتب، نسخ بخطه شيئاً كثيراً. وله مصنّفات وآثار في الكلام والفلسفة منها: كتاب الآراء والديانات، والرّد على أصحاب التناسخ، والتوحيد،

قد ذكرنا أنّ الإسماعيلية امتازت عن الموسوية وعن الإثني عشرية؛ بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر.

قالوا: لم يتزوج الصادق -رضي الله عنه- على أمه بواحدة من النساء، ولا تسري بجارية؛ كسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في حقّ خديجة -رضي الله عنها-، وكسنة عليّ -رضي الله عنه- في حقّ فاطمة -رضي الله عنها-.

وقد ذكرنا: اختلافهم في موته في حال حياة أبيه.

فمنهم من قال: إنّه مات، وإنّما فائدة النص عليه: انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة؛ كما نصّ موسى على هارون عليهما السلام، ثمّ مات هارون في حال حياة أخيه. وإنّما فائدة النصّ: انتقال الإمامة منه إلى أولاده؛ فإنّ النصّ لا يرجع فهقري، والقول بالبداء محال، ولا ينصّ الإمام على واحد من أولاده إلّا بعد السماع من آبائه؛ والتعيين لا يجوز على الإبهام والجهالة.

ومنهم من قال: إنّه لم يمّت، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل؛ ولهذا القول دلالات: منها أنّ محمّداً كان صغيراً وهو أخوه لأمه مضى إلى السرير الذي كان إسماعيل نائماً عليه؛ ورفع الملاءة؛ فأبصره وقد فتح عينيه؛ فعاد إلى أبيه مفزعاً، وقال: عاش أخي، عاش أخي... قال والده: إنّ أولاد الرسول -عليه السلام- كذا تكون حالهم في الآخرة.

وحدوث العالم، واختصار الكون والفساد لأرسطو، والاحتجاج لمعمر بن عبّاد ونصرة مذهبه، وكتاب الإمامة ولم يتّمه. وتوفيّ في سنة 300 هـ. تقريباً.

حول ترجمته راجع: الوافي بالوقيات، ج 1/ص 280؛ الفهرست، ص 265؛ لسان الميزان، ج 2/ص 258؛ أعيان الشيعة، ج 23/ص 333.

قالوا ومنها السَّبب في الإِشهاد على موته وكتب المحضَر عليه، ولم نعهد مِيثًا سَجَل على موته؛ وعن هذا: لما رفع إلى المنصور: أنّ إسماعيل بن جعفر رُئي بالبصرة؛ وقد مرَّ على مقعد فدعا له، فبرئ، بإذن الله -تعالى-: بعث المنصور إلى الصادق: أن إسماعيل بن جعفر في الأحياء؛ وأتته رُئي بالبصرة: أنفذ السَّجَل إليه، وعليه شهادة عاملة بالمدينة. قالوا: وبعد إسماعيل محمَّد بن إسماعيل السَّابع التام، وإِنَّمَا تَمَّ دور السَّبعة به، ثمَّ ابتدئ منه بالأئمَّة المستورين الذين كانوا يسرون في البلاد سرًّا. ويظهرون الدَّعاة جهرًا. قالوا: ولن تخلو الأرض قطَّ من إمام حيِّ قائم: إمَّا ظاهر مكشوف، وإمَّا باطن مستور. فإذا كان الإمام ظاهرًا؛ جاز أن يكون حجَّته مستورًا. وإذا كان الإمام مستورًا؛ فلا بدَّ أن يكون حجَّته ودعائه ظاهرين. وقالوا إنّ الأئمَّة تدور أحكامهم على سبعة سبعة: كأَيام الأسبوع، والسَّموات السَّبع، والكواكب السَّبعة؛ والنَّقباء تدور أحكامهم على إثني عشر.

قالوا: وعن هذا وقعت الشبهة للإمامية القطعية¹؛ حيث قرروا عدد التّقباء للأئمّة.

ثمّ بعد الأئمّة المستورين كان ظهور المهدي بالله، والقائم بأمر الله، وأولادهم: نصّاً بعد نصّ، على إمام بعد إمام.

ومن مذهبهم: أن من مات ولم يعرف إمام زمانه: مات ميتة جاهلية. وكذلك من مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية.

¹ وهم يقطعون بدعوة موسى بن جعفر. وهؤلاء هم جمهور الشيعة، كما يذكر أبو الحسن الأشعري. ويعتقدون أنّ التّبيّ -صلى الله عليه وسلم- نصّ على عليّ -رضي الله عنه- واستخلفه بعد بيعته، وأنّ عليّاً نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، والحسين على عليّ بن الحسين، فمحمّد بن عليّ، فجعفر بن محمّد، فموسى بن جعفر، فعليّ ابن موسى، فمحمّد بن عليّ بن موسى، فعليّ ابنه، فالحسن بن عليّ الذي كان بسامراء، فمحمّد بن الحسن بن عليّ، وهو الغائب المنتظر. ويُقال لهم -كما عند عبد القاهر البغدادي-: الإثني عشرية. وذكر أنّهم اختلفوا في سنّ الثّاني عشر عند موته. فمنهم من قال: كان ابن أربع سنين، ومنهم من قال: كان ابن ثمان سنين. واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت. فمنهم من زعم أنّه في ذلك الوقت كان إماماً عالمياً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام، وكان مفروض الطّاعة على النّاس. ومنهم من قال: كان في ذلك الوقت إماماً على معنى أنّ الإمام لا يكون غيره، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مهبه إلى أوان بلوغه، فلمّا بلغ تحقّقت إمامته ووجبت طاعته؛ وهو الآن الإمام الواجب طاعته، وإن كان غائباً. أمّا الشّهستاني، فإنّ هذه الفرقة عنده هي الإثنا عشرية، وذكر أنّهم سمّوا قطعية لقطعهم بموت موسى الكاظم بن جعفر الصّادق. وذكر التّوحيّ أنّ موسى بن جعفر مات في حبس السندي بن شاهك، وأنّ يحيى بن خالد البرمكي سمّه في رطب وعنب بعنهما إليه فقتله، وأنّ الإمام بعد موسى: عليّ بن موسى الرضا. فسُمّيت هذه الفرقة: القطعية، لأنّها قطعت على وفاة موسى بن جعفر وعلى إمامة ابنه بعده، ولم تشكّ في أمرها ولا ارتابت، ومضت على المنهاج الأوّل.

انظر: مقالات الإسلاميين (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتز) ص17؛ التّوحيّ، ص81؛ الشّهستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص105؛ التّبصير، ص39؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص64، (طبعة آفاق)، ص47؛ المنية، ص21؛ التّوحيّ، ص79؛ المقرئ، ج2/ص351؛ التنبيه، ص38؛ الشّيعية في التاريخ، ص85 إلى ص94.

ولهم دعوة في كلِّ زمانٍ ومقالة جديدة بكلِّ لسان. فتذكر مقالاتهم القديمة؛
ونذكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة.

وأشهر ألقابهم: الباطنيّة؛ وإمّا لزمهم هذا اللقب؛ لحطمهم، لأنّ لكلِّ ظاهر
باطنًا؛ ولكلِّ تنزيل تأويلًا.

ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم قوم: فبالعراق يسمّون: الباطنيّة،
والقرامطة، والمزدكيّة؛ وبخراسان التعليمية، والملحدة وهم يقولون: نحن إسماعيليّة؛ لأنّا تميّزنا
عن فرق الشيعيّة بهذا الاسم وهذا الشخص.

ثمّ إنّ الباطنيّة القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنّفوا كتبهم
على هذا المنهاج. فقالوا في الباري -تعالى-: إنّنا لا نقول: هو موجود؛ ولا لا موجود، ولا
عالم؛ ولا جاهل، ولا قادر، ولا عاجز.

وكذلك في جميع الصّفات؛ فإنّ الإثبات الحقيقي يقتضي شركة بينه وبين سائر
الموجودات في الجاه التي أطلقناها عليه، وذلك تشبيه؛ فلم يمكن الحكم بالإثبات المطلق؛
بل هو: إله المتقابلين، وخالق المتخاصمين والحاكم بين المتضادين.

ونقلوا في هذا نصًّا عن محمّد بن عليّ بن الباقر أنّه قال: لما وهب العلم للعالمين؛
قيل: هو عالم، ولما وهب القدرة للقادرين؛ قيل: هو قادر؛ فهو: عالم، قادر؛ بمعنى أنّه
وهب العلم، والقدرة؛ لا بمعنى أنّه قام به العلم والقدرة، أو وصف بالعلم والقدرة.

فقيل فيهم: إنّهم نفاة الصّفات حقيقة، معطلّة الذات عن جميع الصّفات.

وكذلك نقول في القدم: إنّها ليس بقدم ولا محدث؛ بل القدم: أمره، وكلمته،
والمحدث: خلقه، وفطرته...

لأبدع بالأمر العقل الأوّل الذي هو تام بالفعل، ثم بتوسطه أبدع النفس الثاني
الذي هو غير تام. ونسبة النفس إلى العقل: إمّا نسبة التّطفة إلى تمام الخلقة، والبيض إلى
الطيّر؛ وإمّا نسبة الولد إلى الوالدين والتّتيحة إلى المنتج؛ وإمّا نسبة الذّكر إلى الأنثى،
والرّوج إلى الرّوج.

قالوا: ولما اشتاقت النفس إلى كمال العقل احتاجت إلى حركة من النقص إلى الكمال، واحتاجت الحركة إلى آلة الحركة؛ فحدثت الأفلاك السماوية، وتحركت حركة استقامة بتدبير النفس أيضًا؛ فتركبت المركبات: من المعادن، والنبات، والحيوان، والإنسان؛ واتصلت النفوس الجزئية بالأبدان. وكان من نوع الإنسان متميزًا عن سائر الموجودات بالإستعداد الخاص لفيض تلك الأنوار، وكان عامله في مقابلة العالم كله.

وفي العالم العلوي: عقل، ونفس كلي؛ فوجب أن يكون في هذا العالم: عقل مشخص هو كل، وحكمه حكم الشخص الكامل البالغ، ويسمونه: الناطق... المتوجه إلى الكمال، أو حكم النطفة المتوجهة إلى التمام، أو حكم الأثنى المزدوجة بالذكر؛ ويسمونه: الأساس.

وهو الوصي.

قالوا: وكما تحركت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل؛ كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي، والوصي في كل زمان دائرًا على سبعة سبعة؛ حتى ينتهي إلى الدور الأخير، ويدخل زمان القيامة وترتفع التكاليف، وتضمحل السنن والشرائع.

وإنما هذه الحركات الفلكية، والسنن الشرعية؛ لتبلغ النفس إلى حال كمالها؛ وكمالها: بلوغها إلى درجة العقل، واتحادها به، ووصولها إلى مرتبته فعلاً؛ وذلك هو القيامة الكبرى. فتنحل تراكيب الأفلاك والعناصر والمركبات، وتنشق السماء، وتتناثر الكواكب، وتبدل الأرض غير الأرض، وتطوى السماء كطي السجل للكتاب المرقوم؛ وفيه يحاسب الخلق، ويتميز الخير عن الشر، والمطيع عن العاصين وتتصل جزئيات الحق بالنفس الكلية، وجزئيات الباطل بالشيطان المضل المبطل. فمن وقت الحركة إلى وقت السكون: هو المبدأ؛ ومن وقت السكون إلى ما لا نهاية له: هو الكمال.

ثم قالوا: ما من فريضة، وسنة، وحكم من الأحكام الشرعية: من بيع وإجارة، وهبة، ونكاح، وطلاق، وجراح، وقصاص، ودية... إلآ وله وزان من العالم: عددًا في مقابلة عدد، وحكمًا في مطابقة حكم؛ فإن الشرائع عوالم روحانية أمرية، والعوالم شرائع

جسمانية خلقية. وكذلك التركيبات في الحروف والكلمات: على وزن التركيبات في الصور والأجسام؛ والحروف المفردة نسبتها إلى المركبات من الكلمات: كالبسائط المجردة إلى المركبات من الأجسام. ولكل حرف: وزان في العالم، وطبيعة يخصصها، وتأثير من حيث تلك الخاصة في النفوس.

فمن هذا صارت العلوم المستفادة من الكلمات التعليمية غذاء للنفوس، كما صارت الأغذية المستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان؛ وقد قدر الله -تعالى-: أن يكون غذاء كل موجود مما خلق منه؛ فعلى هذا الوزن صاروا إلى: ذكر أعداد الكلمات والآيات، وأن التسمية مركبة من سبعة واثني عشر، وأن التهليل مركب من أربع كلمات في إحدى الشهادتين، وثلاث كلمات في الشهادة الثانية، وسبع قطع في الأولى، وست في الثانية، واثني عشر حرفاً في الأولى، واثني عشر حرفاً في الثانية. وكذلك في كل آية أمكنهم استخراج ذلك مما لا يعمل العاقل فكرته فيه إلا ويعجز عن ذلك؛ خوفاً من مقابلته بضده؛ وهذه المقابلات كانت طريقة أسلافهم، قد صنفوا فيها كتباً.

ودعوا الناس إلى إمام في كل زمان: يعرف موازنات هذه العلوم، ويهتدي إلى مدارج هذه الأوضاع والرؤم.

ثم إن أصحاب الدعوة الجديدة: تنكبوا هذه الطريقة؛ حين أظهر الحسن بن محمد بن الصباح دعوته، وقصر على الإلزامات كلمته، واستظهر بالرجال، وتحصن بالقلاع. وكان بدء صعوده على قلعة: ألموت في شهر شعبان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة؛ وذلك بعد أن هاجر إلى بلاد إمامة وتلقى منه كيفية الدعوى لأبناء زمانه.

فعاد، ودعا الناس أول دعوة إلى تعيين: إمام صادق، قائم في كل زمان؛ وتمييز الفرقة الناجية عن سائر الفرق بهذه التكنة، وهي: أن لهم إماماً وليس لغيرهم إمام. وإنما تعود خلاصة كلامه، بعد ترديد القول فيه: עודًا على بدء بالعربية، والعجمية إلى هذا الحرف.

ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية. ولا معاب على الناقل، والموفق من أتبع الحق، واحتنب الباطل، والله الموفق والمعين.

فنبداً بالفصول الأربعة، التي ابتداءً بها دعوته؛ وكتبها عجمية، فعربتُها:

- الأول: قال: للمفتي في معرفة الله -تعالى- أحد قولين: إما أن يقول: أعرف الباري -تعالى- بمجرد العقل والنظر؛ من غير احتياج إلى تعليم معلّم؛ وإما أن يقول: لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلّم؛ قال: ومن أفتى بالأول؛ فليس له الإنكار على عقل غيره ونظره؛ فإنه متى أنكر، فقد علم، والإنكار تعليم، ودليل على أن المنكر عليه محتاج إلى غيره. قال: والقسمان ضروريان؛ لأنّ الإنسان إذا أفتى بفتوى، أو قال قولاً؛ فأما أن يقول من نفسه، أو من غيره؛ وكذلك إذا اعتقد عقداً: فأما أن يعتقد من نفسه، أو من غيره.

هذا هو الفصل الأول؛ وهو كسر على: أصحاب الرأي والعقل.

وذكر في الفصل الثاني: أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم؛ أفيصلح كلّ معلّم على الإطلاق، أم لا بد من معلم صادق؟

قال: ومن قال: إنّه يصلح كلّ معلّم؛ ما ساع له الإنكار على معلم خصمه، وإذا أنكر فقد سلّم أنه لا بدّ من معلم صادق معتمد. قيل: وهذا كسر على: أصحاب الحديث.

وذكر في الفصل الثالث: أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق؛ أفلا بدّ من معرفة المعلم أولاً والظفر به، ثمّ التعلّم منه؟ أم جاز التعلّم من كلّ معلّم، من غير تعيين شخصه، وتبيين صدقه؟ والثاني رجوع إلى الأول. ومن لن يمكنه سلوك الطريق إلاّ بمقدم ورفيق؛ فالرفيق ثمّ الطريق. وهو كسر على الشيعة.

وذكر في الفصل الرابع أن الناس فرقتان:

* فرقة قالت: نحن نحتاج في معرفة الباري -تعالى- إلى معلّم صادق، ويجب تعيينه وتشخيصه أولاً ثمّ التعلّم منه.

* وفرقة أخذت في كلّ علم من معلّم، وغير معلم.

وقد تبيّن بالمقدّمات السابقة: أن الحق مع الفرقة الأولى، فرئيسهم يجب أن يكون رئيس المحققين؛ وإذ تبيّن أنّ الباطل مع الفرقة الثانية؛ فرؤسائهم يجب أن يكونوا رؤساء المبطلين.

قال: وهذه الطريقة هي التي عرفنا بها المحقّق بالحقّ معرفة مجمّلة، ثمّ نعرف بعد ذلك الحقّ بالمحقّق معرفة مفصّلة؛ حتّى لا يلزم دوران المسائل. وإمّا عنى بالحقّ ههما: الإحتياج، وبالمحقّق المحتاج إليه. وقال: بالإحتياج عرفنا الإمام، وبالإمام عرفنا مقادير الإحتياج؛ كما بالجواز عرفنا الوجوب، أي واجب الوجود، وبه عرفنا مقادير الجواز في الجائزات. قال: والطريق إلى التوحيد كذلك، حذو القذة بالقذة.

ثمّ ذكر فصولاً في تقرير مذهبه: إما تمهيداً، وإما كسرّاً على المذاهب؛ وأكثرها: كسر، وإلزام واستدلال بالإختلاف على البطلان، وبالإتفاق على الحقّ. منها فصل الحقّ والباطل: الصغير والكبير، يذكر أن في العالم حقّاً، وباطلاً. ثمّ يذكر أنّ علامة الحقّ هي الوحدة، وعلامة الباطل هي الكثرة. وأنّ الوحدة مع التّعليم، والكثرة مع الرّأي. والتّعليم مع الجماعة، والجماعة مع الإمام. والرّأي في الفرق المختلفة، وهي مع رؤسائهم.

وجعل الحقّ والباطل، والتشابه بينهما من وجه، والتمايز بينهما من وجه، والتضاد في الطرفين، والترتب فيأحد الطرفين... ميزاناً يزن به جميع ما يتكلم فيه.

قال: وإمّا أنشأت هذا الميزان من كلمة الشّهادة، وتركيبها منالفي والإثبات حقّ. ووزن بذلك: الخير والشرّ، والصّدق والكذب... وسائر المتضادات.

ونكته: أن يرجع في كل مقالة، وكلمة؛ إلى إثبات المعلم، وأنّ التّوحيد هو: التوحيد والنبوة معاً؛ حتى يكون توحيداً، وأن النبوة هي: النبوة والإمامة معاً؛ حتى تكون نبوة. وهذا هو منتهى كلامه.

وقد منع العوام عن الخوض في العلوم، وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة؛ إلا من عرف: كيفية الحال في كل كتاب، ودرجة الرجال في كلّ علم.

ولم يتعدّ بأصحابه في الإلهيات عن قوله: إنّ إلهنا إله محمد. قال: وأنتم تقولون:
إلهنا إله العقول؛ أي: ما هدى إليه عقل كلّ عاقل.

فإن قيل لواحد منهم: ما تقول في الباري تعالى؟ وأنت هل هو: واحد؛ أم كثير؟
عالم؛ أم لا؟ قادر؛ أم لا؟... لم يجب إلّا بهذا القدر: إنّ إلهي: إله محمد وهو الذي أرسل
رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدّين كلّّه، ولو كره المشركون؛ والرّسول هو الهادي
إليه.

وكم قد ناظرت القوم على المقدمات المذكورة؛ فلم يتخطوا عن قولهم: أفحتاج
إليك؟، أو نسمع هذا منك؟ أو نتعلّم عنك؟؟.

وكم قد ساهلت القوم في الاحتياج؛ وقلت: أين المحتاج إليه؟ وأي شيء يقرر لي
في الإلهيات؟ وماذا يرسم لي في المقولات؟... إذ المعلم لا يعنى لعينه، وإنّما يعنى: ليعلم؛
وقد سدّتم باب العلم، وفتحتم باب التّسليم والتّقليد؛ وليس يرضى عاقل بأن يعتقد
مذهباً على غير بصيرة، وأن يسلك طريقاً من غير بيّنة.

وإن كانت: مبادئ الكلام تحكيّمات، وعوقبها تسليمات؛ فلا وربك لا يؤمنون
حتّى يحكموك فيما شجر بينهم؛ ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت، ويسلموا
تسليماً.

الباب السابع أهل الفروع المختلفون في الأحكام الشرعية والاجتهادية

اعلم أنّ أصول الاجتهاد وأركانه أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. وربما تعود إلى اثنين.

وإنّما تلقوا صحّة هذه الأركان؛ وانحصارها: من إجماع الصحابة -رضي الله عنهم- ، وتلقوا أصل الاجتهاد والقياس وحوزوا منهم أيضًا؛ فإن العلم قد حصل بالتواتر أهمّ إذا وقعت حادثة شرعية؛ من حلال، أو حرام: فزعدوا إلى الاجتهاد، وابتدؤوا بكتاب الله تعالى؛ فإن وجدوا فيه نصًّا أو ظاهرًا؛ تمسكوا به، وأجروا حكمك الحادثة على مقتضاه؛ وإن لم يجدوا فيه نصًّا أو ظاهرًا: فزعدوا إلى السنة؛ فإن روى لهم في ذلك خبر أخذوا به، ونزلوا على حكمه؛ وإن لم يجدوا الخبر: فزعدوا إلى الاجتهاد.

فكانت أركان الاجتهاد عندهم: اثنين، أو ثلاثة؛ ولنا بعدهم: أربعة؛ إذ وجب علينا: الأخذ بمقتضى إجماعهم واتفاقهم، والجري على مناهج اجتهادهم.

وربما كان إجماعهم على حادثة إجماعًا اجتهاديًا، وربما كان إجماعًا مطلقًا لم يصح فيه الاجتهاد؛ وعلى الوجهين جميعًا: فالإجماع حجة شرعية؛ لإجماعهم على التمسك ل بالإجماع على التمسك بالإجماع.

ونحن نعلم أنّ الصحابة -رضي الله عنهم-، الذين هم الأئمة الراشدون، لا يجتمعون على ضلال؛ وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لا تجتمع أمّتي على ضلالة".

ولكنّ الإجماع لا يخلو عن نصّ خفيّ أو جليّ قد اختصّه؛ لأنّنا على القطع نعلم أنّ الصّدر الأوّل لا يجتمعون على أمر إلاّ عن تنبّه، وتوقيف؛ فإنّما أن يكون ذلك النصّ

في نفى الحادثة التي اتفقوا على حكمها؛ من غير بيان ما يستند إليه حكمها، وإما أن يكون النصّ في أنّ الإجماع حجة، ومخالفة الإجماع بدعة.

وبالجملة: مستند الإجماع نصّ: خفي أو جليّ: لا محالة؛ وإلاّ فيؤدّي إلى إثبات الأحكام المرسلة؛ ومستند الاجتهاد والقياس هو: الإجماع؛ وهو أيضاً مستند إلى نصّ مخصوص في جواز الاجتهاد. فرجعت الأصول الأربعة في الحقيقة إلى إثنين، وربما ترجع إلى واحد؛ وهو قول الله تعالى،

وبالجملة: نعلم قطعاً وبقيناً أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات: مما لا يقبل الحصر والعد؛ ونعلم قطعاً أيضاً أنه لم يرد في كل حادثة نص، ولا يتصور ذلك أيضاً؛ والنصوص إذا كانت متناهية، والوقائع غير متناهية؛ ولا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى... علم قطعاً: أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار؛ حتّى يكون بصدد كلّ حادثة اجتهاد.

ثمّ لا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلًا: خارجًا عن ضبط الشرع؛ فإنّ القياس المرسل شرع آخر، وإثبات حكم من غير مستند وضع آخر، والشارع هو الواضع للأحكام؛ فيجب على المجتهد أن لا يعدل في اجتهاده عن هذه الأركان.

وشرائط الاجتهاد خمسة: معرفة قدر صالح من اللّغة؛ بحيث يمكنه فهم لغات العرب؛ والتّمييز بين الألفاظ الوضعية والاستعارية، والنصّ والظاهر، والعامّ والخاصّ، والمطلق والمقيّد، والمحمل والمفصّل، وفحوى الخطاب، ومفهوم الكلام، وما يدلّ على مفهومه بالمطابقة، وما يدلّ بالتّضمّن، وما يدلّ بالاستتباع؛ فإنّ هذه المعرفة كالألة التي بها يحصل الشيء؛ ومن لم يحكم الألة والأداة لم يصل إلى تمام الصّناعة.

ثمّ معرفة تفسير القرآن؛ خصوصًا ما يتعلّق بالإحكام، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات، وما رئي من الصّحابة المعترين: كيف سلّكوا مناهجها؟ وأيّ معنى فهموا من مدارجها؟؛ ولو جهل تفسير سائر الآيات التي تتعلّق بالمواعظ والقصص قيل: لم يضره ذلك في الاجتهاد؛ فإنّ من الصّحابة من كان لا يدري تلك المواعظ، ولم يتعلم بعد جميع القرآن؛ وكان من أهل الاجتهاد.

ثمّ معرفة الأخبار: بمتونها، وأسانيدها؛ والإحاطة بأحوال النّقلة، والرّوابة: عدولها، وثقاتها، ومطعونها، ومردودها؛ والإحاطة بالوقائع الخاصة فيها، وما هو عام ورد في حادثة خاصة، وما هو خاصّ عمّم في الكلّ حكمه.

ثمّ الفرق بين الواجب، والتّدب، والإباحة، والخطر، والكرهية؛ حتّى لا يشدّ عنه وجه من هذه الوجوه، ولا يختلط عليه باب بباب.

ثمّ معرفة مواقع إجماع الصّحابة، والتّابعين، وتابع التابعين من السلف الصّالحين؛ حتّى لا يقع اجتهاده في مخالفة الإجماع.

ثمّ التّهديّ إلى مواضع الأقيسة، وكيفية النظر والترّدّد فيها: من طلب أصل أوّلاً، ثمّ طلب معنى مخيل يستنبط منه؛ فيعلق الحكم عليه، أو شبه يغلب على الظن، فيلحق الحكم به.

فهذه: خمس شرائط، لا بدّ من مراعاتها؛ حتّى يكون المجتهد مجتهداً واجب الاتباع والتّقليد في حقّ العامي، وإلاّ فكلّ حكم لم يستند إلى قياس واجتهاد مثل ما ذكرنا؛ فهو مرسل مهمّل.

قالوا: فإذا حصل المجتهد هذه المعارف: ساغ له الاجتهاد، ويكون الحكم الذي أدى إليه اجتهاده سائغاً في الشّرع، ووجب على العامي تقليده، والأخذ بفتواه.

وقد استفاض الخبر عن النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم- أنّه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال: يا معاذ! بم تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد برأيي؛ فقال النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم-: الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضاه.

وقد روى عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنّه قال: لما بعثني رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- قاضياً إلى اليمن، قلت: يا رسول الله! كيف أقضي بين النّاس وأنا حدث السنّ؛ فضرب رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- بيده على صدري، وقال: اللّهمّ اهد قلبه، وثبت لسانه؛ فما شككت بعد ذلك في قضاء بين اثنين.

ثمّ اختلف أهل الأصول في تصويب المجتهدين في الأصول والفروع.
فعامة أهل الأصول على أنّ الناظر في المسائل الأصولية، والأحكام العقلية اليقينية القطعية : يجب أن يكون متعيّن الإصابة؛ فالمصيب فيها واحد بعينه.

ولا يجوز أن يختلف المختلفان في حكم عقلي حقيقة الاختلاف: بالنفي والإثبات، على شرط التقابل المذكور؛ بحيث ينفي أحدهما ما يثبت الآخر بعينه، من الوجه الذي يثبته، في الوقت الذي يثبته إلاّ وأن يقتسما: الصدق والكذب، والحقّ والباطل؛ سواء كان الاختلاف: بين أهل الأصول في الإسلام، أو بين أهل الإسلام وبين أهل الملل والنحل الخارجة عن الإسلام؛ فإنّ المختلف فيه: لا يحتمل توارد الصدق والكذب، والصواب والخطأ عليه في حالة واحدة.

وهو مثل قول أحد المخبرين: زيد في هذه الدار في هذه الساعة؛ فإننا نعلم قطعاً: أنّ أحد المخبرين صادق، والآخر كاذب؛ لأنّ المخبر عنه لا يحتمل اجتماع الحالتين فيه معاً؛ فيكون زيد في الدار، ولا يكون في الدار، لعمري!

قد يختلف المختلفان في حكم عقلي في مسألة، ويكون محل الاختلاف مشتركاً، وشرط القضيتين نافذاً؛ فحينئذ يمكن أن يصبوب المتنازعتان؛ ويرتفع النزاع بينهما برفع الاشتراك، أو يعود النزاع إلى أحد الطرفين: مثال ذلك: المختلفان في مسألة الكلام؛ ليسا يتواردان على معنى واحد بالنفي والإثبات فغن الذي قال: هو مخلوق، أراد به: أنّ الكلام هو الحروف والأصوات في اللسان، والرقوم والكلمات في الكتابة؛ قال: وهذا مخلوق.

والذي قال: ليس بمخلوق، لم يرد به الحروف والرقوم، وإنما أراد به معنى آخر؛ فلم يتواردا بالتنازع في الخلق على معنى واحد.

وكذلك في مسألة الرؤية، فإنّ الثاني قال: الرؤية غنما هي: اتّصال شعاع المرئي، وهو لا يجوز في حق الباري -تعالى-. فلم يتوارد النفي والغثبات على معنى واحد؛ إلاّ إذا

رجع الكلام إلى إثبات حقيقة الرؤية، فينتفحان أولاً على أنها ما هي؟ ثم يتكلمان: نفيًا وإثباتًا.

وكذلك في مسألة الكلام يرجعان إلى إثبات ماهية الكلام، ثم يتكلمان: نفيًا، وإثباتًا؛ وإلا فيمكن أن تصدق القضيتان.

وقد صار أبو الحسن العنبري إلى أن كلَّ مجتهد ناظر في الأصول مصيب؛ لأنه أدى ما كلف به من المبالغة في تسديد النظر في المنظور فيه، وإن كان متعينًا: نفيًا، وإثباتًا؛ إلا أنه أصاب من وجه.

وإنما ذكر هذا في الإسلاميين من الفرق، وأما الخارجون عن الملة، فقد تقررت التصوص والإجماع على كفرهم وخطئهم.

وكان سياق مذهبه يقتضي تصويب كلَّ مجتهد على الإطلاق؛ إلا أن التصوص والإجماع صدته عن تصويب كلَّ ناظر، وتصديق كلَّ قائل.

وللأصوليين خلاف في تكفير أهل الأهواء، مع قطعهم بأن المصيب واحد بعينه؛ لأنَّ التكفير: حكم شرعي، والتصويب: حكم عقلي؛ فمن مبالغ متعصب لمذهبه: كفر وضلل مخالفه، ومن متسائل متألف: لم يكفر.

ومن كفر: قرن كلَّ مذهب ومقالة واحد من أهل الأهواء والملل؛ كتقرين القدرية بالمجوس، وتقرين المشبهة باليهود، وتقرين الرافضة بالنصارى؛ وأجرى حكم هؤلاء فيهم من المناكحة وأكل الذبيحة.

ومن تساهل؛ ولم يكفر: قضى بالتضليل، وحكم بأنهم هلكت في الآخرة.

واختلفوا في اللعن على حسب اختلافهم في التكفير والتضليل.

وكذلك من خرج على الإمام الحق بعيا وعدوانًا؛ فإن كان صدر خروجه: عن تأول واجتهاد، سمي: باغيًا: مخطئًا.

ثم البغي: هل يوجب اللعن؟

فعند أهل السنة: إذا لم يخرج بالبغي عن الإيمان؛ لم يستوجب اللعن...

وعند المعتزلة: يستحقّ اللّعن بحكم فسقه؛ والفاسق خارج عن الإيمان... وإن كان صدر خروجه عن: البغي، والحسد، والمروق عن الدّين، فبإجماع المسلمين: استحقّ اللّعن باللسان، والقتل بالسيف والسنان.

وأما المجتهدون في الفروع؛ فاختلّفوا في الأحكام الشّرعيّة: من الحلال والحرام؛ ومواقع الاختلاف مظانّ غلبات الظّنون؛ بحيث يمكن تصويب كلّ مجتهد فيها.

وإنّما بيتّي ذلك على أصل؛ وهو أنا نبحت هل لله -تعالى- حكم في كلّ حادثة أم لا؟

فمن الأصوليّين من صار إلى أن لا حكم لله -تعالى- في الوقائع المجتهد فيها حكمًا بعينه قبل الاجتهاد: من جواز، وحظر، وحلال، وحرام؛ وإنّما حكمه -تعالى-: ما أدى إليه اجتهاد المجتهد؛ وأنّ هذا الحكم منوط بهذا السّبب، فما لم يوجد السّبب لم يثبت الحكم، خصوصًا على مذهب من قال: إنّ الجواز والحظر لا يرجعان إلى صفات في الدّات؛ وإنّما هي راجعة إلى أقوال الشّارع: افعل، لا تفعل.

وعلى هذا المذهب: كلّ مجتهد مصيب في الحكم.

ومن الأصوليّين من صار إلى أنّ لله -تعالى- في كلّ حادثة حكمًا بعينه؛ قبل الاجتهاد: من جواز، وحظر؛ بل وفي كلّ حركة يتحرّك بها الإنسان حكم تكليف؛ من: تحليل، وتحريم؛ وإنّما يرتاده المجتهد بالطلب والاجتهاد؛ إذ الطلب لا بدّ له من مطلوب، والاجتهاد يجب أن يكون من شيء إلى شيء، إذ الطّلب لا بدّ له من مطلوب، والاجتهاد يجب بين النّصوص والظّواهر والعمومات، وبين المسائل المجمع عليها؛ فيطلب الرّابطة المعنوية، أو التّقريب من حيث الأحكام والصّور؛ حتّى يثبت في المجتهد فيه مثل ما يلفيه في المتّفق عليه.

ولو لم يكن له مطلوب معيّن: كيف يصحّ منه الطّلب على هذا الوجه؟

فعلى هذا المذهب: المصيب واحد من المجتهدين في الحكم المطلوب؛ وإن كان الثّاني معذورًا نوع عذر؛ إذ لم يقصر في الإجتهد.

ثمّ: هل يتعيّن المصيب، أم لا؟

فأكثرهم على أنه لا يتعيّن؛ فالمصيب واحد لا بعينه.
ومن الأصوليين من فصل الأمر فيه، فقال: ينظر في المجتهد بعينه، خطأ لا يبلغ
تضليلاً، والمتمسك بالخبر الصحيح والنصّ الظاهر مصيب بعينه.
وإن لم تكن مخالفة النصّ ظاهرة: فلم يكن مخطئاً بعينه؛ بل كلّ واحد منهما
مصيب في اجتهاده، وأحدهما مصيب في الحكم لا بعينه.
هذه جملة كافية في أحكام المجتهدين في نوعي الأصول، والفروع.
والمسألة مشكلة، والقضية معضلة.

حكم الاجتهاد والتقليد والمجتهد والمقلّد:

ثمّ الاجتهاد من فروض الكفايات، لا من فروض الأعيان: إذا اشتغل بتحصيله
واحد سقط الفرض عن الجميع، وإن قصر فيه أهل عصر: عصوا بتركه، وأشرفوا على
خطر عظيم؛ فإنّ الأحكام الشرعيّة الاجتهادية، إذا كانت مرتّبة على الاجتهاد، ترتّب
المسبّب على السبب: كانت الأحكام عاطلة، والآراء كلّها قائمة. فلا بدّ إذاً من مجتهد.
وإذا اجتهد المجتهدان، وأدّى اجتهاد كلّ واحد منهما إلى خلاف ما أدّى إليه
اجتهاد الآخر؛ فلا يجوز لأحدهما تقليد الآخر.

وكذلك إذا اجتهد مجتهد واحد في حادثة، وأدى اجتهاده إلى جواز أو خطر، ثمّ
حدثت تلك الحادثة بعينها، في وقت آخر؛ فلا يجوز له أن يأخذ باجتهاده الأوّل؛ إذ
يجوز أن يبدو له في الاجتهاد الثّاني ما أغفله في الاجتهاد الأوّل.
وأما العامّي؛ فيجب عليه تقليد المجتهد، وإنّما مذهبه فيما يسأله: مذهب من
يسأله عنه.

هذا هو الأصل؛ إلّا أنّ علماء الفريقين: لم يجوّزوا أن يأخذ العامّي الحنفي إلّا
بمذهب أبي حنيفة، والعامّي الشّافعي إلّا بمذهب الشّافعي؛ لأنّ الحكم بأنّ لا مذهب
للعامّي، وأنّ مذهبه مذهب المفتي: يؤدّي إلى خلط، وخبط؛ فلهذا لم يجوّزوا ذلك.
وإذا كان مجتهدان في بلد: اجتهد العامّي فيهما، حتّى يختار الأفضل والأروع،
ويأخذ بفتواه.

وإذا أفنى المفتي على مذهبه، وحكم به قاض من القضاة على مقتضى فتواه ثبت الحكم على المذاهب كلّها؛ وكان القضاء إذا اتّصل بالفتوى ألزم الحكم؛ كالقبض مثلاً إذا اتّصل بالعقد.

ثمّ العامي بأيّ شيء يعرف أنّ المجتهد قد وصل إلى حدّ الاجتهاد؟ وكذلك المجتهد نفسه متى يعرف أنه استكمل شرائط الاجتهاد؟... ففيه نظر.

ومن أصحاب الظاهر؛ مثل: داود الأصفهاني، وغيره: من لم يجوز القياس والاجتهاد في الأحكام؛ وقال: الأصول هي الكتاب، والسنة، والإجماع فقط؛ ومنع أن يكون القياس أصلاً من الأصول، وقال: إنّ أول من قاس إبليس، وظنّ أنّ القياس أمر خارج عن مضمون الكتاب والسنة. ولم يدر أنه: طلب حكم الشرع، من مناهج الشرع؛ ولم تنضبط قطّ شريعة من الشرائع إلاّ باقتران الاجتهاد بها؛ لأنّ من ضرورة الانتشار في العالم: الحكم بأنّ الاجتهاد معتبر.

وقد رأينا الصّحابة -رضي الله عنهم-: كيف اجتهدوا، وكم قاسوا؛ خصوصاً في مسائل الموارث: من توريث الإخوة مع الجدّ، وكيفية توريث الكالالة؛ وذلك ممّا لا يخفى على المتدبّر لأحوالهم.

أصحاب الرأي

¹ هو أبو محمد الزبيد بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي بالولاء، المؤذن المصري، صاحب الإمام الشافعي. وهو الذي روى أكثر كتبه. وقال الشافعي في حقه: "الزبيد راويتي". والزبيد هو آخر من روى عن الشافعي بمصر. وتوفي الزبيد يوم الاثنين لعشر بقين من شوال سنة 270 هـ. بمصر، ودفن بالقرافة.

حول ترجمته راجع: *وقيات الأعيان*، ج2/ص291-292؛ *طبقات الشيرازي*، ص98؛ *طبقات السبكي*، ج1/ص259؛ *تهذيب التهذيب*، ج3/ص245.

تفرقة وتذكرة

الجزء الثاني أهل الكتاب

الجزء الثاني أهل الكتاب

1

2

1 في الأصل: باقل.

2 هو دين استحدثه ماني من النصرانية والمجوسية. وهو ماني بن فاتك -أو فتق-، وُلد في مسين بابل سنة 215 م أو 216 م. وظهر في زمان سابور بن أزدسير أو أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور سنة 279 م. وينتسب إلى أسرة إرائية عريقة، فأمه وأبوه من العائلة الأشكائية (انظر: إيران في عهد الساسانيين لكرستنسن، ص171). وقال ماني بأصلين قديمين: النور والظلمة. وقيل إنّه أخذ عن المسيحية قولها بالتثليث. فالإله عنده مزيج من "العظيم الأول" و"الرجل" و"أم الحياة". وفي التّصوُّص التي حُفظت عن المانوية عبارات مأخوذة عن الأنجيل (انظر: نفس المرجع، نفس الصّفحة). ويقول ماني بالتناسخ أيضًا. وقد أطنب ابن التّلم في ذكر تفاصيل مذهبه. كما وضع الشّهستاني جدولاً للمقارنة بين الشرّ والخير في الجوهر والنفس والفعل والحير والأجناس والصفات. انظر: الشّهستاني، (كيلاي) ج1/ص244 و(بدران) ج1/ص234؛ التّبصير في الدّين للإسفرائيني، ص136؛ التّنبية للملطي، ص90؛ المنية لابن المرتضى، ص60؛ نشأة الفكر الفلسفي لسامي التّشار، ج1/ص194؛ المهرست لابن التّلم، ص391؛ تاريخ الفلسفة اليونانية لمحمد عبد الرّحمان مرجبا، ص258 إلى ص260؛ مروج الذهب للمسعودي، ج1/ص250-ص251.



اليهود والنصارى

اليهود والنصارى

1
2

¹ في الأصل: وهو.
² سورة آل عمران، الآية 112.

الباب الأول اليهود خاصّة

¹ سورة الأعراف، الآية 145.

1

¹ سورة طه، الآية 32.

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It highlights the need for consistent and reliable data collection processes to support informed decision-making.

3. The third part of the document focuses on the role of technology in modern data management. It discusses how advanced software solutions can streamline data collection, storage, and analysis, leading to more efficient and accurate results.

4. The fourth part of the document addresses the challenges associated with data management, such as data quality, security, and privacy. It provides strategies to mitigate these risks and ensure that data is used responsibly and ethically.

5. The fifth part of the document concludes by summarizing the key findings and recommendations. It stresses the importance of ongoing monitoring and evaluation to ensure that data management practices remain effective and up-to-date.

1. سورة البقرة، الآية 237.

2. سورة البقرة، الآية 179.

3. سورة البقرة، الآية 237.

4. سورة الأعراف، الآية 199.

-
- 1 سورة البقرة، الآية 237.
 - 2 سورة البقرة، الآية 179.
 - 3 سورة البقرة، الآية 237.
 - 4 سورة الأعراف، الآية 199.

العنانيّة

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112

المقاربة واليودعانيّة

١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦١	٦١	٦١	٦١	٦١
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٧١	٧١	٧١	٧١	٧١
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩١	٩١
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

2

1

السّامرة

¹ سورة الأنبياء، الآية 91.

² سورة التحريم، الآية 12.

الباب الثاني التصاري

الملكائبة

¹ سورة المائدة، الآية 73.

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120

النَّسْطُورِيَّة

اليعقوبية

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

الجزء الثالث مَن له شبهة كتاب

الجزء الثالث مَن له شبهة كتاب

- 1 سورة الأعلى، الآيات 1 إلى 3.
- 2 سورة الشعراء، الآية 78.
- 3 سورة طه، الآية 50.

:- -
* * *
1
* :- -
2
:
:

¹ سورة الأعلى، الآيات 14 إلى 17.

² سورة الأعلى، الآيتان 18-19.

المجوس، وأصحاب الاثين،
والمانويّة وسائر فرقهم
المجوسية

الباب الأول المجوس

¹ عاش زردشت في منتصف القرن السابع قبل المسيح، وتوفي على الأرجح سنة 582 ق. م. وُلد في أذربيجان، وولادته تشبه إلى حدّ بعيد ولادة المسيح. انتقل إلى فلسطين، واستمع إلى بعض أنبياء بني إسرائيل من تلاميذ النبي أرميا، ثم عاد إلى أذربيجان، ولم تطمئن نفسه إلى اليهودية، فبدأ يدرس الأديان الفارسية القديمة. وحين بلغ ثلاثين سنة زعموا أنه بعثه الله نبيًا ورسولًا إلى الخلق. ونُسبت إليه معجزات كإحياء الموتى وردّ البصر. وأهمّ كتاب نُسب إليه هو الأستا (أو الأفتستا) وشرحه التزند أفتستا. ويظهر أنّ مذهبه الثنوي في إرجاع أصل العلم إلى النور والظلمة يعود إلى مبدأ خلقي الخير والشرّ. فمذهبه الوجودي متّصل بالمشكلة الخلقية الأنطولوجية. فمن امتزاج النور بالظلمة وُجدت الأشياء وحدثت الصّور من التراكيب المختلفة. وصراع النور والظلمة ينتهي بتغلب النور، وتخلّص الخير إلى عالمه والخطاط الشرّ إلى عالمه. وقد أورد الشّهستاني محاورات بين زرادشت وأومرزد، وفيه نزعة تشبيهية وعضوية صريحة.

حول ترجمته راجع: الملل للشّهستاني (طبعة كيلاني) ج1/ص236 و(طبعة بدران)، ج1/ص216؛ التبصير، ص105؛ المنية، ص64؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج1/ص191-ص192؛ قاموس الفلسفة، ص343؛ مروج الذهب، ج1/ص229-ص230.

الكيومرثية

الزَّروانيّة

مقالة زردشت في المبادئ

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

:

: -

: -

: -

:

: -

: -

: -

: -

: -

: -

: -

: -

: -

: -

.

: -

.

: -

.

: -

.

: -

: -

.

]: [-

.

: -

: -

.

.

...

:- -

...

:



الباب الثاني التوبة¹

المانوبة

¹ الفرق بين التوبة والمجوس أنهم -أي التوبة- يقولون بقدم الأصلين، وأن التور والظلمة عندهم أزليتان.

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that proper record-keeping is essential for transparency and accountability, particularly in the context of public administration and government operations. This section outlines the various methods and systems used to collect, store, and analyze data, ensuring that information is readily accessible and reliable.

2. The second part of the document focuses on the role of technology in enhancing data management and analysis. It explores how modern software solutions and digital tools can streamline processes, reduce errors, and provide deeper insights into complex datasets. This section also addresses the challenges associated with data security and privacy, highlighting the need for robust protocols and regular updates to protect sensitive information.

3. The third part of the document discusses the importance of training and education in ensuring that staff are equipped with the necessary skills to handle data effectively. It outlines various training programs and workshops designed to keep employees up-to-date on the latest trends and technologies in the field. This section also emphasizes the need for ongoing professional development to maintain a high level of expertise and efficiency.

4. The fourth part of the document addresses the importance of collaboration and communication in data-driven decision-making. It highlights the need for clear lines of communication and regular meetings to ensure that all stakeholders are informed and aligned. This section also discusses the role of data in fostering a culture of transparency and accountability, where decisions are based on evidence and shared information.

5. The fifth part of the document discusses the importance of regular audits and reviews to ensure that data management processes are effective and compliant with relevant regulations. It outlines the various types of audits that can be conducted, from internal reviews to external audits by independent organizations. This section also emphasizes the need for a proactive approach to identifying and addressing potential issues before they become major problems.

6. The sixth part of the document discusses the importance of data in driving innovation and improving services. It highlights how data can be used to identify trends, anticipate needs, and develop new products and services that better meet the demands of the market. This section also discusses the role of data in fostering a culture of continuous improvement and innovation, where organizations are constantly seeking ways to optimize their operations and enhance their offerings.

7. The seventh part of the document discusses the importance of data in building trust and credibility with stakeholders. It highlights how transparency and accurate reporting can help to build confidence and trust in an organization's operations. This section also discusses the role of data in demonstrating the value of an organization's services and the impact of its activities on the community and the environment.

8. The eighth part of the document discusses the importance of data in supporting strategic planning and decision-making. It highlights how data can provide valuable insights into an organization's strengths, weaknesses, and opportunities, helping to inform the development of long-term strategies and goals. This section also discusses the role of data in monitoring progress and adjusting plans as needed to ensure that the organization remains on track and achieves its objectives.

9. The ninth part of the document discusses the importance of data in ensuring compliance with relevant laws and regulations. It highlights the need for organizations to maintain accurate and up-to-date records to demonstrate their compliance with various legal requirements. This section also discusses the role of data in identifying and addressing potential compliance issues, helping to avoid penalties and legal action.

10. The tenth part of the document discusses the importance of data in supporting research and development efforts. It highlights how data can be used to test hypotheses, evaluate the effectiveness of new products and services, and identify areas for further research. This section also discusses the role of data in fostering a culture of innovation and discovery, where organizations are encouraged to explore new ideas and take calculated risks.



:

:

.

.

:

.

:

:

.

.

- -

:

.

...

-

.

:

-

:

:

.

.

:

¹ أو المسلمية. ومن الاعتقادات التي حدثت بخراسان بعد الإسلام: المسلمية، أصحاب أبي مسلم. يعتقدون إمامته ويقولون إنه حيّ يرزق. وكان المنصور، لما قتل أبا مسلم، هرب دعائه وأصحابه المتحققون به إلى نواحي البلاد، فوقع رجل يُعرف بإسحاق إلى التّرك إلى بلاد ما وراء النّهر وأقام بها داعية لأبي مسلم، وادّعى أنّ أبا مسلم محبوس في جبال الرّي. وعندهم أنّه يخرج في وقت يعرفونه، كما يزعم الكيسانية في محمّد بن الحنفية. قال حاكي هذا الخبر: "وسألت جماعة لم سُمّي إسحاق بالتّرك؟"، فقالوا: "لأنّه دخل إلى بلاد التّرك يدعوهم برسالة أبي مسلم". وذكر قوم أنّ إسحاق من العلوية، وإنّما تَسرَّ بهذا المذهب عندهم، وهو من ولد يحيى بن زيد بن عليّ. وقال أنّه خرج هاربًا من بني أمية بجول بلاد التّرك. وقال أخبار ما وراء النّهر من خراسان: "حدّثني إبراهيم بن محمّد، وكان عالماً بأمور المسلمية، أنّ إسحاق إنّما كان رجلاً من أهل ما وراء النّهر، وكان أمّياً، وكان له تابعة من الجرنّ، فكان إذا سُؤل عن شيء أحاب بعد ليلة. فلمّا كان من أبي مسلم ما كان دعا الناس إليه، وزعم أنّه نبيّ أنفذه زرادشت، وادّعى أنّ زرادشت حيّ لم يمّت وأصحابه يعتقدون أنّه حيّ لا يموت وأنّه يخرج حتّى يقيم هذا الدّين لهم؛ وهذا من أسرار المسلمية. قال البلخي: وبعض الناس يسمّي المسلمية: الحرمدينية، وقال: بلغني أنّ عندنا ببلخ منهم جماعة بقرية يُقال لها حرمياد وتتخافى.

انظر: الفهرست لابن النّدم، ص344-345. بيروت. د. ت.

الديصانية¹

² طائفة من المرقيونية يخالفونهم في شيء ويوافقونهم في شيء. فمما يوافقون المرقيونية في جميع الأحوال إلا في التكاح والذبائح، ويزعمون أنّ المعدّل بين التور والظلمة هو المسيح. ولا يعرف من أمرهم غير هذا.

انظر: الفهرست لابن النديم، (طبعة بيروت، ص339).

¹ هم أتباع رجل اسمه ديسان، سمي باسم نحر وُلد عليه قبل ماني. وهم يقولون كالمناوية بالتور والظلمة. والفرق بينهم وبين المناوية أنّ المناوية يقولون: إنّ التور والظلمة حيّان، والديصانية يقولون: إنّ التور حيّ والظلمة ميتة. وحول اختلاط التور بالظلمة اختلفت الديصانية فرقتين: فرقة زعمت أنّ التور خالط الظلمة باختيار منه ليصلحها، فلما حصل فيها ورام الخروج عنها، امتنع ذلك عليه. وفرقة زعمت أنّ التور أراد أن يرفع الظلمة عنه، لما أحسنّ بخشونتها وننتها، شابكها بغير اختيار... إلخ. وقد نسب ابن النديم لديصان من الكتب: التور والظلمة، وروحانية الحق، والمتحرك والجماد... انظر: الشهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص250، و(طبعة بدران) ج1/ص230؛ المنية والأمل، ص63؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج1/ص194؛ الفهرست، ص402.

المرقيون¹

¹ هم أصحاب مرقيون من كبار الغنوصيين العرفانيين المسيحيين. وقد أثبتوا أصلين قديمين متضادين: التور والظلمة، وأثبتوا أصلاً ثالثاً هو المعدل الجامع، وهو سبب المزاج؛ وهو دون التور في المرتبة وفوق الظلمة. وقد رأى مرقيون وباسينيدس وفالنتيوس أنّ الإله في العهد القديم إله قاس جبار منتقم، وإله العهد الجديد إله طيب محب خيّر. الأوّل رئيس الملائكة الأشرار والثاني رئيس الملائكة الأخيار". والأوّل صانع العالم المحسوس، والثاني صانع العالم المعقول. ويذكر ابن التلم أنّ المرقونية، وهم قبل الديصانية، هم طائفة من النصارى أقرب من المنايية والديصانية... وللمرقونية كتاب يختصّون به، يكتبون به ديانتهم، وللمرقيون كتاب إنجيل خاصّ به. ولأصحابه عدّة كتب غير موجودة إلاّ حيث يعلم الله، وهم يتسترون بالنصرانية؛ وهم بخراسان كثير، وأمرهم ظاهر كظهور المنايية. انظر: الشّهستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص252، و(طبعة بدران) ج1/ص332؛ المنية والأمل، ص63؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج1/ص188؛ الفهرست، ص402؛ تاريخ الفلسفة اليونانية، ص256-257.

¹ هو أبو عبيد الله، الملقَّب بالمهديّ. واختلف في نسبه اختلافاً كثيراً: قيل: هو عبيد الله بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ ابن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقيل: هو عبيد الله بن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور، وقيل: هو عليّ بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن الحسن بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقيل: هو عبيد الله بن التقيّ بن الوفيّ بن الرضى، وهؤلاء الثلاثة يُقال لهم: المستورون في ذات الله، والرّضى المذكور ابن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور. وإمّا تسمّى المهديّ عبيد الله استتاراً. هذا عند من يصحّح نسبه، ففيه اختلاف كثير. وأهل العلم بالأنساب من المحقّقين ينكرون دعواه في النسب. وهو أول من قام بهذا الأمر من بيتهم وادّعى الخلافة بالمغرب، وكان داعيه أبا عبد الله الشّيعي. ولما استتب له الأمر قتله وقتل أخاه، وبني المهديّة بإفريقيّة، وفرغ

من بنائها في شوال سنة 308 هـ؛ وكان شروعه فيها في ذي القعدة سنة 303 هـ؛ وبني سور تونس وأحكم عمارتها وجدّد فيها مواضع، فنُسبت المهديّة إليه. وكانت ولادته في سنة 259 هـ. - وقيل: سنة 260 هـ، وقيل: سنة 266 هـ.، بمدينة سلمية - وقيل بالكوفة-، ودُعي له بالخلافة على منابر رقادة والقيروان يوم الجمعة لتسع بقين من شهر ربيع الآخر سنة 297 هـ، بعد رجوعه من سجلماسة. وكان ظهوره بسجلماسة يوم الأحد لسبع خلون من ذي الحجة سنة 296 هـ، وخرجت بلاد المغرب عن ولاية بني العباس. وتوفي ليلة الثلاثاء منتصف شهر ربيع الأول سنة 322 هـ. بالمهدية.

حول ترجمته راجع: وقّيات الأعيان، ج3/ص117 إلى ص119؛ أتعاض الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء لتقيّ الدين المقرئزي، ص60 إلى ص73؛ الدرّة المضّية في أخبار الدّولة الفاطمية لأبي بكر بن عبد الله بن أبيك الدّواداري، ص108؛ البيان المغرب لابن عذارى المراكشي، ج1/ص158؛ الخطط المقرئزية، ج1/ص349؛ رسالة افتتاح الدّعوة للقاضي النّعمان بن محمّد؛ ابن خلدون، ج4/ص34؛ ابن الأثير، ج8/ص284؛ عبر الدّهي، ج2/ص193؛ المونس، ص56؛ السّندرات، ج2/ص294.

[ذکر جماعة من الصّابئة]

ذكر جماعة من الصّابئة

مقالات الحرنائيّة

نشأة التّاسخ والحلول منهم

مزاعم الحرثانيّة

: - - :

....

: :

..

- -

:

:

.

أعمال الصّابنة كلّهم، وهياكلهم

¹ يقول ابن التلمذ في الفهرست: "من كتاب فلوطرخس: أفلاطون بن أرسطن، و معناه: الفسيح. وذكر ثاون أنّ أباه يُقال له أسطرن، وأنّه كان من أشرف اليونانيين. وكان في قدم أمره يميل إلى الشّعْر، فأخذ منه بحظّ عظيم، ثمّ حضر مجلس سقراط فرآه يثلب الشّعْر فتركه، ثمّ انتقل إلى قول فيثاغورس في الأشياء المعقولة. وعاش فيما يُقال إحدى وثمانين سنة. وعنه أخذ أرسطوطاليس وخلفه بعد موته. وقال إسحاق أنّه أخذ عن بقراط. وتوفيّ أفلاطون في السنة التي وُلد فيها الإسكندر، وهي السنة الثالثة عشر من ملك لاوخوس وخلفه أرسطوطاليس، وكان الملك في ذلك الوقت بمقدونية فيلبس أبو الإسكندر. من خطّ إسحاق: عاش أفلاطون ثمانين سنة. ما ألفه من الكتب، على ما ألفه ثاون ورثه، كتاب السياسة، كتاب التّوميس. قال ثاون: وأفلاطون يجعل كتبه أقوالاً يحكيها عن قوم، و يسمّي ذلك الكتاب باسم المصنّف له. فمن ذلك قول سّمّاها تالجيس في الفلسفة، قول سّمّاها لاحس في الشّجاعة، قول سّمّاها خرميلس في العفة، قولان سّمّاها القبياس في الجميل...

حول ترجمته راجع: المرجع المذكور، ص 245-246. بيروت. د. ت.



القسم الثاني أهل الأهواء والنحل

الجزء الأوّل الصّابئة

الجزء الأول الصّابنة

الباب الأول أصحاب الرّوحانيّات

مذهب أصحاب الرّوحانيّات

مقالتهم

مناظرات بين الصّابئة والحنفاء

جميل التصرف

1

¹ سورة الإسراء، الآية 85.

· - : -
- - : :
:
:

:

- - ·
·
·
:

...

- -

:

...

:

:

1

- -

:

:

:

:

...

¹ سورة ، الآية .

.....1

2

¹ سورة الكهف، الآية 24.

² سورة الدّاريات، الآية 55.

1

¹ سورة المؤمنون، الآية 24.

1

10

*

¹ سورة الأنبياء، الآيتان 66-67.

:

*

! 1

!

:

:

...

: !

:

¹ سورة الصّافات، الآية 96.

...

.

:

: !!

.

:

....

.

:

:

:

...

.

.

:

.

!

...!

.

:

:

:

-

.

:

-

.

-

-

-

:

-

.

:

-

-

:

-

-

.

.

1

:

:

:

-

2

:

:

-

.

:

:

:

...

...

:

1 سورة الإسراء، الآية 93.

2 سورة القمر، الآية 50.

:

...

...

:

:

.

...

.

:

:

- -

:

:

.

:

:

.

...

الباب الثاني أصحاب الهياكل والأشخاص

أصحاب الهياكل

أصحاب الأشخاص

مناظرات إبراهيم الخليل لأصحاب الهياكل وأصحاب
الأشخاص،
وكسره مذاهبيهما

٥٣

٥٤

* : : 1
|²

- :
: -
! :

:

! :!
! :

...

! :
: ...

- -!

:

: ..

¹ سورة الأنعام، الآية 83.

² سورة الصافات، الآية 96.



10



*

.1

¹ سورة الأنعام، الآيات 30 إلى 32.

الباب الثالث الحرانيّة

نشأة التّاسخ والحلول منهم

مزاعم الحرثانيّة

أعمال الصّابنة كلّهم، وهياكلهم

قائمة المصادر والمراجع

قائمة مصادر ومراجع التّحقيق

	-
	.1958
.2	-
	-
	-
.1945 .)188 75 (-
	.1967 .
) (-
. 1347 .	-
.1971 .	-
	-
- 1366 .	-
	. 1369
	-
.1955 .	-
	-
	-

1350 .	.	.	-
			.
			-
.1959 .	.	.	*
.1938- 1936 .	.	.	*
.1964- 1962 .	.	.	-
			-
		- -	
.1948 .	.	.	-
		11	-
			-
		.1919- 1899 .	-
	(.		-
	.)		-
			-
		.1926 .	-
			-
		1327 .	-
.)	(.		-
		.1960 .	-
			-
		.1961 .	-

- - -

.1962 .

1306)245 /4 (-

.2 -

.1962 - 1959 . -

(. 14 . -

.2 . -

.1903 -

-1967 . -

.1968 -

(. 1283 . -

.)2 -

.3 -

.1955 . -

(-

1285) -

.1955 -

.) (6-5) (-

173) (-

.198 -

.1 -

.105 /3 -

1 .) (-

.16 -

)105 /3 (-

		.2	1	-
				-
			1349-	1329
	12			-
			1327-	1325
		-	-	-
				-
			1373 -	1371
				-
		.1962		-
			1332	-
		-	-	-
	.1968-1967			-
				-
.1938				-
				-
		1351		-

. 1948
 -
 . 1906- . 1324 . .7 .) (-
 - -
 .) : (-
 . 1270 .
 - -
 . 1961 .
 . 1951 .
 . 1351
 - -
 .) (-
 . 1947 .
 - -

.1909 -

-

-

-

-

.1970 .

-

*

.1966

.4

*

) (

-

.1367 .

-

- -

) (-

- -

-

.1936 .

-

- -

					-
			1351-	1350	
			.1		-
	1340 .)		(-
		(.			-
)	
					-
	.1959 .				*
				.2	*
	.1964 .				-
					-
		- -			
1355 .					-
					-
		- -			
.1955 .					-
.1912 .					-
					-
				.1952	
					-

			-
		.1970 .	-
	1356 .		-
			-
		. 1324 .	-
			-
		.1956.	-
			-
		.1953 .	-
	.1 .		-
			-
		.1970	-
			-
		.1963	-
			-
	.1958- 1957 .		*
	.1940- 1904 .		*
.)		(-
		. 1299 .	-
-			-
		.1961 .	-
			-
		.1839 .	*

	.1960 .	*
		-
	.1954 .	
	- -	
		-
	.1966- 1960 .	
) (-	
	. 1284	
		-
	.1969- 1959 .	
.1956 .		-
		-
		-
		-
	.1963 .	
		-
		*
	.1956 .	*
(.) (.		-
.)1121 :	2922/21:	
		-
	.1869 .	

	- -	-
.1959 .	.	-
	.	-
	- -	
-1968 .	.	-
	.	.1971
	.	-
	.	*
	.	*
.1931 .	.	-
	.	-
(.	-
	.1347 .	.)
	.	-
	.1964 .	.
	.	-
.1956 .	.	*
	.	*
	.1	-

	- -		-
	- -		
	13		-
		.1967- 1965 .	
			-
- 1941 .			-
		.1942	
			-
	- -		
1356 .			-
		. 1369 -	
			-
		. 1331	
	- -		
	.1961 .		-
			-
		.1967 .	
		.2	-
			-
	. 1361 .		-

			-
		.1958 .	-
		.1964 .	-
	.1951 .		-
			-
			-
		1339 - 1337	-
		.1955 .	-
		.1958 .	-
			-
			.1960
			-
		.1947 .	-
.1938- 1936 .	20 .		-
			-
		.1957- 1955 .	-

					-
					.1960
					-
				.8	-
			.2		-
	.586	/6			-
					-
					.1949
					-
					*
		.1963			*
					-
				.1962- 1957	.
					-
)	(-
					-
					.1961
					-
	1347	.)	(.	-
					-
					.
	.1945	.			-

.194 /1

.1964 .

.7 4 1 .

.1959-1931 .

.1938 .

.1

.1908

.1377-. 1375 .

محتويات الجزء الثاني من
كتاب الممل والنحل
للشهرستاني

محتويات الجزء الثاني من
كتاب الممل والنحل
للشهرستاني

- 5	-	200
	:	
- 7		148
	:	
- 9		86
	:	
- 11		76
- 13		14
- 14		17
- 17		20
- 20		22

- 22	24
- 24	29
- 29	30
- 31	35
- 35	36
37	
- 37	38
38	
- 38	39
- 39	42
- 42	48
49	
- 49	50
- 51	52
52	

- 53	55
- 55	56
- 56	58
- 59	61
- 61	63
- 64	65
- 65	66
- 66	68
- 68	75
- 77	86
- 79	83
- 83	84
84	

- 85		86
- 87	:	110
- 91		32
- 95	:	98
- 98		100
100		101 -
101		102 -
103	:	110 -
105		106 -
106		107 -
108		109 -

111	:	148 -
115		40 -
118	:	130 -
120		
120		125 -
125		
		129 -
131	:	
		142 -
131		
		135 -
135		
		136 -
136		
		138 -
138		
		141 -
143		
145		

146		
146		
		147 -
147		
		148 -
149		
		200 -
151	:	200 -
155	:	
		190 -
155		
		156 -
156		
		157 -
157		
		160 -
160		
		190 -
191	:	
		196 -

192

192

193

195 -

197

:

200 -

198

198

199 -

199

201

218 -

219

224 -

- 2 - 2 - 3 - :

+216 71886914 :

+216 71886872 :

JomaaAssaad@yahoo.fr :

9938-02 :

:

978-9938-02-060-3 :

1000

©

